الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العاليّ والبحث العلميّ

جامعة مولود معمري – تيزي وزو–

كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة

قسم العلوم السّياسيّة

ثورات الرّبيع العربيّ بين التّحوّل نحو الدّيمقراطيّة والفوضى

مذكّرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السّياسيّة تخصّص: السّياسة العامة والإدارة المحليّة

إعداد:

جهيدة لعربس

بإشراف:

أ. لوناس حمداني

لجنة المناقشة:

د/ محمّد سي بشير.....رئيسا

أ/ لوناس حمداني.....مقرّرا ومشرفا

أ/ عمر بكركب.....عضوا ممتحنا

2014-2015م

إهداء

إلى الّذي أفنى شبابه في الجبال والغابات والثّكنات لأجلنا

-أبي العزيز-

إلى الّتي أفنت شبابها، لتضيء لنا دربنا بحنانها وعطفها

-أمي الغاليّة-

إلى قرّة عيني، الّذي ينير لي دربي بنصائحه

-زوجي العزيز-

إلى أحلى هديّة منحها لي اللّه

-ابنتاي: سيرين وماريا-

إلى إخوتي الأعزاء

-زهير، صديق، فؤاد، عبد اللّه-

إلى أختي العزيز

- كلثوم-

إلى عائلة زوجي المحترمة

إلى كلّ من يناضل في سبيل هذا الدّين، وخدمته في كلّ بقعة من العالم، وهدفه إعلاء كلمة الله لا غير.

إلى كلّ من يناضل ضد الإمبرياليّة العالميّة في سبيل الحريّة.

أهدي هذا العمل.

شكر وتقدير

الشّكر كلّه لله عزّ وجلّ شكرًا يليق بجلال وجهه، وعظمة سلطانه، وعزّة شأنه.

كما أقدّم أسمى عبارات الشّكر والتّقدير للأستاذين الكريمين اللّذين لم يدخرا جهدًا في سبيل إخراج هذا العمل إلى النّور "الأستاذ حمداني لوناس" والأستاذ محمّد سي بشير".

كما لا أنس أن أقدّم أسمى معاني الشّكر والتّقدير لزوجي لما قدّمه لي من نصائح ومعلومات في سبيل تقويم هذا العمل.

خطّة البحث

مقدّمـــــــة.

الفصل التّمهيديّ: مصطلحات ومفاهيم.

الفصل الأوّل: ثورات الرّبيع العربيّ موجة رابعة للتّحوّل الدّيمقراطيّ.

المبحث الأوّل: أنموذج الثّورة التّونسيّة.

المبحث الثّاني: أنموذج الثّورة المصريّة.

المبحث الثّالث: أنموذج الثّورة اللّيبيّة.

الفصل الثّاني: نتائج الثّورات العربيّة.

المبحث الأوّل: الثّورة التّونسيّة بين السّير نحو إرساء الدّيمقراطيّة والتّحدّيات الأمنيّة.

المبحث الثّانيّ: إجهاض الثّورة المصريّة وعودة الجيش إلى الحكم.

المبحث الثّالث: فشل الثّورة في ليبيا وانهيار الدّولة.

الفصل الثّالث: تحليل نتائج الثّورات العربيّة: مصاعب التّحوّل نحو الدّيمقراطيّة.

المبحث الأوّل: الأسباب الدّاخليّة لفشل الثّورات العربيّة.

المبحث الثّاني: الأسباب الخارجيّة لفشل الثّورات العربيّة.

ملاحق.

خاتمة.

مقدّمة

مقدّمة:

تعتبر موجة الثّورات الّتي اجتاحت الوطن العربيّ منذ أواخر 2010 وبداية 2011 من أبرز أحداث القرن الواحد والعشرين، حيث أنّها تمثل نقطة تحوّل فارقة في الحياة السّياسيّة العربيّة نظرا لنجاحها في الإطاحة برموز الدّيكتاتوريات العربيّة، الّتي دعمتها القوى الإمبرياليّة لعقود من الزّمن على غرار الرّئيس التونسيّ زين العابدين بن علي ، والرّئيس المصريّ حسني مبارك ، والزّعيم اللّيبيّ معمر القذافي ، إلى جانب نجاحها في إرغام أنظمة أخرى في تبنّي إصلاحات سياسيّة واقتصاديّة خوفا من انتقال المدّ الثّوري إليها مثل الجزائر والمغرب.

إنّ الثّورات العربيّة جاءت لتأسس موجة جديدة من التّحول الدّيمقراطيّ بعدما ظلّت الدّول العربيّة مستثناة من كلّ موجات التّحوّل الدّيمقراطيّ الّتي شهدها العالم؛ ابتداء من الثّورة الفرنسيّة في أواخر 1789 إلى غاية ثورات أوروبا الشّرقيّة في تسعينات (90) القرن الماضي.

لقد برهنت الشّعوب العربيّة من خلال ثورات الرّبيع العربيّ على أنّها شعوب واعية بضرورة التّغيير الدّاخلي لأوضاع الدّول العربيّة ، وذلك عن طريق القضاء على معالم الدّيكتاتوريّة واللّحاق بركب الأنظمة الدّيمقراطيّة، وهو ما أدى في النّهاية إلى إسقاط الدّيكتاتوريات العربيّة العتيدة سواء عبر الإطاحة بها أو بإرغامها على تبنّي إصلاحات من شأنها أن تفتح المجال أمام التّبني الحقيقيّ للدّيمقراطيّة مستقبلا.

إنّ الفوضى الّتي أعقبت نهاية الثّورات العربيّة على غرار التّحديات الأمنيّة الّتي تعصف باستقرار التّجربة الدّيمقراطيّة التّونسيّة الوليدة ، ونجاح الثّورة المضادة بقيادة الجيش ضد الشّرعية بمصر إلى جانب تحويل الاختلافات السّياسيّة والصّراعات المسّلحة في ليبيا إلى دولة فاشلة، جعلت الثّورات العربيّة تتأرجح بين كفتيّ الدّيمقراطيّة والفوضى؛ وهو ما جعلنا نطرح الإشكاليّة التّالية: **إلى أيّ مدى تعتبر ثورات الرّبيع العربيّ موجة رابعة للتّحوّل الدّيمقراطيّ؟**

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا وضع مجموعة من الفرضيات تمثلت في:

- جاءت ثورات الربيع العربي للتأسيس لموجة رابعة (04) من التّحوّل الدّيمقراطيّ.
- نتائج الثّورات العربيّة بين الدّيمقراطيّة والفوضى، وفشل الثّورات العربيّة صناعة داخليّة وخارجيّة.

أهميّة الموضوع يلقى الموضوع أهميّة بالغة على المستوى العلمي ، فهو يتناول دراسة أحداث وتطوّرات برزت مؤخرا على السّاحة العربيّة؛ ألا وهي الثّورات العربيّة التي حاولت الشعّوب العربيّة من خلالها التأسيس للدّيمقراطيّة، ولقد حاولنا خلال هذه الدّراسة تجاوز الأطر النّظريّة من خلال إبراز التّحدّيات الّتي حالت دون نجاح المشروع الدّيمقراطيّ الذي هدفت إليه الثّورات العربيّة.

أهداف الدّراسة: يهدف الموضوع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثّل في:

- إبراز أهميّة الثّورات العربيّة كوسيلة للانتقال من الدّيكتاتوريّة إلى الدّيمقراطيّة.

– تسليط الضّوء حول بروز جدلية (الاستقرار أم الدّيمقراطيّة، الثّورة أم الدّولة) محاولين تحليلها.

دوافع اختيار الموضوع:

الدوافع الذّاتيّة: إنّ سبب اختيارنا للموضوع هو الرّغبة في دراسة موضوع يتعلّق بالمستجدّات والتّطورات على الساحة العربيّة.

– أنّه موضوع يجمع بين فرعي السّياسة العامّة والعلاقات الدّوليّة، وهو ما يمنح لنا فرصة لاكتساب معلومات كثيرة في كلا التّخصّصين.

الدّوافع الموضوعيّة: إنّ موضوع الثّورات العربيّة يعتبر من أكثر المواضيع الّتي تكتسي أهميّة علمية وأكاديميّة على المستوى المحليّ والدّوليّ.

مناهج ونظريات الدّراسة:

أ– **المنهج التّاريخيّ:** لقد تمّ استخدام المنهج التّاريخيّ في موضوع الدّراسة من خلال الإطّلاع على تاريخ موجات التّحوّل الدّيمقراطيّ الّتي عرفها العالم منذ الثّورة الفرنسيّة إلى غاية ثورات أوروبا الشّرقيّة في تسعينات (90) القرن الماضي، كما تمّ استخدامه في التأريخ لأحداث الثّورات العربيّة في كلّ من تونس مصر ليبيا كنماذج دراسة.

ب– **اقتراب تحليل النّظم لدافيد إيستون:** تمّ استخدام هذا الاقتراب لتأطير البحث، حيث تمّ إسقاطه على الموضوع من خلال اعتبار أنّ أسباب الثّورات العربيّة هي المدخلات، وأنّ النّتائج هي المخرجات، ثم دراسة البيئة الدّاخليّة والخارجيّة وأثرها من خلال تبيان أثر العوامل الدّاخليّة والخارجيّة على فشل الثّورات العربيّة.

ج– **المنهج المقارن:** حيث تخلّل البحث المنهج المقارن من خلال المقارنة بين الثّورات العربيّة في كلّ من تونس مصر ليبيا، سواء من حيث الأسباب أو النّتائج.

مستويات البحث العلميّ: تمّ استخدام مستويّين من مستويات البحث العلميّ وهما:

أ– **الوصف:** تمّ استخدامه خلال وصف أحداث الثّورات العربيّة.

ب– **مستوى التّحليل:** وذلك من خلال تحليل نتائج الثّورات العربيّة، والّتي تهدف إلى إبراز صعوبات التّحوّل الدّيمقراطيّ في الدّول العربيّة.

النّظريات والنّماذج:

أ– **أنموذج أثر الانتشار:** تمّ استخدام هذا الأنموذج من خلال تبيان أثر حدوث الثّورة التّونسيّة على الدّول الأخرى كليبيا ومصر.

ب- أنموذج الموجة الرّابعة للتّحوّل الدّيمقراطيّ لمايكل ماكفول: تمّ استخدامه خلال إسقاط اشطراطات الأنموذج على الثّورات العربيّة للبحث في إمكانيّة تأسيس هذه الثّورات لموجة رابعة من التّحوّل الدّيمقراطيّ في الدّول العربيّة.

أدبيات الدّراسة: خلال دراسة الموضوع تمّ الاعتماد على مجموعة من المراجع تتمثّل في:

1- صمويل هنتيتونغ، الموجة الثّالثة للتّحوّل الدّيمقراطيّ في أواخر القرن العشرين، (تر: عبد الوهاب علوب)، القاهرة، مركز ابن خلدون للدّراسات الإنمائيّة، 1993.

2- علي ليلى وآخرون، الثّورة المصريّة: الدّوافع والاتّجاهات والتّحدّيات، القاهرة، المركز العربيّ للأبحاث ودّراسة السّياسات، 2012.

3- حسن محمّد الزّين، الربيع العربي آخر عمليات الشّرق الأوسط الكبير، ط 1، بيروت، دار القلم الجديد، 2013.

هيكلة البحث: تم تقسيم البحث إلى مقدّمة، وأربعة (04) فصول؛ قسمناها إلى:

- **فصل تمهيديّ:** تناولنا فيه شرح بعض المصطلحات الّتي رأيناها تحوي القدر الأكبر من الأهميّة بالنّسبة للموضوع، إلى جانب إعطاء لمحة عامّة حول التّحوّل الدّيمقراطيّ.

- **الفصل الأوّل:** تحت عنوان "ثورات الرّبيع العربيّ موجة رابعة للتّحوّل الدّيمقراطيّ"، وتمّ تقسيمه إلى ثلاثة (03) مباحث، تناولت كلّ من الثّورة التّونسيّة، والمصريّة، واللّيبيّة كنماذج للدراسة.

- **الفصل الثّاني:** المعنون "نتائج الثّورات العربيّة"، وتمّ تقسيمه إلى ثلاثة (03) مباحث، تناولنا فيها نتائج ثورات كلّ من: تونس، مصر، ليبيا.

- **الفصل الثّالث:** تحت عنوان "تحليل نتائج الثّورات العربيّة: صعوبات التّحوّل الدّيمقراطيّ"، وتمّ تقسيمه إلى مبحثيّن (02)، تناولنا فيهما العوامل الدّاخليّة والخارجيّة لفشل الثّورات العربيّة في التّأسيس للمشروع الدّيمقراطيّ.

- **الخاتمة:** تناولنا فيه النّتائج والتّوصيات الّتي خرجنا بها من خلال بحثنا هذا.

الإطار الزّمنيّ والمكانيّ للموضوع:

أ- **الإطار الزّمنيّ:** تنحصر معالجة الموضوع انطلاقا من انفجار الثّورات العربيّة أواخر 2010 وبداية 2011 إلى غاية 2015.

ب- الإطار المكانيّ: الوطن العربيّ مع تحديد كلّ من تونس، مصر، ليبيا كنماذج دراسة.

الفصل التّمهيديّ: مصطلحات ومفاهيم

إنّ دراسة أي موضوع وتحليله والإلمام به؛ يستوجب على الباحث قبل الولوج إلى أعماقه إعطاء نظرة أوليّة حوله، من خلال شرح معاني مصطلحاته وتبسيط مفاهيمه؛ وذلك عن طريق شرح المعقّد فيه، وبهذا يتيح للقارئ فرصة فهمه، ونحن ارتأينا أن نتبّع هذه الخطى؛ حيث قمنا بشرح المصطلحات والمفاهيم الّتي تمثّل مفاتيح الموضوع قبل التّقديم.

1- شرح وتعريف المصطلحات:

1.1- تعريف الثّورة: لم تحض الثّورة بتعريف جامع وشامل، وهذا راجع للاتّجاه الّذي يتبنّاه صاحب التّعريف، فنجد مثلاً التّعريف الّذي قدّمه الاشتراكيّ (ليون تروستكي): "الثّورة هي استيلاء البروليتاريّة الثّوريّة على السّلطة، وتشكيل الدّيكتاتوريّة البروليتاريّة الّتي تقوم باستبدال الآلة البيروقراطيّة السّائدة بجهاز خاص من المستخدمين والعمّال"[1].

أمّا (كرين برنيتون) فيعرّفها على أنّها: "مجموعة الأعمال العنيفة الّتي يقوم بها فجأة جماعة من النّاس لانتزاع السّلطة من يدّ جماعة أخرى في أقليم ما"[2].

كما نجد (جاك صولي) يعرّفها بأنّها: "مجموعة تغيّيرات جذريّة، وعنيفة بالدّولة"[3].

من خلال التّعريفات المقدّمة نجد أن المعرّفين اتّفقوا خلال محاولة تعريفهم للثّورة بأنّها عمل يتّسم بالعنف وسعي لانتزاع السّلطة، وبالتّالي نقول بأنّ الثّورة إذا "مجموعة الأعمال العنيفة الّتي تقوم بها جماعة من الأفراد بهدف الاستيلاء على السّلطة، أو التّعاون لإقامة تغيّيرات جذرية بالدولة".

من خلال التّعريفات المقدّمة نجد أن المعرّفين اتّفقوا خلال محاولة تعريفهم للثّورة بأنّها عمل يتّسم بالعنف وسعي لانتزاع السّلطة، وبالتّالي نقول بأنّ الثّورة إذا مجموعة الأعمال العنيفة الّتي تقوم بها جماعة من الأفراد بهدف الاستيلاء على السّلطة، أو التّعاون لإقامة تغيّيرات جذريّة بالدّولة.

1.2- تعريف الدّيكتاتوريّة: إنّ الدّيكتاتوريّة هو نظام من أنظمة الحكم الّتي تسود الدوّلة، وه و طبعا نظام حكم منافي تماما للدّيمقراطيّة، بحيث له مميّزاته الخاصّة، وهناك نوعين من الدّيكتاتوريّة:

- **الدّيكتاتوريّة المطلقة:** وهي نوع من الدّيكتاتوريّة الّتي تشير إلى تركيز كلّ سلطات الدّولة بيّد شخص واحد يستولي على الحكم، وهي نوعين: (عسكريّة، وشيوعيّة)، ولقد كانت سائدة في عدّة دول من دول العالم: (أوروبا الشّرقيّة، البرتغال، اسبانيا، أمريكا اللّاتينيّة، دول إفريقيا، آسيا...).

---

(1)- كرين برينتون، دارسة تحليليّة للثّورات، (تر: عبد العزيز فهمي)، القاهرة، مطبوعات الفنيّة العامّة لقصور الثقافة، 2011، ص 60.

(2)- ليون تروتسكي، الثّورة المغدورة، نقد تّجربة السّاليتين، (تر: رفيق سامي)، ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنّشر، 1968، ص 75.

(3)- Jacque Solé, Révolutions et Révolutionnaires en Europe (1789-1918), Paris, Galemar, 2000, P 15.

يرى هنتيتونغ: "أنّ موجات التّحوّل الدّيمقراطيّ التّي شهدها العالم ما بين الثّورة الفرنسيّة إلى غاية تسعينات (90) من القرن الماضي (20) إنّما جاءت خصيصًا للقضاء على هذا النّوع من الدّيكتاتوريّة المطلقة".

-**الدّيكتاتوريّة المنفتحة:** وهو مصطلح استعمله كلّ من مايكل ماكفول وكارل هيرشمان، حيث يرى الاثنان أنّه بعد انتهاء الموجة الثّالثة للتّحول الدّيمقراطيّ في تسعينات (90) القرن الماضي (20) ظهرت دول تبنت التّهجين السّياسيّ (Ibridation politique)، فهي دول لا ديكتاتوريّة ولا ديمقراطيّة ؛ بحيث أنّها أخذت بسمات كلا النّظامين، فلذا أطلق عليها اسم ديكتاتوريات منفتحة.

إنّ الدّول الّتي تتميّز بالتّهجين السّياسيّ، أو الّتي تبنّت نظام الدّيكتاتوريّة المنفتحة؛ هي تلك الدّول الّتي شهدت موجة التّحول اللّيبراليّ في تسعينات (90) القرن الماضي؛ من خلال ضغط المؤسّسات المالية الدّولية عليها لإقامة بعض الإصلاحات مقابل حصولها على قروض ومساعدات. ونتيجة لإقامتها لهذه الإصلاحات (التّعدديّة السّياسيّة والحزبيّة، حريّة الإعلام...) مقابل حفاظها على نفس النّظام الّذي كان سائدًا من قبل والّذي لم يكن ديمقراطيّا بطبيعة الحال، ظهر هذا النّوع من الأنظمة –الدّيكتاتوريّة المنفتحة –، وفي دراسة قام بها مايكل ماكفول –سيتم شرحها لاحقا– يرى أنّ الدّول الّتي تبنّت هذا النّوع من الأنظمة هي المرشّحة بأن تشهد مستقبلاً موجة رابعة للتّحول الدّيمقراطيّ.

أمّا تعريف الدّيكتاتوريّة، فيرى جين شارب بأنّها: "سيطرة الفئة القوية الّتي تتحكّم بالمخابرات، والشّرطة والجيش، والسّجون، ومراكز الاعتقال، وفرق الإعدام، وعلى أموال البلاد ومصادرها الطّبيعيّة. وقدرات ها الإنتاجيّة، ومختلف مؤسّساتها، وتشغليها بشكل تعسّفيّ لتحقيق إرادتها"[1].

كما عرّفها فلاديمير لينين بأنّها: "هي تركيز السّلطة في يد الطبقة البروليتاريّة، والاعتراف بسيادتها السّياسيّة وبديكتاتوريتها، وتركيز السّلطة بيّدها، والتي لا تقتسمها مع أحد، والّتي تستند مباشرة إلى قوّة الجماهير المسلّحة، بهدف قمع وإسقاط البرجوازيّة"، كما عرفها أيضا بأنّها: "أ خذ البروليتاريّة الثّوريّة لسلطة الدّولة والقضاء عليها بوصفها دولة، وإقامة الدّيكتاتوريّة البروليتاريّة مكانها".[2]

من خلال التّعريفين السّابقين للديكتاتوريّة، سواء العسكريّة الّتي عناها جين شارب، أو الشّيوعيّة الّتي قصدها لينين، نستنتج بأنّ الدّيكتاتوريّة هي نظام حكم يشير إلى سيطرة فئة معيّنة على نظام الحكم وعلى كلّ مؤسّسات الدّولة، وتسييرها وفق ما تمليها عليها مصالحها وآراءها، و أيديولوجيتها، ولكن كما أشرنا إليه سابقًا فإنّ الدّيكتاتوريّة وفق هذين المفهومين تشير إلى الدّيكتاتوريّة المطلقة الّتي كانت سائدة قبل سنوات التّسعينات (90) من القرن الماضي (20)، ولكن حاليا فإنّ نوع الدّيكتاتوريّة السّائدة هي الدّيكتاتوريّة المنفتحة

---

[1]– جين شارب، من الدّيكتاتوريّة إلى الدّيمقراطيّة، (تر: دارعمي، بورما)، لجنة استعادة الدّيمقراطيّة، 1993، ص 26.

[2]– فلادمير لينين، الدّولة والثّورة، (تر: لطفي فطيم)، مصر، الهيئة العامّة للتّأليف والنّشر، 1997، ص 20.

الّتي تتميّز بالتهجين السّياسيّ؛ أي الّتي تأخذ بسمات النّظام الدّيكتاتوري من جهة مثل (قوة المؤسّسة العسكريّة وتدخلها في المجال السّياسيّ كطرف من أطراف السّلطة، وجود أجهزة أمنيّة تسعى للحفاظ على النّظام الحاكم، بقاء نفس النّظام في الحكم لمدة طويلة...)، ومن جهة أخرى وجود بعض سمات النّظام الدّيمقراطيّ (تعدّديّة سياسيّة وحزبيّة، إجراء الانتخابات، وجود الإعلام، نظام الفصل بين السّلطات...).

ولقد تمّ التّركيز على هذا المصطلح، الدّيكتاتوريّة المنفتحة باعتبار أنّ الدّول الّتي شهدت ثورات الرّبيع العربيّ هي دول تبنّت هذا النّوع من الدّيكتاتوريّة.

1.3. الصّراع: يشير مصطلح الصّراع إلى "عملية مساومة تعتمد فيها قدرة مشارك واحد في تحقيق أهدافه على حساب الخيارات أو القرارات الّتي يتّخذها المشارك الآخر"[1].

إنّ مصطلح الصّراع هو مصطلح ذو أهميّة؛ بحيث أنّ له أبعاد عدّة، واستخدامات عديدة، ولقد واكب تأسيس المجتمع الإنسانيّ؛ أي عندما أصبحت له –المجتمع الإنسانيّ– صبغة سياسيّة عبر تحوّله إلى دولة، انتقل الصّراع ليتّخذ معنى آخر؛ أي الصّراع بين الدّول لتتحوّل إلى إمبراطوريات وتحقّق أطماعها التوسّعيّة، وما ساهم في تفاقم الصّراع بين الدّول هو ظهور النّظريّة الواقعيّة؛ الّتي تعتمد على القوّة والمصلحة وبالتّالي أصبحت الدول تتصارع من أجل اكتساب أكبر قدر من القوّة سواء العسكريّة أو الاقتصاديّة، وهو ما يمكّنها من الحفاظ على مصالحها من جهة، والبحث عن اكتساب مصالح جديدة عبر الحروب والتّدخلات العسكريّة و ما اندلاع الحربين (العالميتين الأولى I والثّانية II) إلّا من أجل القوّة والمصلحة.

ولكن بعد نهاية الحرب الباردة، وإعادة صياغة النّظام الدّوليّ من جديد، اتّخذ الصّراع منحى جديد، ولقد اتّخذ شكلين:

أ– **الصّراع الدّاخليّ:** وهو صراع بين الشّعوب والحكومات داخل الدّول، حيث تسعى الشّعوب إلى انتزاع حريّتها وكرامتها والمطالبة بالدّيمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى تسعى الأنظمة الحاكمة إلى الحفاظ على مكانتها ومصالحها داخل الدّولة، وهذا النّوع من الصّراع عندما يتفاقم يصبح عنيفاً، ويتحوّل عندئذ إلى ثورات تطالب بإسقاط الأنظمة الحاكمة، وهذا ما شهدته دول الرّبيع العربيّ؛ بحيث عندما تعطلت قنوات الحوار بين الشّعوب العربيّة والأنظمة الحاكمة، وصل الصّراع إلى أقصى حدوده لينفجر، ويتحوّل إلى ثورات مطالبة بإسقاط أنظمة الحكم بهذه الدّول.

ب– **الصّراع الخارجيّ:** ويقصد به الصّراع بين الدّول الكبرى والقوى العظمى للحفاظ على المصالح الجيوإستراتيجيّة، ومكانتها الدّوليّة؛ وهذا النّوع من الصّراع تظهر معالمه من خلال نشر الفوضى في كلّ بقعة توجد فيها مصالح هذه الدّول؛ ليسهل عليها التّدخل لإقامة مصالحها فيها.

---

[1]– توماس شيلينج، إستراتيجيّة الصّراع، (تر: ترهت طيب وأكرم حمدان)، ط1، لبنان، دار العربيّة للعلوم ناشرون، 2010، ص10.

1.4. المليشيات المسلّحة: يعرّفها المعجم الفرنسيّ على أنّها "عبارة عن خدمة عسكريّة يقوم بها مرتزقة عبر حملة عسكريّة مقاتلة"، أمّا علماء السّياسيّة فيعرّفونها على أنّها "تنظيم عسكريّ ينشأ بصورة غير نظاميّة ينهض على فعل الإ غارة في صور حرب عصابات لمواجهة قوات العدّو، والّتي تفوقها عددًا وعدّة" أمّا الموسوعة الثّقافيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والعسكريّة فتعرّفها على أنّها "إطار عسكريّ منضبط منبثق عن الأحزاب والمنظّمات السّياسيّة"[1].

من خلال هذه التّعريفلت، نرى بأنّه هناك اختلاف بينها، فهناك من يعتبرها قوات وتنظيمات غير نظاميّة وغير شرعيّة، وهناك من يعتبرها تنظيمات شرعيّة تعمل في إطار منضبط، وهذا الاختلاف راجع إلى أنّه هناك مليشيات مسلحة تعمل بصورة نظاميّة وشرعيّة، وتسعى لتحقيق أهداف تحرّريّة وشرعيّة، وتصل حدّ اعتراف المجتمع الدّولي بها مثل الحركات التّحرّيريّة بالعالم، ولكن هناك مليشيات مسلّحة تعمل بشكل غير نظاميّ ولا شرعيّ، وتلقى استنكار المجتمع الدّوليّ كونها تسعى إلى نشر الفوضى داخل الدّول، مثل الحركات الانفصاليّة والجماعات الإرهابيّة (حركة الجانجاويد، بوكو حرام، تنظيم النّملميل، القاعدة بالمغرب الإسلامي...).

إنّ المليشيات في زمن العولمة أصبحت ذات بعد دوليّ، ودور عالميّ، تهدّد الأمن والسّلم الدّوليين، حيث أصبحت تتكوّن من أفراد متعدّدي الجنسيات، وتعتمد على مصادر تمويل متعدّدة، كما أنّ لها قواعد في عدّة دول[2]، وتعتبر المليشيات الجهاديّة المتعدّدة الجنسيات (القاعدة) أحد صورها.

العالم العربيّ اليوم يعاني من نمو وتطوّر المليشيات المسلّحة بصورة مقلقة؛ حيث أصبح يوفّر لها المناخ الملائم للقيام بنشاطاتها المسلّحة بشكل مرعب وهذا راجع لعدّة أسباب أهمّها:

- العامل الإيديولوجيّ العقائديّ (حيث معظم المليشيات الموجودة بالعالم العربيّ هي مليشيات جهاديّة).
- التّعدد العرقيّ والاثنيّ الّذي شكّل أرضيّة انتشار الصّراعات الطّائفيّة الّتي تقودها المليشيات المسلّحة.
- الأنظمة الاستبداديّة التي سمحت بتوفير المناخ لنمو هذا النّوع من المليشيات مثلاً (إلغاء نتائج الانتخابات بالجزائر 1992 سمح بتحول جبهة FIS إلى مليشية مسلحة).
- العامل الخارجي: تدخّل الاتّحاد السّوفيتيّ في أفغانستان خلال الحرب الباردة سمح للو.م.أ بتشكيل فرقة جهاديّة لمحاربة السّوفييت بأفغانستان، وهو ما حوّلها بعد ذلك إلى أخطر مليشية مسلّحة بالعالم تهدد الأمن والسّلم العربيّ من جهة، والدّوليّ من جهة أخرى[3].

---

[1]- نوال موسى إبرهيم يوسف، "الطبيعة السّياسيّة والاجتماعيّة للمليشيات في العالم العربيّ"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البنكيّة، الدّانمارك، الأكاديميّة العربيّة المفتوحة، 2009، ص 19.

[2]- نفس المرجع، ص 29.

[3] - للاطّلاع أكثر ينظر، خالد رنا، المليشيات العراقية.

لقد شكّلت الثّورات العربية مناخا ملائماً لتواجد المليشيات المسلّحة بالدّول العربيّة بشكل كبير، عصفت بأمن واستقرار المنطقة وساهمت في انخفاض هذه الثّورات، حيث أصبحت اليوم حائط أمام ليبيا لبناء دولة مستقرة وآمنة، وأمّا سوريا فعمدت هذه المليشيات على جعلها دولة فاشلة بأتمّ معنى الكلمة.

1.5. **التعصّب المذهبيّ:** إنّ التّعصب المذهبيّ، يوحي للقارئ بأنّه لا شأن له بالسّياسة، ولا يمس باستقرار الدّولة، ولا بالعلاقات الدّوليّة، حيث يعرّف بأنّه: "المغالاة في الانتصار للرأي الفقهيّ أو المذهب الفقهيّ دون دليل"[1]، ولكن التّعصب المذهبيّ الآن أصبح له شأن كبير حيث أصبحت له أبعاد سياسيّة تمسّ بالعلاقة بين الدّول العربيّة واستقرار المنطقة من جهة، وأصبح عائقا أمام عمليّة التّحول الدّيمقراطيّ لهذه الدّول من جهة أخرى، فيعتبر الخلاف السّنيّ الشّيعيّ وتعصّب كلّ واحد لمذهبه من أخطر العوامل المهدّدة لأمن واستقرار المنطقة، حيث أنّ الخلاف السّنيّ الشّيعيّ أصبح أساس الصّراعات المسلّحة داخل الدّول العربيّة (العراق، سوريا، لبنان...)، وكذلك عائق أمام إقامة حكومات وحدة وطنيّة. كما أنّ الاختلاف المذهبيّ بين الوهابيّين (السّعوديّة) على اعتبارهم حنابلة، وبين الإخوان المسلمين على اعتبارهم شافعيّين أصبحت له أبعاد كبيرة وصلت حدّ مساندة السعودية لإسقاط حكومة الإخوان بمصر ممّا عصف بالدّيمقراطيّة فيها.

إنّ المصطلحات التي ذكرت آنفا هي مصطلحات سيتم استخدامها خلال بحثنا ، وبالتّالي عمدنا إلى شرحها حتى يسهل للقارئ فهم الموضوع قيد التّقديم.

2- لمحة عامّة حول التّحوّل الدّيمقراطيّ: يرى صمويل هنتيتونغ أنّ التّحوّل الدّيمقراطيّ هو عبارة عن موجات سمّاها "بموجات التّحوّل الدّيمقراطيّ"، ويعرّفها بأنّها: "عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النّظام غير الدّيمقراطيّ إلى النّظام الدّيمقراطيّ تحدث في فترة زمنيّة محدّدة، وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتّجاه المضاد خلال نفس الفترة الزّمنيّة"[2]، كما يرى جي هيرميت بأنّ التّحوّل الديمقراطيّ هو: "عملية تتعلّق بالوقت، تمثل الفترة المتغيّرة الّتي تنقضي بين سقوط النّظام، وقيام نظام آخر ديمقراطيّ"[3]. من خلال هذين التّعريفيّن نستنتج أنّ عمليّة التّحوّل الدّيمقراطيّ هي عمليّة متسلسلة ومعقدّة تحوي داخلها عدّة عمليات فرعيّة أخرى، وتهدف إلى إسقاط الأنظمة الدّيكتاتوريّة وإقامة مكانها أنظمة ديمقراطيّة.

---

[1]- حسن الجوجو، التّعصب المذهبيّ والتّطرف الدّينيّ وأثرهم على الدّعوة الإسلاميّة، غزّة الجامعة الإسلاميّة (كليّة أصول الدّين)، مؤتمر الدّعوة الإسلاميّة ومتغيّرات العصر (17/16)، أفريل 2000.

[2]- Awave of democratization «is a group of Ganzitions from non-democratie to democratie regins that accar within a spécified period of time and that signifiently out number transition in the opposite derection that periode of time.»

[3]- جي هيرميت، هل هو عصر الدّيمقراطية، (تر: سعاد الطويل)، القاهرة، المجلة الدّوليّة للعلوم الاجتماعيّة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 128، مايو 1993، ص 9.

من بين العمليات الّتي تميّز عمليّة التّحوّل الدّيمقراطيّ نجد:

2.1. الانتقال الدّيمقراطيّ: وهي أخطر مراحل التّحوّل الدّيمقراطيّ، لأنّه خلال هذه المرحلة يمكن أن تصاب عمليّة التّحوّل الدّيمقراطيّ بانتكاسات، حيث خلال هذه المرحلة يتمّ ميلاد نظام هجين ما بين الشّموليّ والدّيمقراطيّ، حيث تتنافس فيها مؤسسات النظام السّلطويّ والنّظام الدّيمقراطيّ إمّا في صراع أو وفاق، تمهيدا لتحويل كلّ المؤسّسات الدّيمقراطيّة.

2.2. التّرسيخ الدّيمقراطيّ: يرى كلّ من Gwenther و Highly أنّ بداية رسوخ النّظام الدّيمقراطيّ يعود إلى اتّفاق النّخبة حول مختلف الإجراءات الّتي من شأنها ترسخ الديّموقراطيّة الحقيقية كالمشاركة الشّعبيّة الواسعة النّطاق في الانتخابات، حرية الإعلام، فتح المجال أمام المعارضة الحقيقية... وهي الغاية المرجوة لعمليّة التّحوّل الدّيمقراطيّ.

3- أسباب التّحوّل الدّيمقراطيّ:

3.1. الأسباب الدّاخليّة:

أ- **التّحوّل والتّغيّير في إدراك النّخب:** حيث يرى لينز ومارتن لبست أنّه يجب توفّر رغبة في القادة والنّخب السّياسيّة في الدّولة في عمليّة التّحوّل الدّيمقراطيّ من خلال القيام بعدّة إصلاحات سياسية و اقتصادية واجتماعية....على النّظام السّلطويّ القائم مثل (فتح باب المشاركة السّياسيّة، إعادة توزيع الموارد الإقتصاديّة الحدّ من ديكتاتوريّة الدّولة، الحوار مع المعارضة...)، والتّحوّل في إدراك النّخب في الدّول السّلطويّة ورغبتهم في تبني عمليّة التّحوّل الدّيمقراطيّ، وهذا راجع لعدّة أسباب منها: فقدان النّظام لشرعيّته الدّاخليّة والدّوليّة ضرورة مسايرة التّطوّرات العالميّة، كسب المشروعيّة...

ب- انهيار شرعيّة النّظام السّلطويّ: قد تنشأ النّظم السّلطويّة بالدّولة كوسيلة للخروج من الأزمات (ثورات عنف، صراعات داخليّة...) وهذا للإمساك بزمام الأمور، وإعادة الاستقرار للدّولة، ولكن ب انتهاء سبب ظهورها تنتهي شرعيتها، وهنا تلجأ النّخبة الحاكمة لتبنّي خيار التّحوّل الدّيمقراطيّ سواء عبر تسليم السّلطة لسلطات مدنيّة إذا كانت نخبة عسكريّة، أو نزع عباءة الدّيكتاتوريّة، وتبني الدّيمقراطيّة.

ج- قوّة المجتمع المدنيّ: حيث يرى ألكسيس دوتوكفيل: "أنّ المجتمع المدنيّ هو حجر الأساس للدّيمقراطيّة حيث أنّ وجود مجتمع مدنيّ قويّ ومستقل، وفعال، سيصبح قادر على قيادة عمليّة التّحوّل الدّيمقراطيّ بالدّولة من خلال لعبهدوره الأساسيّ بكونه واسطة بين المجتمع والدّولة، حيث يقوم بنشر الوعي في أوساط الشّعب حول ضرورة التّغيير، والتّحول نحو تبني القيّم الدّيمقراطيّة، وكذلك القيام بالضّغط على السّلطات الحاكمة

لتبني تغييرات هادفة لفتح الباب أمام الدّيمقراطيّة"[1]. يجدر بالذّكر أنّ ثورات التّحوّل نحو الدّيمقراطيّة بالعالم قادها مجتمعات مدنيّة واعيّة بأهمّية الدّيمقراطيّة وضرورة التّحوّل لها.

وعندما نتحدّث عن المجتمع المدنيّ، لا ننسى أنّه المؤطّر للشّعب، وبالتّالي فإنّ نجاح أي عمليّة تحوّل ديمقراطيّ، يجب أن تستند إلى قاعدة شعبيّة على قدر من الوعيّ والثّقافة السّياسيّة، الّذي تمكّنه من فهم ووعي ضرورة تبنّي وجود أنظمة ديمقراطيّة قادرة على حفظ كرامته، وتكريس حقوقه وحماية حرّيته.

3.2. الأسباب الخارجيّة:

أ- دور القوى الخارجيّة في دفع عمليّة التّحوّل الدّيمقراطيّ: إنّ العلاقات الدّوليّة في زمن العولمة أصبحت تتكوّن من عدّة فواعل (الشّركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدّوليّة، الدّول، المؤسّسات الاقتصاديّة العالمية، ...)، وبالتّالي فإنّ عمليات التّحوّل الدّيمقراطيّ عادة ما تكون مدعومة من طرف هذه الفواعل وهذا عبر عدّة أشكال:

*منح القروض والمساعدات الماليّة مقابل القيام بإصلاحات اقتصاديّة وسياسيّة، وهذا ما تقوم به المؤسّسات الماليّة الدّوليّة (FMI- OMC-BIERD).

*الدّول الّتي تستعمل القوّة النّاعمة، أي قروض ومساعدات مقابل إقامة إصلاحات تهدف لتبنّي الدّيمقراطيّة وهذا خاصّة تستعمله دول الاتّحاد الأوروبيّ.

*القوة الخشنة أي التّدخلات العسكرية في الدّول سواء عبر قرار مجلس الأمن وتحت غطاء دوليّ، أو بقيادة الو.م.أ؛ وهذا بغرض نشر الدّيمقراطيّة وحماية حقوق الإنسان (أفغانستان، العراق، بنما، البوسنة...).

ب- أثر العدوى في الانتشار: ونعني بأثر العدوى في التّقليد للتّحوّل الدّيمقراطيّ النّاجح في دولة ما إلى دول أخرى، ولقد ظهر أثر العدوى في الانتشار في الموجة الثّالثة للتّحوّل الدّيمقراطيّ عام 1990 حيث انتقلت عدوى التّحوّل الدّيمقراطيّ في كلّ دول أوروبا الشّرقيّة (رومانيا، بلغاريا، يوغوسلافيا...)[2].

ويعتبر المدّ الثّوريّ لثورات الرّبيع العربيّ، والّتي بدأت (بتونس ثم انتقلت إلى مصر، سوريا، ليبيا، اليمن) تجسيد لأثر العدوى في الانتشار لتحقيق التّحوّل الدّيمقراطي بهذه الدّول.

4- موجات التّحوّل الدّيمقراطيّ: لاشكّ أنّ المؤرّخين والمحلّلين سيذكرون أنّ القرن العشر ون (20) والواحد والعشرون (21) كانا قرنيّ الصّراع بين الدّيمقراطيّة، ونظم الحكم الاستبداديّة، بل وسيقولون أنّ التّطوّرات السّياسيّة والمتغيّرات الجيوسياسيّة الّتي شهدتها الخريطة العالميّة، إنّما جاءت نتيجة لهذا الصّراع الّذي حقّقت

---

[1]- بشير عمر أبو الحسن، دراسة حول مستقبل مسار التّحوّل الدّيمقراطيّ في دول الرّبيع العربيّ وإشكاليّته في ظلّ المتغيّرات العالميّة، مقال منشور في الأنترنيت في: 20 أوت 2014، التصفح يوم: 2015/09/15 على الساعة 11:25 سا. www.alhewar.org.

[2]- نفس المرجع.

فيه الدّيمقراطيّة انتصارًا كبيرًا، جعل البعض يطلق عليهما "قرني الثّورة الدّيمقراطيّة".

*في 1993 صدر كتاب لصمويل هنتيتونغ تحت عنوان "الموجة الثّالثة للتّحوّل الدّيمقراطيّ في القرن العشرين "20"،حيث يرى هنتيتونغ أنّ القرن العشرون (20) م هو قرن التّحول أو قرن العبور من أنظمة الحكم الشّموليّة إلى النّظام الدّيمقراطيّ؛ وهو التّحول الّذي تمّ على ثلاث موجات كبرى اجتاحت العالم على فترات زمنية مختلفة:

أ- **الموجة الأولى للتحول الديمقراطي:** تكمن جذور هذه الموجة الأولى في الثّورتيّن الفرنسيّة والأمريكيّة حيث قامت الو.م.أ عام 1828 باحتضان أوّل موجة تحوّل ديمقراطيّ في التاريخ عبر إقامة انتخابات حرّة يشارك فيها 50% من الذكور البالغين لاختيار المسؤول عليهم في انتخابات شعبيّة، ثم تبع تها عدّة دول أوروبيّة مثل سو يسرا، بريطانيا، وفرنسا، وعدّة دول أخرى، وخلال المئة 100 عام الّتي تل تها أي حوالي 1920 أقامت حوالي 30 دولة نظاما ديمقراطيا[1].

ولكن هذه الموجة شهدت حركة مضادة، أي التّحوّل عن الأنظمة الدّيمقراطيّة، والعودة إلى الأنظمة الشّموليّة، وهذا ابتداء من عام 1922، وهذا تزامنا مع ظهور موسو ليني بإيطاليا، وفي غضون عقد من الزّمن أطاحت الانقلابات العسكريّة بالمؤسّسات الدّيمقراطيّة الوليدة في كلّ من (بولندة، ليتوانيا، بلغاريا، يوغوسلافيا...) كما جاء كلّ من هتلر وسلازار ليضعا حدًّا للدّيمقراطيّة في ألمانيا والبرتغال، كما استولى الجيش على الحكم في كلّ من الأرجنتين والبرازيل، إسبانيا، الأوروغواي، اليابان[2].

ب- الموجة الثّانيّة للتّحوّل الديّمقراطيّ: بدأت الموجة الثّانيّة للتّحوّل الدّيمقراطيّ خلال الحرب العالميّة الثّانيّة حيث عمل الحلفاء على دفع عملية إنشاء مؤسسات ديمقراطيّة في كلّ من (إيطاليا، وكوريا واليابان) كما تحوّلت عدّة دول إلى الدّيمقراطيّة عقب نهاية الحرب العالميّة الثّانيّة مثل (تركيا، اليونان، الأرجنتين كولومبيا، فنزويلا، البرازيل، الأوروغواي...) إلى جانب عدّة دول إفريقية، إلى جانب الهند، الفلبين سيريلانكا... لكن هذه الموجة شهدت أيضا موجة مضادة للتّحوّل الدّيمقراطيّ خلال السّتينات (60)، حيث كان التّطوّر السّياسيّ والتّحولات في الأنظمة بدأ يتّخذ سمة شموليّة واضحة، حيث أطاحت الانقلابات العسكريّة بعدّة أنظمة ديمقراطيّة في عدّة دول (البيرو، تايوان، الشّيلي، البرازيل، بوليفيا، كوريا، إندونيسيا الفلبين تركيا نيجريا، اليونان...)، لتفتح الباب أمام ظهور الشّموليات البيروقراطيّة.وخلال فترة ما بين (1956-1970) نالت حوالي 33 دولة إفريقيّة استقلالها، حيث أصبحت شموليّة[3].

---

[1]- صمويل هنتيتونغ، الموجة الثّالثة للتّحوّل الديّمقراطيّ في القرن العشرين (20)، (تر: عبد الوهاب علوب)، ط1، القاهرة، دار سعاد الصباح، 1993، ص 74، 75.

[2]- نفس المرجع، ص 76.

[3]- المرجع السّابق، ص 78-80.

يرى صمويل هنتيتونغ أنّ نهاية الاستعمار أدى إلى إقامة أكبر عدد من الشّموليات بالتاريخ، ومن هنا نستنتج أنّ معضلة الاستبداد بدول العالم الثّالث، وعلى رأسها الدّول العربيّة راجع إلى الإرث الاستعماري فيها، وعدم اندماجها مع موجات التّحوّل الدّيمقراطيّ الأولى (1) والثّانية (2) راجع إلى كونها دول مستعمرة، وبمجرد تحرّرها انقضّت عليها الأنظمة الاستبداديّة.

ج- الموجة الثّالثة للتّحوّل نحو الدّيمقراطيّة: بدأت هذه الموجة تزامنًا مع ثورة القرنفل بالبرتغال الّتي أقامها انقلاب عسكريّ لإسقاط النّظام الدّيكتاتوريّ عام 1974، والّذي قاده الجنرال سيتولا، ولأوّل مرّة بالتاريخ يؤدي انقلاب عسكريّ إلى إقامة حكم ديمقراطيّ بدل استيلاء الجيش على الحكم. وخلال 15 سنة الّتي تلت ثورة البرتغال، حلّت النّظم الدّيمقراطيّة محلّ الشّموليّة في حوالي 30 دولة بأوروبا، وآسيا وأمريكا اللّاتينيّة حيث اتّخذ التّحوّل الدّيمقراطيّ سمة المدّ العالميّ.

في نهاية الثمانينيات اجتاحت موجة التّحوّل الدّيمقراطيّ العالم الشّيوعيّ، حيث خلال الانتخابات شهدت هذه الدّول هزيمة الأحزاب الشّيوعيّة ، وفتح الأبواب أمام التّعدّديّة الحزبيّة، وذلك في كلّ من (المجر، بولندا رومانيا، بلغاريا، جمهوريات البلطيق...). كما تخلى الحزب الشّيوعي السّوفيتي عن دوره القياديّ في روسيا. إلى جانب التّدخل العسكريّ الأمريكيّ الّذي وضع حدًا للدّيكتاتوريّة الماركسيّة في جرينادة وديكتاتورية نوريغا في بنما.أمّا في إفريقيا والشّرق الأوسط فكان التّحرك نحو الدّيمقراطيّة محدودًا، حيث لم تشهد خلال هذه الفترة سوى تحوّلاً ت ليبراليّة أملتها عليها المؤسّسات الماليّة الدّوليّة على غرار (الجزائر، تونس، السنغال مصر الأردن)، كما شهدت نيجريا انقلابًا عسكريًا قضى على المؤسّسات الدّيمقراطيّة فيها وذلك عام 1984[1].

د- موجات التّحوّل الدّيمقراطيّ والاستثناء العربيّ : عام 1990 لم تكن الدّيمقراطيّة قائمة في 2/4 دول العالم، وهي تتدرج في 4 فئات جغرافيّة هي:

*أنظمة ماركسيّة محليّة (كوبا).

*الدّول الإفريقيّة، جنوب الصّحراء الكبرى (ديكتاتوريات فردية أو أنظمة عسكريّة، أو أحاديّة حزبيّة).

*دول شرق آسيا (من بورما إلى جنوب شرق آسيا إلى الصين، إلى كوريا الشّمالية، وتشمل أنظمة شيوعيّة ديكتاتوريات فرديّة، أنظمة عسكريّة (ماعدا ماليزيا وتايلاند).

*الدّول الإسلاميّة (من بينها الدّول العربيّة) والممتدة من المغرب إلى إندونيسيا باستثناء تركيا وباكستان وهذا رغم التّحولات اللّيبراليّة الّتي شهدتها خلال التّسعينات (90)، إلاّ أنّها لم تتحول إلى الدّيمقراطيّة[2].

5- أسباب الاستثناء العربيّ من التّحوّل الدّيمقراطيّ:

---

[1]- صمويل هنتيتونغ ، المرجع السابق، ص 81-86.

[2]- نفس المرجع، ص، 358- 384.

أ- **القيادة السّياسيّة للدّول العربيّة:** الّتي أتت بعد استقلالها عبر الانقلابات العسكريّة، أو عبر مكانتها التّاريخيّة خلال الثّورات؛ أي -الشّرعيّة الثّوريّة- أو أنّها أنظمة ملكيّة وراثيّة، وبالتّالي فإنّ تمسّكهم بالسّلطة يتعارض مع أيّ تحوّل ديمقراطيّ، تقتضي بالدّرجة الأولى التّداول على السّلطة.

ب- الموروث الثّقافيّ: إنّ المواريث الثّقافيّة في العالم تتفاوت في مدى ملائمة توجّهاتها وقيّمها ومعتقداتها مع القيّم الدّيمقراطيّة، وبالتّالي فإنّ موجات التّحوّل الدّيمقراطيّ الّتي شهدتها دول العالم، كانت كلّها في الدّول الغربيّة سواء الأوروبيّة أو الأمريكيّة، أمّا الدّول العربيّة فلقد استثنيت من كلّ هذه الموجات السّياسيّة، كون موروثها الثّقافيّ معادي للدّيمقراطيّة[1]. أضف إلى ذلك:

- عدم وجود خبرة تاريخيّة للممارسة الدّيمقراطيّة بالدّول العربيّة.
- قوّة المؤسّسة العسكريّة، وعلاقتها بالسّلطة.
- سيطرة القوى المحافظة، وتوظيفها للدّين في المجال العام ممّا مكّن الإسلام السّياسيّ من إجهاض كلّ المشاريع الدّيمقراطيّة بالدّول العربيّة[2].

[1]- صمويل هنتيتونغ، مرجع سابق الذّكر، ص 388-389.

[2]- محمّد شومان، فوكوياما: الرّبيع العربيّ من منظور المركزيّة الأوروبيّة، التّصفح: 15-12-2015، 11سا و 34 د،

الفصل الأوّل:

ثورات الرّبيع العربيّ موجة رابعة للتّحوّل الدّيمقراطيّ

المبحث الأوّل: أنموذج الثّورة التّونسيّة.

المبحث الثّاني: أنموذج الثّورة المصريّة.

المبحث الثّالث: أنموذج الثّورة اللّيبيّة.

إذا كانت الموجات الأولى للتّحول الدّيمقراطيّ ارتبطت بصمويل هنتيتونغ، فإنّ الحديث عن الموجة الرّابعة للتّحول الدّيمقراطيّ ترتبط باسم هو "مايكل ماكفول" وهذه الشّخصيّة هي مدير معهد الدّيمقراطيّة والتّنميّة وحكم القانون بجامعة ستانفورد وكما يشغل منصب في معهد Hoover ومعهد كارنيجي، ويتوقّع الكثير من الخبراء وصوله للبيت الأبيض، وتقلده لمنصب بالإدارة الأمريكيّة، حال فوز الحزب الدّيمقراطيّ بالرئاسيات الأمريكيّة القادمة.

لقد قام ماكفول بدراسة وتحليل موجات التّحوّل الدّيمقراطيّ الّتي وضعها هنتيتونغ في كتابه – الموجة الثّالثة للتّحوّل الدّيمقراطيّ في القرن العشرين (20)، خاصّة الثّالثة منها وتوصل بعدها إلى طرح نموذج سماه "نموذج الموجة الرّابعة للتّحوّل الدّيمقراطيّ، حيث يقوم هذا النّموذج على قاعدة خلقتها الموجة الثّالثة للتّحوّل الدّيمقراطيّ وهي ما سماه من قبل كارل هيرشمان رئيس الوقفيّة الوطنيّة للدّيمقراطيّة بالتّهجين السّياسيّ حيث يرى هيرشمان أنّه خلال التّسعينيات (90) من القرن العشرين (20)، وبفعل التّحوّلات الدّيمقراطيّة واللّيبراليّة الّتي شهدتها الدّول خاصّة دول العالم الثّالث، ظهر نوع من نظام الحكم سماه نظام الحكم المتميّز بالتّهجين السّياسيّ، حيث أنّ هذا النّوع من النّظام لم يتحول كليًّا إلى الدّيمقراطيّة ولم يبق نظاما شموليًّا بمعنى الكلمة بحيث أصبح يكتسب سمات الشّموليّة والدّيمقراطيّة في نفس الوقت فهو نظام ديمقراطيّ منغلق أو نظام ديكتاتوريّ منفتح، ويتميّز بعدّة مميزات:

- إجراء انتخابات (برلمانيّة، رئاسيّة، محليّة) غير نزيهة.
- سيطرة حزب واحد على كلّ النّتائج الانتخابيّة.
- قوّة المؤسّسة العسكريّة، وتدخّلها في العملية السّياسيّة لرسم معالم السّياسة العامّة.
- وجود مؤسّسة إعلاميّة غير مستقلة وتابعة للسلطة.
- ضعف المجتمع المدنيّ، واحتوائه من طرف السّلطة.
- وجود جهاز أمنيّ قويّ مهمّته حماية مصالح النّظام.
- مستويات فساد عالية، مع ضعف القاعدة الاقتصاديّة، واعتماد الدّولة عادة على الرّيع.
- نظام سياسيّ استبداديّ لكنّه منفتح على وجود معارضة، وتكون عادة شكليّة.

ويرى ماكفول أنّ هذا النوّع من الأنظمة يمكن أن تشهد موجة رابعة للتّحوّل الدّيمقراطيّ، نابعة من داخل الدّولة، حيث يرى أنّ التّدخّلات العسكريّة الخارجيّة لقلب النّظام وإقامة الدّيمقراطيّة لا تكون إلاّ في حالة الدّيكتاتوريّة المطلقة، وهذا عبر القيام بمجموعة من الاشتراطات تتمثّل في:

1- وجود نظام شبه قمعيّ: ويقصد به وجود نظام حكم ديكتاتوريّ متمسّك بزمام الحكم، والبقاء في السّلطة بأي ثمن، محاط بأجهزة أمنية وعسكريّة تسانده، ولكن في نفس الوقت منفتح أمام المعارضة، السّماح بإجراء الانتخابات، وجود محطات إعلاميّة، فسح المجال أمام المجتمع المدنيّ؛ وهي عناصر يمكن لها تحويل النّظام من الدّيكتاتوريّة إلى الدّيمقراطيّة من خلال لعب دور حاسم لتفجير ثورات شعبيّة.

2- تلاشي شعبيّة النّظام: أي يصبح النّظام ليس له قبول ومساندة شعبيّة؛ وهذا راجع لعدّة أسباب (الفساد القمع، البطالة، التعسف...)، وبالتّالي فقدان النّظام لمشروعيّته، وتظهر هناك ضرورة ملحّة للتغيّير، وخلال هذه المرحلة تصبح الإصلاحات الّتي يقوم بها النّظام غير مجدية، والحلّ الوحيد هو إسقاط النّظام عن طريق ثورة شعبيّة هدفها إقامة الدّيمقراطيّة.

3- اتّجاه المعارضة: خلال هذه المرحلة أحزاب المعارضة وجماعات المصالح يقومون بتجاوز خلافاتهم والاتّحاد من أجل إسقاط النّظام القائم وإحالة محلّه الدّيمقراطيّة.

4-فريق مستقل لمراقبة الانتخابات: لكشف التّزوير.

5-وجود عدد من المنافذ الإعلاميّة المستقلّة: وهذا قصد توعية وتعبئة الجماهير حول ضرورة إسقاط النّظام القائم، وإحلال الدّيمقراطيّة. ويلعب الإعلام الافتراضيّ دور بارزاً في إشعال فتيل الثّورات الشّعبيّة.

6- تعبئة الجماهير: يلعب كلّ من الإعلام والمعارضة والمجتمع المدنيّ دوراً بارزاً في تعبئة الجماهير وجعلهم مستعدّين لثورة إسقاط النّظام.

7- انقسام وسط قوات الأمن: ويقصد بها أن يكون من بين قوات الأمن بالدولة طرف يساند الثّورات الشّعبيّة ضد النّظام، بحيث لا يقوم بقمع هذه الثّورات، وتلعب المؤسّسة العسكريّة الدّور الحاسم في انتصار الثّورات الشّعبيّة[1].

من خلال دراسة وتحليل نموذج الموجة الرّابعة للتّحوّل الدّيمقراطيّ لمايكل ماكفول، قمنا بإسقاط هذا النّموذج على الدّول العربيّة الّتي شهدت ثورات الرّبيع العربيّ، وبتحليل أنظمة هذه الدّول، وجدنا أنّها فعلا أنظمة تتميّز بالتّهجين السّياسيّ، فهي أنظمة ديكتاتوريّة قمعيّة تسيطر على دواليب الحكم لعدّة سنوات محاطة بمؤسّسة عسكريّة، وأجهزة أمنية مساندة لها ومكرّسة لمصالحها، وأكثر من ذلك عملت على إدماج الدّولة بالنّظام، حيث أصبح يصعب الفصل بينهما من شدة قوة وتغلغل النّظام داخلها، ولكن في المقابل هناك نوع من التّفتح على المعارضة، وإن كان تفتح نسبيّ يختلف من دولة إلى أخرى، حيث يتمّ التّضييق عليها سواء بالسّجن أو النّفي لأعضائها، ولكنها بالأساس موجودة وتنتظر الفرصة المناسبة للانقضاض على النّظام

---

[1]- مايكل ماكفول: الموجة الرابعة، الدّيمقراطيّة تواجه الدّيكتاتوريّة، مقال منشور في الانترنيت في: سبتمبر 2006، التصفح يوم: 2011/09/11، الساعة: 18:38 سا. موقع اسلام أولاين. www.Onislam.net/arabie.

وإسقاطه، إضافة إلى ذلك وجود مجتمع مدنيّ رغم أنّه ليس مستقل وفعّال إلاّ أنه لديه دور في التّوعية والتّعبئة، أضف إلى ذلك أنّه وبالرغم من أنّ الإعلام العربيّ مازال لم يرق إلى مستوى الإعلام الغربيّ في احترافيته وحياده، وفعاليّته في مسار التّطورات السّياسيّة، ولعب الدّور البارز في بناء اللّعبة الدّيمقراطيّة، إلاّ أنّه لديه دور في مجال توعية الشّعوب العربيّة، ونشر حقائق حول الأنظمة العربيّة، خاصّة من طرف الشّركات الإعلاميّة الكبرى بالوطن العربيّ على غرار العربيّة والجزيرة، وما تحويه من مراكز للدّراسات السّياسيّة كمركز الجزيرة للدّراسات، كلّ ذلك ساهم في توعية الشّعوب العربيّة بحقيقة ما يجري في بلدانهم وبالتّالي يولد لديهم الشّعور بضرورة التّغيّير.

إنّ وعي الشّعوب العربيّة بضرورة التّغيير الجذريّ، وليس السّطحيّ الّذي تعوّدت الأنظمة العربيّة القيام به لشراء السّلم، وإسكات الشّعب وبالتّالي البقاء في السّلطة، أدى إلى اندلاع موجة من الثّورات الّتي اجتاحت الوطن العربيّ منذ أواخر عام 2011، حيث اعتبرت كأحد أبهى أحداث القرن الواحد والعشرين (21)، بحيث مثّلت نقطة فارقة في الحياة السّياسية العربيّة، وخلال هذا الفصل ارتأينا دراسة بعض نماذج هذه الثّورات، من خلال إلقاء نظرة حول الأسباب، والتّداعيات وكذلك ذكر الأحداث منذ اندلاعها إلى غاية 2015م.

المبحث الأوّل: أنموذج الثّورة التّونسيّة

إنّ النّاظر لما آلت إليه أوضاع تونس من فوضى، يرى حيثيات القضية تعود لعقد وأكثر من الزّمن تراكمت فيه عدّة عوامل وأسباب، أدّت بالضّرورة إلى الاحتقان والانسداد؛ وهذه العوامل تنوّعت بين اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة دفعت بالشّعب للخروج والهتاف من أجل حياة أفضل، ورؤية مستقبليّة واضحة المعالم ومدروسة، للخروج بنتائج مرضية للأجيال الحالية والتّالية.

1 – أسباب الثّورة التّونسيّة:

1.1. خصوصيّة الاستبداد: تقدّم التجربة التونسيّة مثالا مكثّفا لحالة الاستبداد السّياسي، فلقد مورس الاستبداد في الدّولة التونسيّة منذ الاستقلال مع الزّعيم المؤسس لحبيب بورقيبة؛ الّذي جسّد مركّبا حديثا من الزّعيم الوطنيّ والدّكتاتور الحديث، وبعد ذلك مع ورثته من العسكر البيروقراطيّين إبان عهد الرّئيس زين العابدين بن علي أين غلبت اللّيبراليّة السّياسيّة بمعناها الديّمقراطيّ التّمثيليّ أو المؤسّسيّ العميق. فقد اعتمد الرئيس بن علي في حكمه القبضة الأمنيّة الحديديّة اتّجاه كلّ معارضيه وعلى رأسهم الإسلاميّون، فقد عمل على تحويل دولة تونس إلى دولة بوليسيّة بامتياز؛ حيث كانت الحياة السّياسيّة خاضعة بأتمّ معنى الكلمة لسلطة الأجهزة الأمنية والاستخباراتيّة بهدف بسط السّلطة على الدّولة والمجتمع، وهو ما ساهم في قوّة النّظام الاستبداديّ التّونسيّ هو استناده على ثلاث ركائز أساسيّة:

أ– **النّظام الرّئاسيّ:** لقد أسّس رئيس تونس لنظام سياسيّ قويّ يحتلّ فيه رئيس الجمهوريّة كلّ الفضاء السّياسيّ والمؤسّساتيّ في الدّولة؛ حيث يعتبر رئيس الدّولة ورئيس الإدارة والقائد الأعلى للقوات المسلّحة ورئيس الدّبلوماسيّة، وهو الّذي يتحكّم في المسار الدّستوريّ والتّشريعيّ.

ب– **الأفضليّة في الانتخابات:** خلال الانتخابات تمنح الأفضليّة إلى حزب رئيس الجمهوريّة في كلّ الانتخابات التّشريعيّة والمحلية، وهو ما يؤدي إلى سيطرة الحزب الحاكم في تونس على كلّ المؤسّسات التّمثيليّة الوطنيّة والمحليّة، أي اختزال الحياة السّياسيّة في الحزب الحاكم وعلى رأسه رئيس الجمهوريّة[1].

ج– **الاعتماد على قوة الجهاز الأمنيّ:** يحتلّ جهاز الأمن الرّئاسيّ أهمّية في تونس، فقد عمل الرّئيس بن علي على إلحاقه مباشرة برئاسة الجمهوريّة، ويتكوّن من مجموعة من الأفراد الّذين يتمّ انتقاءهم وفق معايير عالية المستوى، كما يخوض أغلب عناصره تدريبات على أحدث الأسلحة والتّقنيات الأمنيّة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتّحاد الأوروبيّ يكلف هذا الجهاز بحماية رئيس الجمهوريّة، وركائز النّظام السّياسيّ وحماية القصر الرّئاسيّ بقرطاج والعائلة الحاكمة ومصالحها؛ حيث يأخذ على عاتقه القضاء على

---

[1]– أمحمّد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسّياقات والتّحدّيات، بيروت، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2012، ص 39–40.

كلّ المعارضين للنّظام وكلّ ما يهدد بقاء النّظام السّياسيّ والحفاظ على مصالحه[1].

1.2.الأوضاع الاجتماعيّة المزريّة: على الرّغم من أنّ مؤسّسات الدّولة أشارت إلى أنّ الاقتصاد التّونسيّ كان قويّا نسبيا عام ألفين وواحد (2001)، حيث بلغت نسبة النّمو الحقيقيّ (13%)، والعجز في الميزانية (1,3%) من إجماليّ النّاتج الوطنيّ، كما انخفض الدين العام إلى (40%) من هذا النّاتج، وخلال تقرير سنة (2010) حول الاقتصاد التّونسيّ بين أنّ تونس تتميّز بتقدّمها التّنمويّ وأوضاعها الاجتماعيّة الّتي تعتبر الأكثر تطوّرا في المنطقة، ولكن تقارير المؤسّسات الدّوليّة لا تأخذ في الحسبان النّتائج الاجتماعيّة والجهويّة للسّياسات المطبّقة.

البطالة: لقد عانى التّونسيون من البطالة واتّساع الفجوة الاجتماعيّة، والّتي تقدر بحوالي (13,3%) عام (2009)، وبلغت في أوساط المتعلّمين وخريجي الجامعات (30%)، ولقد أسهمت ثلاثة عوامل في ارتفاع نسبة البطالة:

* دخول عدد كبير من خريجي التّعليم العالي لسوق العمل ممّا أدى إلى ارتفاع نسبة العمالة؛ والّتي بلغت سنويا ثلاث مائة ألف (300000) خريج جامعة.

* توجه القطاعات الاقتصاديّة مثل (الفلاحة، النّسيج، الملابس...)، إلى توظيف اليد العاملة ذات المهارات المحدودة.

* عدم توفّر عدد كاف من الشّركات الّتي تعتمد على كثافة معرفية في الاقتصاد .

الفقر: في عام ألفين (2000) كانت نسبة الفقر تقدر ب (14,8%) من سكان تونس يعانون الحرمان ويتجلّى ذلك في (سوء التّغذيّة لدى الأطفال، البطالة، ضعف الخدمة الصّحيّة، تلوّث المياه، انعدام تمديدات الصّرف الصّحيّ، الأميّة...)، وبالاعتماد على معطيات المعهد الوطنيّ للإحصاء التّونسيّ فإنّ نسبة الفقر تتراوح ما بين (10%) و(17%) على حسب المناطق الشّماليّة والجنوبيّة وهي تنخفض إلى (6%) في مناطق الوسط، وبلغت عقب الثّورة في (2011) نسبة (24,7%) حسب تصريح وزير الشّؤون الاجتماعيّة محمّد الناصر[2].

1.3.غياب حريّة الإعلام: تعتبر تونس من بين الدّول الّتي لا يسمح نظامها الاستبداديّ بحريّة الإعلام خاصّة فيما يخصّ نقد ممارسات السّلطة الحاكمة حيث تم تقييد هذه الحريّة بوسائل استخباراتيّة ورقابة داخليّة، وهذا حسب تقرير منظمة هيومن رايتس، ووتش في (2009) قام صحفيون مؤيّدون للحكومة بفصل

---

[1]– المنجي سعيداني، الأمن الرّئاسيّ التّونسيّ: قوّات النّخبة الغامضة، 2015، تصفّح: 28-11-2015، 21:00 سا....home > article m.awsat.com >

[2]– عزمي بشارة، الثّورة التّونسيّة المجيدة: بنية الثّورة وصيرورتها من خلال يوميّاتها، بيروت، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2012، ص 103-111.

مكتب النّقابة الوطنيةّ للصّحفيّين التّونسيّين، والاستعانة بمكتب آخر يسيطر عليه صحفيّون موالون للحكومة[1].

1.4. السّلطة في تونس وحقوق الإنسان: وأشار تقرير منظمة العفو الدّوليّة عن تونس في (2009) إلى أنّ الأشخاص الّذين ينتقدون الحكومة أو الّذين يكشفون النّقاب عن الفساد في الدّوائر الرّسميّة يتعرّضون للمضايقة، والتّرهيب، والاعتداء الجسديّ على أيدي ضباط أمن الدّولة، ونادرا ما أجريت تحقيقات بشأن الشّكاوي الّتي قدّمت ضد الانتهاكات كما يتعرض المعارضون السّياسيون والصّحفيّون للنّفي والسّجن والضّرب؛ خاصة الأحزاب الإسلاميّة الّتي عانت طويلا من التّرهيب والنّفي والسّجن لأعضائها[2].

السّلطة والفساد السّياسيّ: ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ كلّ الشّركات العموميّة الّتي تمّت خوصصتها في الفترة الممتدّة ما بين (1987) إلى (1998) كان المستفيد منها شخصيات كانت قريبة من دوائر النّفوذ السّياسيّ؛ حيث أدّت عمليات الخوصصة في تونس إلى نشوء شريحة جديدة من رجال الأعمال المقرّبين عائليا من السّلطة؛ حيث تمّ تكريس نفوذهم في جلّ القطاعات الاقتصاديّة.

في تقرير للخبير الماليّ ديف كار ذكر أنّ تونس بين (2000) و(2008) حوالي أربعة ملايير دولار (4000000$) في شكل تهريب ماليّ بالعملة الصّعبة، كما أشارت منظمة الشّفافيّة الدّوليّة أنّ تونس تمثل أكبر نسبة تهريب مالي غير شرعيّ في العالم مقارنة بحجمها الاقتصاديّ، وهذا بالاعتماد على شراء أسهم وسندات في الشّركات الأجنبيّة، أضف لذلك تضخيم فواتير الاستيراد خاصّة فيما يخصّ الاستيراد من الصّين والاعتماد على التّجارة السّوداء مع عدّة دول إفريقيا، وكلّها عمليات تقوم بها العائلة الحاكمة، خاصّة أصهار الرّئيس زين العابدين بن علي الّذين يسيطرون على أربعين بالمائة (40%) من الشّركات الاقتصاديّة التّونسيّة[3].

2- أحداث الثّورة التّونسيّة: هي ثورة شعبيّة اندلعت أحداثها في 17 ديسمبر 2010 تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزيّ، الّذي أحرق نفسه بسبب سوء أوضاع المعيشية والبطالة، حيث اندلعت شرارة المظاهرات محمد البوعزيزيّ، الّذي أحرق نفسه بسبب سوء أوضاع المعيشية والبطالة، حيث اندلعت شرارة المظاهرات في 18 ديسمبر 2010 من خلال خروج آلاف التّونسيّين إلى الشّوارع للتّنديد بسوء أوضاع المعيشة، وغياب العدالة الاجتماعيّة، وتفاقم الفساد، وتعسّف النّظام الحاكم، ولقد شملت العديد من المدن التّونسيّة، وبفعل تصادمها مع الشّرطة أدى إلى سقوط العشرات من القتلى والجرحى، ولكن ذلك لم يثن من عزيمة الشّعب

---

[1]- الثّورة التّونسيّة المجيدة: بنية الثّورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المرجع السابق، ص 141.

[2]- نفس المرجع، ص 143.

[3]- عبد الباقي خليفة، تونس: الفساد المالي في عهد بن علي، 2011، www.turess.com > alhiwar.، تصفّح: 26-11-2015، 07:30 سا.

التّونسيّ خاصّة الشباب منهم، حيث قاموا بتصعيد المظاهرات. ولقد أخذت المطالب الشّعبيّة طابع سياسيّ كالمطالبة بإسقاط النظام الحاكم، ومحاسبة المدنيّين، واستمرت الاحتجاجات والمظاهرات 10 أيام؛ أي إلى غاية 28 ديسمبر 2010، ليكون أوّل ردّ رسميّ من الحكومة، من خلال خطاب سياسيّ للرئيس زين العابدين بن علي حيث أورد فيه أنّ الاحتجاجات تضرّ بصورة تونس، وأنّه سيطبق القانون بحزم ضد المأجورين والمتطرّفين.

ومع بداية سنة 2011، استمرّت المظاهرات والاحتجاجات لتصل إلى العاصمة تونس أين اصطدمت بقوات الأمن، ممّا أدى إلى سقوط 35 قتيل وهو ما أدى بالرئيس التّونسي إلى إلقاء خطاب جديد في 10 جانفي يطالب فيه بتهدئة الأوضاع، والقيام بإصلاحات، وهو الخطاب الّذي لم يثن الشّعب التّونسيّ عن مواصلة المظاهرات، والّتي وصلت إلى مراكز حسّاسة بالدّولة. في 14 جانفي قامت مظاهرة كبيرة في شارع الحبيب بورقيبة وهو ما أجبر الرئيس زين العابدين بن علي الّذي كان يحكم تونس بقبضة من حديد طوال 23 سنة إلى التّخلي عن الحكم، ومغادرة البلاد إلى السّعودية الّتي قرّرت استقبال الرّئيس وأسرته في المملكة، وهو قرار مثير للاستغراب لأنّ السّعوديّة وعلى اعتبارها دولة تتبنى الوهابيّة السّلفية لم تكن على وفاق مع قرارات الرّئيس ذات الطابع العلمانيّ، وبفراغ المنصب الرئاسيّ، أعلن محمّد الغنّوشيّ عن تولّيه رئاسة الجمهوريّة بصفة مؤقتة، ولكن المجلس الدّستوريّ قرّر اللّجوء إلى المادة 57 من الدّستور، والّتي تنصّ على تولي رئيس مجلس النّواب لمنصب الرّئيس في حالة الشّغور، وبالتّالي تولي محمّد فؤاد المبزغ لمنصب رئيس الجمهوريّة إلى غاية 17 جانفي2011، أين تشكّلت حكومة برئاسة الوزير الأوّل محمّد الغنوشيّ، ولكن الشّعب أطاح بهذه الحكومة لأنّه أراد تنقيّة النّظام الجديد من رموز نظام زين العابدين بن علي، حيث قدّم الغنوشي استقالته في فيفري 2011، ممّا اضطر رئيس تونس المؤقت الباجي قائد السّبسي الّذي جاء بعد فؤاد الميزع بتشكيل حكومة جديدة وترأسها، وذلك في 07 مارس 2011، وفي نفس الشّهر تمّ حلّ جهاز الأمن البوليسيّ، وحزب التّجمع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ. في 23 أكتوبر 2011 شهدت تونس أوّل انتخابات حرّة ونزيهة لتشكيل المجلس التّأسيسيّ التّونسيّ، أين فازت حركة النّهضة بالأغلبيّة، ولكنّها أغلبيّة مطلقة ممّا أدى إلى تشكيل حلف الترويكا. في 13 ديسمبر 2011 تمّ انتخاب المنصف المرزوقي رئيس للبلاد من قبل نواب المجلس التّأسيسيّ، ولقد شهدت تونس ميلاد تجربة ديمقراطيّة حقيقيّة لأوّل مرّة في تاريخ تونس، ولكن التّحدّيات الأمنيّة الّتي تعرضّت لها تونس خلال فترة 2011-2013 عكّرت هذه التّجربة الوليدة، خاصّة مع اغتيال المعارض شكري بلعيد ومحمّد البراهيمي، ممّا أدى إلى استقالة حكومة حمادي الجيالي، كما شهدت تونس خلال هذه الفترة عدّة أحداث عصفت بالأمن التّونسيّ خاصّة بجبل الشعباني، والّتي أدّت إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف الجيش التّونسيّ، ممّا أدى إلى دعوة عدّة أطراف لإقامة حوار وطنيّ للخروج من الوضع

المتأزم خاصّة من خلال القيام بإصلاحات أمنيّة، لتحصين تونس من الهجمات الإرهابيّة سواء داخل الدّولة من طرف الجماعات المتطرفة الّتي تريد إسقاط التّجربة الدّيمقراطيّة التّونسيّة، أو من خلال الهجمات الإرهابيّة على الحدود خاصّة الحدود اللّيبيّة[1]. في سنة 2014 تمّت استقالة حكومة لعريض، وتمّ تكليف مهدي جمعة برئاسة الحكومة من طرف المنصف المرزوقي، وهي الحكومة الّتي أدارت شؤون البلاد إلى غاية إجراء انتخابات 2014. في 16 جانفي 2014، وبعد عمليات المدّ والجزر بين أحزاب الأغلبية والمعارضة حول بعض فصول الدّستور، توصل نواب المجلس التّأسيسيّ التّونسيّ إلى المصادقة بالأغلبيّة المطلقة على الدستور التّونسيّ الجديد في خطوة هامّة لاقت ترحيب وطنيّ ودوليّ.خلال هذه الفترة شهدت تونس تطوّرات داخليّة سيطر عليها منعطف التّوافق حتى في إبراز القضايا الجوهريّة بين الفرقاء السّياسيّين، وهو ما فتح المجال أمام إجراء انتخابات رئاسيّة وبرلمانيّة شهد بنزاهتها آلاف المراقبين في الدّاخل والخارج، أسفرت عن فوز الباجي القائد السبيسي رئيسا لتونس في 21 ديسمبر 2014.

لقد شكّلت الثّورة التّونسيّة مثالا فريدا، وتجربة خاصّة يحتذى بها في كلّ الدّول العربيّة، فقد كانت تعبيرا عن طموحات شعب أراد الحرّية، وسعى نحو الدّيمقراطيّة. وبالفعل فقد نجحت هذه الثّورة في الإطاحة بأحد رموز الاستبداد في الوطن العربيّ، فاتحة بذلك الطّريق نحو بناء مشروع ديمقراطيّ في تونس.

وبفعل أثّر العدوى في الانتشار فقد انتقل أثر الثّورة التّونسيّة إلى مصر، ممّا أدى اندلاع الثّورة المصريّة في 25 يناير 2011.

[1]– أحداث الثّورة التّونسيّة، مقال منشور في جريدة الصّباح نيوز، في يوم: 29 ديسمبر 2013، التّصفح يوم: 24 فيفري 2015، على السّاعة 17:52 سا. www.Arabnews.tn.

المبحث الثّاني: أنموذج الثّورة المصريّة

إنّ الثّورات العربيّة صدق عليها مفهوم أثّر الانتشار؛ وهو مفهوم مستخدم في النّظريّة الوظيفيّة الجديدة ولقد استخدم هذا المفهوم في تعليل أثّر التّطورات الّتي تحدث داخل دولة ما بالنّسبة للدّول الأخرى الّتي تتشابه معها من حيث طبيعة نظام الحكم فيها، ودور المؤسّسة العسكريّة، وأثرّها على الإقليم الّذي تنتمي إليه الدّولة. وذلك بافتراض وجود تأثير عابر للحدود لقضايا معيّنة كالثّورات، والصّراعات الطّائفيّة، والحروب الأهليّة[1]... وبتطبيق أثر الانتشار على الثّورات العربيّة، فإنّنا نستنتج أنّه مادامت الدّول العربيّة تجمعها نفس الخصائص والمكونات، وبحكم قربها الإقليميّ، فإنّ اندلاع الثّورة في أحدها سهل، وانتقالها إلى الدّول الأخرى وهذا ما حدث خلال ثورات الربيع العربي، فمع اندلاع الثّورة التّونسيّة انتقلت عدوى هذه الثّورة إلى مصر.

1- أسباب اندلاع الثّورة المصريّة:

1.1. الأسباب الاقتصاديّة:

أ- إشكاليّة الاتّفاق العام وارتباطها بقضايا التّنمية بالمجتمع: لقد شهد مطلع الألفيّة الثّالثة بمصر تراجع الإنفاق الحكوميّ، خاصّة على الدّعم السّلعيّ والخدماتيّ، ممّا أثّر سلبا على الخدمات التّعليميّة والصّحيّة على وجه الخصوص، حيث تقلّصت المشاريع الاستثماريّة بهذين المجالين.

يرجّع الاقتصاديون سبب تراجع الاتّفاق الحكوميّ المصريّ إلى السّياسات الانكماشيّة الّتي اتّبعتها الحكومة من جهة، وإلى الزّيادة المفرطة للأجور من جهة أخرى، وعمل الحكومة على توجيه النّفقات لتسديد أعباء خدمة الدين العام المحليّ والأجنبيّ، وهو ما أدى إلى انخفاض الإنّفاق العام من 25% في التّسعينات (90) إلى 5,6% في مطلع الألفية الثّالثة، كما أدى التّهرب الضّريبيّ إلى انخفاض مدخول الضرائب بنسبة 15% ممّا أدى إلى عدم القدرة على تغطية الاتّفاق الحكوميّ، وكلّ ذلك أدى في الأخير إلى تعطيل المشاريع التّنمويّة (كالتّعليم، التّشغيل الصّحة ...)[2].

ب- إصلاح القطاع العام والخوصصة: لقد أدى عدم انضباط سياسات الخوصصة إلى ضياع أصول الدّولة وممتلكاتها، حيث وبخصخصة الشّركات العموميّة ظهرت بم ظهر شركات قابضة تعمل في المجالات الصّناعيّة والزّراعيّة، والّتي من المفروض أن يُعهد بإدارتها إلى أشخاص ذوي خبرة وكفاءة في مجال القطاعات الّتي تزاول نشاطها فيها، ولكنّها أصبحت شركات تُدار من قبل أشخاص لديهم تعاملات مع السّلطة

---

[1]- لمزيد من التّفاصيل أنظر: أندرو تيريل، أثر الانتشار للحروب العراقيّة على المنطقة، Andrew Terrill: reguinal spill over effects of the iragwar "stadies istetute strategic ".

[2]- علي ليلى وآخرون، الثّورة المصريّة الدّوافع والاتّجاهات والتّحديّات، القاهرة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2012، ص 435.

بغض النّظر عن خبرتهم وكفاءتهم، ومع أنّ القانون رقم 203 الخاصّ بالخوصصة، حدّد القطاعات القابلة للخوصّصة، حيث أنّه استثنى القطاعات الأساسيّة العاملة في مجال المرافق والأنشطة الإستراتيجيّة (الإنتاج العربيّ، مصر للطيران، المصاريف، قناة السّويس...)، ولكن بعد ذلك عمدت الدّولة إلى توسيع الخوصصة لتشمل هذه المجالات، ممّا أدى إلى بيع بعض الشّركات العاملة بالقطاعات الإستراتيجيّة، دون تقيّيم حقيقيّ لسعرها، وهو ما كبّد الخزينة العموميّة المصريّة خسائر فادحة.

ج- إدارة أصول الدّولة بالمشاريع الاستثماريّة الكبرى: أشار تقرير صادر عن مركز الدّراسات الاقتصاديّة إلى أنّ قرارات المسؤولين المصريّين، والّتي اتّخذت على مدار ثلاث عقود من الزّمن، فيما يتعلّق بالمشاريع الاستثماريّة الكبرى، كانت في مجملها خاطئة، وذات تكاليف باهظة كلّفت خزينة الدّولة مليارات الجنيهات على أساس أنّها مشاريع قوميّة، ومن بينها مشروع نقل الوزارات إلى مدينة السّادات بعد بناء مجمّع المصالح الحكوميّة بتكلفة 85 مليون جنيه، لكن لا يزال المبنى إلى اليوم شاغراً وغير مستعمل، كما طرح المشروع من جديد وذلك بنقل الفكرة إلى مدينة القاهرة الجديدة بتكلفة 690 مليون جنيه، ولكن دون جدوى كما كلّفت الدّولة مشروع أرض الفيروز 200 مليون جنيه، أمّا مشروع خليج السّويس والّذي قدرّه تكلفته 1,4 مليار جنيه ولكن بإقالة الوزارة المكلّفة بإنجازه، توقف المشروع، وأهدرت الأموال المخصّصة لإنجازه، كما أنّ مشروع توشكا الّذي يهدف إلى استصلاح 5 ملايّين هكتار من الأراضي الّتي ستزرع قمحًا موجهة للتّصدير، والّذي كلّف خزينة الدّولة على مدار 15 سنة 10 ملايّير جنيه، ولكن في الأخير لم ينجز من المشروع سوى 5%[1].

د- تزايد عبئ الدّين المحلّي: من أهمّ المتغيّرات الّتي أحدثتها سياسة الإصلاحات الاقتصاديّة زيادة حجم الدين المحليّ وعبئ خدماته، حيث وصل سنة 2001 إلى 215 مليار جنيه، ويوزّع الدين العام على ثلاثة (03) جهات: الدّين الحكوميّ المحليّ، مديونيّة الفئات الأقليّة، بنك الاستثمار القوميّ، و هذا راجع إلى أنّ الحكومات المتعاقبة على مصر منذ التّسعينات (90) استنفذت مصادر تمويل الموازنة، واتّجهت إلى الاقتراض دون ضوابط، وهو ما أدى على تضرّر الاقتصاد الكليّ وارتفاع نسبة التّضخم.

هـ- اتّساع الفوارق الاجتماعيّة والاقتصاديّة وزيادة حدّة البطالة: لاشك أنّ السّياسات الاقتصاديّة الّتي طبّقت في مصر منذ التّسعينات (90) أدّت إلى اتّساع الفوارق الاقتصاديّة والاجتماعيّة بين الأغنياء والفقراء حيث نتج عن مسح خاص باستهلاك ونفقات الأسرة المصريّة، إلّا أنّ 22% من الأطفال في سن (6-17 سنة) يعملون ويعانون الحرمان، واستنادًا إلى تقرير التّنميّة البشريّة لمصر 2010، وصلت النّسبة العامّة للفقر إلى 21,6% في كلّ أبعاده (الصّحة، التّعليم، الخدمات، العمل...)، كما بلغت نسبة البطالة في مصر سنة 2009 بنحو 19% خاصّة في المناطق الفقيرة.

---

[1]- ليلى علي وآخرون، المرجع السّابق، ص 434-438.

1.2. أسباب إداريّة واجتماعيّة وثقافيّة:

أ- **شيوع الفساد والإهمال الإداريّ:** أدى قصور المساءلة وغياب المحاسبة وتضارب الاختصاصات إلى شيوع الرّشوة، واستغلال المناصب العامّة، وسيادة المحسوبيّة، ويقدّم جهاز الدّولة الإداريّ كلّ عام ما يزيد عن 70 ألف قضيّة في مختلف مجالات الفساد إلى القضاء ولكن ينظر في 2000 قضية فقط[1].

ب- **انهيار المنظومة الأخلاقيّة في مصر:** في الآونة الأخيرة نلاحظ انفصال المجتمع المصريّ عن قاعدته الأخلاقيّة، خاصة مع ظهور العولمة الدّاعيّة إلى التّحديث، فأغلب المعاني السّامية للأخلاق في المجتمع المصريّ أصبحت غائبة، فانتشر التّعدي في الشّوارع، السّرقة، المخدرات، التّحرش الجنسيّ والزّنا...ولقد لعب الإعلام المصريّ دورًا بارزًا في الانحلال الخلقيّ خاصّة من خلال الأفلام الخاليّة من أي ضوابط أخلاقيّة ولا شرعيّة، الأغاني المخاطبة للغرائز...[2] أمّا من جهة أخرى ظهر فقدان الاعتدال في التّدين، نتيجة غياب الاعتدال في مصادر الخطاب الدّينيّ، انتشار التّطرف، شيوع التّدين الشّكليّ الّتي يهتم بالمظهر والطقوس على حساب المعاني السّامية للدّين، أضف إلى ذلك زيادة التبشير الدّيني سواء من طرف المسلمين أو الأقباط المسيحيّين، وكذلك ارتفاع وتيرة الاصطدمات والاعتداءات الدّينيّة سواء دخل الدّين الواحد (التيار السّلفي والإخوان المسلمين)، أو بين المسلمين والأقباط[3].

كما شهد المجتمع المصريّ انتشار ظاهرة العنف الأسريّ بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث بلغت نسبة قتل الآباء لبناتهم سنة 2009 حوالي 18% من نسبة الجرائم الأسريّة، بينما أخذت جريمة قتل الأزواج لزوجاتهم حصة الأسد، حيث بلغت في نفس السّنة نسبة 70% حيث شهدت سنة 2009 حوالي267 حادث أسري راح ضحيتها حوالي 125 امرأة قتيلة، 45 مصابة، 57 مغتصبة، 21 منتحرة، 10 مختطفات، كما تفشّت ظاهرة الطّلاق بالمجتمع المصريّ بشكل مريع، حيث تشهد مصر كلّ عام حوالي 8800 حالة طلاق. كما بلغت عدد قضايا الفساد الماليّ والإداريّ بأجهزة الدّولة سنة 2005 حوالي 3269 قضية، إضافة إلى 7000 قضية اختلاس وهدر للمال العام سنة 2009[4].

كما نشرت منظمة الشّفافيّة الدّوليةّ تبريراً حول الأوضاع الاجتماعيّة لمصر قالت فيه أنّ حوالي 25,5 مليون مصريّ محرومين من قنوات الصّرف الصّحيّ، وحوالي 17 مليون أميّ[5].

1.3. أسباب متعلّقة بالنّظام:

---

[1]- نقلا عن منظمة الشفافية الدّوليّة.

[2]- ليلى علي وآخرون، مرجع سابق الذّكر، ص 33.

[3]- نفس المرجع، ص 34.

[4]- نقلا عن وزارة العدل المصريّة، www.JP.gov.eg.

[5]- ليلى علي وآخرون، مرجع سابق الذّكر، ص 38، نقلاً عن منظمة الشّفافيّة الدّوليّة.

أ- **العجز عن إدراك ثقافة النّظام العالميّ وتوجهاته:** ويتجلّى ذلك من خلال عدم إدراك النّظام السّياسيّ المصريّ لثقافة العصر، والعالم الّذي ينتمي إليه؛ والمتمثّل في أهميّة التّحول الدّيمقراطيّ، واحترام حقوق الإنسان، حيث يعتبر النّظام المصريّ من بين الأنظمة الغير راعيّة لحقوق الإنسان خاصّة من خلال استمرار قانون الطوارئ والمحاكم العسكريّة.

أمّا فيما يتعلق بعمليّة التّحوّل الدّيمقراطيّ، فكانت مصر بعيدة عنه خاصّة ما يتعلّق بشّفافية الانتخابات فمصر قلّصت من دور الرّقابة القضائيّة والدّوليّة على انتخابات مجلسيّ الشّعب والشّورى، ففي 2010 تحوّلت الانتخابات البرلمانيّة المصريّة إلى فضيحة عالميّة نالت من سمعة دولة مصر، وهذا كلّه بهدف تمرير ملف توريث الحكم لابن مبارك. أضف إلى ذلك عدم فعاليّة القرار السّياسيّ المصريّ، وضعف سيادة الدّولة في اتّخاذه، وهذا بسبب القروض والمساعدات الماليّة الّتي تتلقاها مصر نتيجة استنزاف مواردها الدّاخليّة إمّا بتبديدها في مشاريع وهميّة أو سرقتها من طرف النّظام الحاكم وحاشيته، وهذا ما فتح الباب أمام الأطراف المانحة للقروض والمساعدات للتّدخل خاصّة في القرارات المصيريّة كبيع الغاز المصريّ لإسرائيل بثمن بخس مقابل عمولات لأعضاء الأسرة الحاكمة ومقرّبيهم.

ب- تردي أداء الدّولة والنّظام السّياسيّ إقليميًّا: لقد تراجع الدّور المصريّ في المجال الإقليميّ في مستوياته الثّلاث: الإفريقيّ، العربيّ، والشّرق الأوسطيّ، كما أنّها أصبحت عبئًا على النظام العربي بعد أن كانت الفاعل الرّئيسي فيه، والمدافع الأساسيّ عن القضايا القوميّة العربيّة، أصبحت مصر اليوم أحد أضلع إسرائيل في حربها على فلسطين، كما ساعدت على احتلال العراق، أضف إلى ذلك أنّ مصر لم تحرك ساكتا عند انفصال شمال جنوب السّودان عن شماله، رغم أنّه يعتبر ضربة قويّة للأمن القوميّ المصريّ.

ولم يبد النّظام المصريّ أيّ رأي عند نشر القواعد العسكريّة الأمريكيّة بالخليج، ولا في الحرب اللّبنانيّة الأخيرة حيث وقف موقف الضّد للمقاومة اللّبنانيّة.

وبصفة عامّة أصبح الموقف المصريّ من القضايا العربيّة الجوهريّة يتمّ وقف ما تمليله وتحدّده أمريكا وإسرائيل.

إنّ تراجع الدّور المصريّ في القضايا العربيّة، خاصّة الشّرق الأوسطيّة منها فتح المجال أمام الدّول الخليجيّة، وإيران وتركيا، وإسرائيل لتكون القواعد الأساسيّة في رسم معاملها.

كما تآكل الدّور المصريّ على السّاحة الإفريقيّة، والّتي تعدّ مصر مدخلاً جغرافيا فيها، حيث لم تسع مصر إلى تطوير العلاقات السّياسيّة والاقتصاديّة مع القارة السمراء، وهو ما أفضى إلى نتائج سلبية على الدّولة المصريّة، مثل رفض دول حوض النيل للمطالب المصريّة المشروعة فيه.

وهو ما حوّل دولة مصر إلى دولة الرجل المريض بفعل قراراتها تصرفاتها سواء على المستوى الإقليميّ أو العالميّ[1].

ج- تسوية أداء الدّولة واهتزاز قوّة النّظام السّياسيّ: لكي تنجز أي دولة أدوارها بكفاءة عالية، ينبغي أن تجسّد بناءًا عضويًّا متماسكًا تتفاعل أقسامه وأجهزته وسلطاته فيما بينها، كلّ على حسب اختصاصاته وصلاحياته عند بلورة مختلف القرارات والسّياسات دون طغيان أي سلطة على الأخرى، ولكن في النّظام المصريّ نجد أنّ السّلطة التّنفيذية تسيطر على باقي السّلطات بالدّولة من خلال احتكار صياغة القرار السّياسيّ بواسطة ذراعيها الحزب الوطنيّ، والجهاز الأمنيّ؛ اللّذان يعملان على تمرير القرارات السّياديّة والمصيريّة الّتي تصوغها مؤسّسة الرّئاسة إلى المجتمع بالقوّة، حيث تقف المؤسّسة الأمنيّة بالمرصاد للمعارضة، كما عملت السّلطة التّنفيذيّة على إبعاد دور القضاء في مراقبة الانتخابات، شكليّة المسائلة الحكوميّة أمام مجلس الشّعب، عدم الالتفاف إلى تقارير الجهاز المركزيّ المحاسبات بشأن الكثير من وقائع الفساد... وهو ما أدى إلى اختلال التّوازن على مستوى النّظام السّياسيّ المصريّ، وتردي أداءه السّياسيّ[2].

د- التّشكيل العصابيّ والمنحرف للنّخبة: إنّ النّخبة في معناها الحقيقيّ تشير إلى قيادة الدولة بواسطة صفوة المجتمع من حيث العلم، الكفاءة، الرؤية الإستراتيجية، الوعي بالمصلحة العامة للدّولة والمجتمع معًا، ولكن ما يميّز النخبة القائدة للدّولة المصرية غير ذلك، فتتميّز بعدّة خصائص ولكن سلبية أهمّها: تشكيلها العصابيّ، حيث عملت على تزيف أوصال الدّولة المصريّة وتفكيكها، وتفريغها من دورها العربيّ والإفريقيّ والإسلاميّ، وفكّ ارتباطها بالقضايا الحضاريّة والإنسانية الكبرى. إضافة إلى تبنّيها مخطط هدم النّسيج الاجتماعيّ، الّذي تأسّس وتقوى عبر الزّمن؛ وذلك عبر إثارة الفتن الطائفيّة بالمجتمع الواحد.

إلى جانب إغلاق النّخبة كلّ الأبواب أمام انضمام عناصر نظيفة إليها، وفتح المجال فقط أمام العناصر الفاسدة، من خلال إحاطة نفسها بعناصر ذات نفوذ وفساد من الدرجة الأولى، وضمان حراسة الأجهزة الأمنيّة لها، والتّستر على فسادها. وكذلك ضمان تأييد فواعل دوليّة لها والعمل على إبقائها في السّلطة نتيجة مصالح لها، وهو ما أدى إلى استباحة الثّروات المصريةّ والاستلاء عليها وتبديدها، وتدمير قدرات المجتمع على دفع عجلة التّنمية والتّطوير[3].

ويتّضح الاستيلاء على ثروات الدّولة من خلال استباحة الأراضي المصريّة، وبيعها بأثمان زهيدة لأطراف داخليّة وخارجيّة، امتلاك النّظام لعقارات واستثمارات وأملاك وأرصدة ماليّة بملايير الدّولارات في الخارج وهو ما أدى إلى نتائج وخيمة عصفت بكيان الدّولة المصريّة منها:

---

[1]- ليلى علي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 42-43.

[2]- نفس المرجع، ص 44.

[3]- المرجع نفسه، ص 47.

*ارتفاع ديون مصر اتجاه الهيئة العامة للبترول بنحو 40,4 مليار جنيه سنة 2010 مع بلوغ خدمة ديونها 97,4 مليار جنيه.

*قيمة عجز الميزان التّجاري والسّلعيّ للصادرات والواردات قدر بـ 25,1 مليار دولار في 2010.

* عجز الدّولة في تلبية المطالب المحلية من الغاز، والّذي قدر بـ 32,7 مليون طن، وهذا سبب تصديره لإسرائيل بثمن زهيد مقابل رشاوي وعمولات توجه للأسرة الحاكمة، ممّا يؤدي بالدّولة إلى استيراد الغاز لتغطية العجز وهو يؤثر سلبا على الميزان التّجاري للدّولة.

* بلغ فساد النّظام الحاكم إلى تعيين 6 من رجال الأعمال في الوزارات ذات نفس التّخصّص مع القطاع الّذي يشتغل فيه دون التّطرق إلى مدى كفاءتهم، وذلك مقابل عمولات تقدّم للأسرة الحاكمة.

*فرض رشاوي على المستثمرين المحليّين والأجانب مقابل حصولهم على فرص استثماريّة توجه للأسرة الحاكمة وحاشيتها، وهو ما جعل البيئة الاستثماريّة المصريّة غير آمنة، حيث تراجعت تدفّقات الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة الأجنبيّة ابتداء من 2009 من 14 مليار دولار إلى 11 مليار دولار حسب تقرير الجهاز المركزيّ للمحاسبات.

* إحاطة النظام الحاكم نفسه بجهاز أمنيّ ذو سلطة ونفوذ تتمثّل مهمّته الأساسيّة في حماية رؤوس العائلة الحاكمة وحاشيتها، وتصفية المعارضة، حماية مصالح النّظام، فرض الاستقرار السّياسيّ بالقوّة[1]، وأمام زيادة نفوذ الجهاز الأمنيّ المصريّ مقابل تراجع المؤسّسة العسكريّة أثار حيطة هذه الأخيرة، وهذا نست الدّور التّاريخيّ والعريق لهذه المؤسّسة، حيث اعتبر الجيش المصريّ من بين أقوى الجيوش العربيّة وأكبر مدفع عن المصالح القوميّة للعرب، خاصّة فيما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة والّتي خاض لأجلها أربعة حروب قومية. وبتضافر هذه الأسباب، بلغ سخط الشّعب المصريّ حدّ تفجير ثورة مجيدة على غرار الثّورة التّونسية، بدأت بمطالب الحريّة والكرامة، ثمّ انتقلت لمطالب ديمقراطية منادية بإسقاط النّظام، والانتقال بمصر نحو عهد جديد.

2- أحداث الثّورة المصريّة:

بدأت أحداث الثّورة المصريّة عام 2011 في حادثة تفجير كنيسة القدّيسين في ليلة رأس السّنة، ونتج عنها اضطرابات واحتجاجات، وفي 25 جانفي 2011 حدث اعتصام المليونيّ في ميدان التّحرير، وهو التّاريخ الّذي كان يصادف عيد الشّرطة، والتي رفعت خلالها عدّة مطالب مثل(رفع الأجور، القضاء على البطالة المطالبة بإصلاحات سياسيّة...)، ثمّ تطوّرت لتتّخذ شكل مطالب سياسيّة وصلت حد المطالبة بإسقاط النّظام الحاكم، ولقد شاركت فيها كلّ الأطياف: الأحزاب، الحركات السّياسيّة، الأقباط، المسلمون، الرّجال

[2]- ليلى علي وآخرون، المرجع السّابق، ص 48.

النساء... لقد وقف الجيش إلى جانب الشّعب، مقابل وقوف الجهاز الأمنيّ إلى جانب النّظام، ممّا أدى إلى اصطدامات بينه وبين الشّعب ليسفر عن سقوط 365 شهيد حسب تصريح وزارة الصحّة، وفي 28 يناير كانت جمعة الغضب والّتي شهدت مواجهات بين القوات الخاصّة والأمن المركزيّ من جهة، والمتظاهرين من جهة أخرى ليسقط عشرات القتلى والجرحى، وتدمير مركز للشّرطة، ومقر الحزب الوطنيّ مما أدى إلى استيلاء المتظاهرين على الأسلحة، وهروب العديد من المساجين. وبالمناسبة ألقى الرّئيس حسني مبارك خطابًا أعلن فيه أنّه مع مطالب المتظاهرين، كما سيعمل على تحسين أوضاع المعيشة، وأنّه لن يترشح مرّة أخرى للرّئاسة.

ولكن الاحتجاجات والمظاهرات تواصلت وتمّ التّصعيد من حدّتها ممّا أدى إلى سقوط العشرات من القتلى والجرحى، ليعلن نائب رئيس الجمهوريّة عمر سليمان عن تنازل مبارك عن الحكم مع تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، وذلك يوم 11 فيفري 2011، وتمّ تعطيل الدّستور، وحل مجلسيّ الشّورى والشّعب، وإدارة شؤون الدّولة في الدّاخل والخارج إلى غاية إجراء انتخابات رئاسيّة وتشريعيّة.

في 19 مارس تمّ إجراء استفتاء دستوريّ لتعديل المواد الدّستوريّة المتعلّقة بشروط التّرشح للرّئاسة، والفترة الرّئاسيّة، وكذلك المواد المتعلّقة بعضويّة مجلسيّ الشّورى والشّعب، وقانوني الطوارئ ومكافحة الإرهاب، تمّت الموافقة عليه بنسبة 77%، وبذالك صدر دستور 30 مارس 2011 ليلغي دستور 1971. كما أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانًا يبدي فيه محاكمة رموز النّظام السابق.

لقد تواصلت أحداث العنف داخل مصر خاصّة بميدان التّحرير، الّذي شهد عدّة اعتصامات مطالبة بتسليم المجلس الأعلى للقوات المسلّحة الحكم لحكومة مدنية، وهو ما أدى إلى إجراء أوّل انتخابات حرّة ونزيهة أفرزت محمّد مرسي رئيسا للدّولة المصريّة بنسبة 51,7% في 21 نوفمبر 2012. أصدر مرسي إعلانًا دستوريًّا يقضي بإلغاء الإعلان الدّستوريّ الّذي وضعه المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة، وإعطاء رئيس الجمهوريّة كامل صلاحياته المنصوص عليها بالدّستور، كما قام مرسي بتعيين عبد الفتاح السّيسيّ وزيرًا للدّفاع، ولقد قامت بالمناسبة مليونيّة الشّرعيّة والشّريعة، وهي مظاهرة مؤيّدة لقرارات مرسي، كما قام الرّئيس مرسي يطرح مشروع الدّستور الاستفتاء[1].

في 25 ديسمبر 2012 تمّ الإعلان عن الدّستور الجديد لمصر بعد الاستفتاء عليه في كامل تراب الجمهوريّة

---

[1]- شريف أحمد شفيق، أهمّ أحداث مصر في 2012، منشور في جريدة الأهرام المصرية اليومي، 22 ديسمبر 2012، تصفّح: 29-12-2014 على السّاعة 13:15سا. Digital Ahram.org

بنسبة 63,5%. ولكن فترة حكم مرسي لم تمر مرور الكرام، وهذا راجع لسببين هما: المعارضة الشّديدة من التّيارات الوطنيّة الأخرى، والّتي وقفت بالمرصاد لقراراته بداية من إعلانه لمشروع الدّستور حيث تمّ رفضه بحجة عدم وجود توافق التّيارات الوطنيّة حوله، والسّبب الثّاني هو جملة الكوارث الّتي شهدتها مصر إبان فترة حكم مرسي، منها:

* الهجوم على جنود كانوا يتناولون طعام الإفطار في شهر رمضان، راح ضحيتها 16 جندي، وإصابة آخرين، وهو هجوم نفذه إرهابيون في منطقة رفع في الحدود المصريّة مع غزّة.

* أضف إلى ذلك الأحداث الكارثيّة في شارع محمّد محمود بين متظاهرين والشّرطة ليسقط قتيلين و15 جريح. وفي ديسمبر 2012 حدث اشتباكات بين أنصار مرسي والمعارضين أمام قصر الاتحاديّة الرّئاسيّ ممّا أدى إلى سقوط 8 قتلى.

* اصطدام قطار بحافلة نقل مدرسي أدّت إلى وفاة 59 طفل وجرح آخرين، ثم حادثة اصطدام قطارين بالجيرة أدّت لمقتل 19 مجند وإصابة 107 آخرين.

* اختطاف جنود في سيناء ليدلّ على البلية الّتي تعانها مصر على حدودها مع غزّة، وتهديد أمنها القوميّ على الحدود.

* إعلان إثيوبيا تحويل مجرى النّيل الأزرق والبدء في بناء سد النّهضة ليكون ذلك بمثابة ضربة قاسية لمصر، ليس فقط لآثارها السّلبية على تقسيم مصر من مياه النيل، ولكن باعتباره دليل ضعف الدّولة المصرية مقابل إثيوبيا[1]، كما شهدت فترة حكم مرسي عدّة حوادث بلغت 40222 حادثة حسب تقرير قطاع مصلحة الأمن. كما شهدت فترة مرسي أزمة دبلوماسيّة مع دولة قطر بعدما تم القبض على 10 مصريين في قضية الخلية الإجراميّة، حتى أن رئيس مركز الكويت للدراسات قال بأن مصر أصبحت خطرًا على دول الخليج موصيًا بأنّها عقود العمال المصريين العاملين بدول الخليج.

* جرت مظاهرات في 30 جوان 2013 في مصر، في عدّة محافظات، من طرف المعارضين لمرسي مطالبين برحيله، في 3 جويلية 2013، أعلن وزير الدّفاع عبد الفتاح السّيسي إنهاء حكم مرسي، وتسليم السّلطة لرئيس المحكمة الدّستوريّة العليا عدلي منصور، والّذي بدوره أصدر إعلان دستوريّ ينظم فيه خطوات المرحلة الانتقاليّة، وفي ذلك في 8 جويلية 2013، مع تشكيل لجنة خبراء لصياغة التّعديلات الدّستوريّة، في ظلّ هذه المرحلة الانتقاليّة شهدت مصر عدّة مظاهرات واشتباكات بين أنصار مرسي والمعارضين على غرار أحداث روح الثّانية وأحداث رمسيس الثّانية، الّتي أدّت إلى سقوط العشرات من القتلى والجرحى، في 23

[1]- شعبان خليفة، 10 كوارث هزت مصر في عقد مرسي، مقالة منشورة في جريدة النهار المصرية، الاثنين 29 سبتمبر 2011، التّصفح، ديسمبر 2014، 14 سا و 34 د. www.Anaharegypte.com

سبتمبر 2013. وإصدار حكم قضائيّ بحلّ جماعة الإخوان المسلمين، وكلّ الجمعيات التّابعة لها، وفي 25 ديسمبر 2013 تمّ إعلان جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابيّة، والبدء في محاكمة مرسي، وبعض أعضاء الجماعة بتهمة قتل متظاهرين، وهذا ينتهي حكم مرسي، وتنتهي أوّل حكومة شرعيّة شهدتها مصر منذ عقود[1].

* في 18- 23 جانفي 2014 تمّ إجراء استفتاء حول التّعديل الدّستوريّ والّذي صوّت له بنسبة 98,1% (نعم) بنسبة مشاركة 38,6%، وفي 28 جانفي المجلس العسكريّ يوافق على ترشّح السّيسي للانتخابات الرّئاسيّة، والّذي أعلن عن إنهائه لخدمته العسكريّة وترشحه للرّئاسيات وذلك يوم 31 مارس 2014.

* أيام 15-16 ماي 2014، المصريون يصوّتون في انتخابات رئاسيّة لصالح مترشّحيّن هما: عبد الفتاح السّيسي وحمدين صباحي بالخارج. أمّا 28/27/26 ماي، المصريون يصوّتون بالدّاخل. تمّ الإعلان عن النّتائج في 3 جوان 2014 بفوز المترشّح عبد الفتاح السّيسي كرئيس للبلاد بنسبة 96,9% ليؤدي بدوره اليمين الدّستورية في 8 جوان2014.

* في 17 جوان 2014 مصر تعود لعضوية مجلس السّلم والأمن الإفريقيّ بعد تجميد عضويتها.

* 25 جوان السّيسي يبدأ واجباته الرّئاسية من خلال زيارة خارجيّة للجزائر، وفي 26 جوان 2014 يشارك في القمّة الإفريقيّة بغينيا[2].

لقد نجحت الثّورة المصريّة في الإطاحة بنظام تسلّطيّ حكم مصر بيد من حديد لفترة طويلة، وهو ما أدى ميلاد أوّل تجربة ديمقراطيّة في مصر، لكن الجيش كانت له الكلمة الأخيرة في العملية السّياسيّة، وذلك عبر الانقلاب العسكريّ الّذي قاده الفريق عبد الفتّاح السّيسي في 2013 للإطاحة بحكم الإخوان المسلمين.

---

[1]- نيقين العبادي، 365 يومًا في حكم مرسي، انقسام وانقلات، مقال منشور في جريدة المصر اليوم، 26 جوان 2013، ، التصفح يوم 29 ديسمبر 2014 على الساعة،14 و 03 د. www.Almasry alyoum.com

[2]- مصريّين، أهمّ الأحداث التي شهدتها مصر من مرسي إلى السّيسي، مقال منشور في الأنترنت، يوم 26 جوان 2014، ، التصفح 29 ديسمبر 2014 على الساعة 21 سا و 55 د. www.masress.com

المبحث الثّالث: أنموذج الثّورة اللّيبيّة

1- أسباب الثّورة اللّيبيّة:

على عكس الدّولة المصريّة الّتي تعاني أوضاع مزرية، وانخفاض معدلات النّمو، والتّنمية البشريّة، فإنّ ليبيا قد حقّقت تقدمًا في دليل النّمو والتنّمية البشرية، فوفقًا لمؤشرات تقارير التّنمية البشرية للأمم المتحدّة، تعتبر ليبيا من بين الدّول التّي أحرزت تقدمًا في دليل التّنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة 64 على المستوى العالميّ سنة 2000، أصبحت تحتل المرتبة 61 في 2001، لتصل مرتبة 52 سنة 2010، مع احتفاظها خلال السنوات الأخيرة بالمركز الأوّل على المستوى الإفريقيّ في التّنمية البشرية، ومن ناحية أخرى ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد للذّكور من سن 46 سنة 1970 إلى 77 سنة 2001، وعند الإناث من 48 سنة إلى 80 سنة خلال نفس الفترة، وبلغ معدل الدّخل القوميّ للفرد نحو 7200 دولار.

وعلى الصّعيد التّعليميّ بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة من البالغين نحو 88,3%، كما ارتفعت نسبة الهياكل القاعدية للتّعليم في جميع أنحاء الدّولة، وعلى صعيد الأمن الاجتماعيّ أصبحت ليبيا تتمتع بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعيّ بفضل سياسات الدّعم السّلعيّ والتّأمين الصّحيّ، وكذلك الأمن الجبائيّ في ظلّ القبضة الأمنية للنّظام.

في تقرير نشر عام 2007، أشاد صندوق النّقد الدّوليّ بالسّلطات اللّيبيّة لإنجازاتها في مجال التّنويع الاقتصاديّ، مشيرا إلى النّمو السّريع في النّشاط غير النّفطيّ بنسبة 7,5%، والنّمو القويّ في إنتاج النّفط (4,7%) عام 2006.

ارتفاع نسبة الثّراء اللّيبيّ، حيث تقدّر أرصدة النّظام اللّيبيّ بما يزيد عن 200 مليار دولار، إضافة إلى 50 مليار دولار دخل الخزينة اللّيبيّة سنويًا، ورغم كلّ ذلك فإنّ الشّعب اللّيبيّ ثار ضد النّظام على غرار ثورة تونس ومصر، وهذا بسبب:

شخصنة السّلطة والاستيلاء على ثروات الدّولة: حيث أنّ شخصنة السّلطة الّتي اعتمد عليها القذافيّ، وأفراد النّظام الحاكم أدى إلى حرمان الجماهير العربيّة من عوائد ثروة بلادهم، حيث توجد حالات تفاوت كثيرة في توزيع الثّروة بين فئة صغيرة تستولي على الجزء الأكبر من الثّروات تمثلت في عائلة القذافيّ ورموز النّظام الحاكم، مقابل فئة كثيرة من الشّعب تتحصل على الجزء الأصغر من الثّروة مقارنة بما يحصل عليه رموز النّظام الحاكم، كما عملت رموز النّظام على تبديد ثروات الدّولة إمّا في شراء الأسلحة لتحصين نفسها أو بشراء ممتلكات خارج الدّولة، أو تكديسها كأرصدة في البنوك الأجنبيّة ومع دخول ليبيا مرحلة الانفتاح على

الغرب، بعد فترة حصار مفروضة عليها تدفّقت إلى ليبيا استثمارات أجنبية ضخمة منذ 2003 للمشاركة في مشروعات البنى التّحتيّة الطموحة للنّظام، والّتي قدرت بـ 150 مليار دولار أدّت إلى استغلال ذلك من طرف النّظام ليبلور ويؤسس لثلاثيّة السّلطة – الثّروة– الفساد، و يكرسها أكثر فأكثر.

1.2. السّياسات الاشراكيّة الّتي تبنّاها القذافي: والّتي ظهر فشلها داخل ليبيا على غرار كلّ الدّول الّتي تبنّت النّظام الاشتراكيّ، إلى جانب ظهور فئة من الشّباب المتعلّم والواعي، المنفتح على السّياسات الغربيّة والمدرك لمدى التّناقض بين الشّعارات الّتي تحملها الاشتراكيّة كالعدالة الاجتماعيّة، التّوزيع العادل للثّروة... وواقع يناقض ذلك تمامًا، ممّا استدعى ضرورة تغييره بنظام رأسمالي منفتح على السّياسات الاقتصاديّة العالميّة بما يكرّس مستويات نمو كبيرة ، ويكون قادرًا على مواكبة جميع التّطورات والتّغيرات الّتي يشهدها الاقتصاد العالميّ بسلبياتها وإيجابياتها[1].

1.3. الأسباب السّياسيّة والتّاريخيّة: فتاريخيّا هناك تنافس ضمنيّ بين ولايات شرق ليبيا وغيرها على المكانة والسّيادة، فخلال فترة حكم القذافي يمكن القول أنّ الولايات الشّرقيّة؛ وبخاصّة بنغازي أكثر المدن اللّيبيّة الّتي ساندت الانقلاب العسكريّ، الّذي قاده القذافي سنة 1969، وبتحوّل هذه الولايات إلى معقل للمعارضة الإسلاميّة وغير الإسلاميّة، ومعقلاً للاضطرابات والانقلابات ضد نظام القذافي أدى إلى مواجهات عنيفة بينها وبين النّظام الحاكم، وهو ما ولّد نوع من الحقد الدّفين اتّجاه النّظام انفجر بانفجار الثّورة اللّيبية.

– أمّا على الصّعيد السّياسيّ، إنّه وعبر عقود من حكم القذافي فقد تآكلت أسس شرعيّة النّظام اللّيبيّ والّتي كانت قائمة على أربعة ركائز أساسيّة: الثّورة القوميّة، العدالة الاجتماعيّة، شرعية الكرامة والهويّة الوطنيّة القيمة الرّمزية للقذافي كمناضل ضد الامبرياليّة العالميّة.

فمن المعلوم أنّ أحد الرّكائز الأساسيّة للنّظام اللّيبي، والتي أكدّ عليها القذافي مرارًا، هي أنّ الثّورة اللّيبيّة عبارة عن امتداد للثّورة النّاصريّة بمصر، وأنّه أمين الوحدة العربية بعد رحيل جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته السّلبية على التّوجهات الدّاخليّة والخارجيّة للسّياسة اللّيبيّة، حيث تقلّبت ما بين السّعي للوحدة العربية تارة، والوحدة الإفريقية تارة أخرى، ومساندة ومساعدة الكثير من حركات التمرّد بالعالم، وهو أمر كلّف خزينة الدّولة ثروات هائلة، وهو ما ولّد شعورًا بالمرارة لدى الشّعب اللّيبيّ بسبب تبديد ثروات بلاده في مشاريع لا فائدة منها، بدل إنفاقها لتحقيق المصلحة العامّة للدّولة، ودفع عجلة التنمية فيها ممّا يفتح أمامها فرصة الرّقي إلى مصاف الدّول الّتي حقّقت قفزة في المجال الاقتصاديّ التّنمويّ.

---

[1]– محمّد عاشور، نظرية نقدية في ثورات 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، جنوب إفريقيا، بريتوريا، معهد الدراسات الأمنية 2011، ص 24.

– ظهور ما يسمى باللّجان الثّوريّة، والتي تتكون من مجموعة من الشباب المتحمسين الذين أعلنوا إيمانهم بتوجهات القذافي، وأطروحات الكتاب الأخضر، ولقد لعبت هذه اللجان دورًا مهمًا في العمليات السّياسيّة والإدارية للدّولة، وهو ما أدى إل غياب المشاركة الشّعبية في تسيير أمور الدّولة، حيث قدّر حجم العزوف الشّعبيّ عن المشاركة السّياسيّة ما بين 50 و 80%، وكذلك الغياب التّام للمجتمع المدنيّ الحقيقيّ.

– لقد تواترت انتقادات لجنة حقوق الإنسان التّابعة لهيئة الأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدّوليّة للممارسات القمعية للنظام اللّيبيّ، حيث جاء تقرير سنة 2010 يقضي بأنّ حرية التّعبير، حرية التّجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، وعدم تسامح النّظام مع المعارضة واضطهادها.

– أضف إلى ذلك رفض ليبيا استقبال سجناء غواتنامو.

– الاختفاء السّريّ لبعض عناصر المعارضة بواسطة جهاز الأمن الداخليّ.

1.4. أسباب عسكريّة: وتتمثل في عدم امتلاك الدّولة لمؤسسة عسكريّة، وجيش وطنيّ حقيقيّ، حيث أن العقيد معمّر القذافي كان يخشى قوة الجيش، وتفوق المؤسّسة العسكريّة، لأنّها الوحيدة القادرة على قيادة انقلاب عسكريّ ضده، وضد نظامه، ولذلك قررّ حلّ الجيش وأحلّ مكانه ما أسماه بـ "الشّعب المسلح"، حيث يتمّ تدريب الشّعب على استعمال السّلاح، ولكن بالمقابل يبقى هذا السّلاح ومخازنه الّتي تقدر قيمته بـ 13 مليار دولار تحت سلطة النّظام، وتحت حراسة المليشيات، والأمن الخاص، الّتي يرأسها أولاده وأفراد قبيلته. وبذلك فخلال الثّورة اللّيبية، وعلى عكس الثّورتين التّونسيّة والمصريّة، فإنّ الجيش اللّيبيّ الّذي يبلغ تعداده 55 ألف عنصر فقط، لم يكن قادرًا على حسم الأوضاع لصالح أي طرف.

أضف إلى ذلك مجموعة المجازر الّتي ارتكبها النّظام اللّيبيّ في حقّ شعبه، والّتي ولّدت لديه نوع من الحقد اتّجاه نظامه، والّتي تمثّلت في:

– مجزرة سجن أبو سليم: وهي عبارة عن سجن يحوي المعتقلين السّياسيّين، حيث تمرّد بعض منهم مطالبين بمحاكمة عادلة، ولقد قامت أجهزة الأمن اللّيبيّة بقمع التمرّد بالقوّة، فحدثت مجزرة راح ضحيتها حوالي 1170 قتيل.

ب– مجزرة أخرى عندما انتصر نادي الأهلي الطرابلسيّ على نادي الاتحادي في إحدى مباريات كرة القدم: وكون هذا الأخير؛ أي نادي الاتّحادي مساندًا من طرف السّاعدي القذافي بان العقيد معمّر القذافي، فأمر بإطلاق النار على مشجعي الأهلي الطرابلسيّ، فراح ضحية الهجوم 20 مدنيًا[1].

[1]– محمّد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصّراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، القاهرة، معهد البحوث والدّراسات الإفريقيّة، 2012، ص 4.

2- أحداث الثورة الليبية: بدأت شرارة الثّورة اللّيبيّة في بنغازي على أثر مظاهرات مطالبة بإسقاط النّظام بسبب اعتقال المحامي الّذي وظّفته أسر ضحايا سجن أبو سليم، ممّا أدى إلى اصطدامات مع أجهزة الأمن اللّيبيّة، التي أدّت إلى سقوط قتلى وجرحى، وذلك في 15 فيفري 2011، ولقد استمرّت الاحتجاجات والمظاهرات مقابل وقوف قوات الأمن بالمرصاد، ممّا أدى إلى سقوط المزيد من القتلى والجرحى، وخلال شهر فيفري، طالبت عدّة دول برحيل القذافي، إلى جانب فرض الاتّحاد الأوروبي و مجلس الأمن لعقوبات على النّظام الليبي، مع تجميد أرصدتهم وحضر سفرهم، والعمل على إحالة القذافي وعائلته، وأفراد نظامه إلى محكمة الجنايات الدّوليّة، في 8 مارس 2011 أعلنت المنظمات الدّوليّة عن تعليق عضوية ليبيا فيها وطالبت بضرورة فتح تحقيق في الجرائم الّتي ترتكب في ليبيا، ولقد تزايد عدد القتلى والجرحى والنّازحين بسبب تزايد حدّة المعارك بين المتظاهرين والموالين للنّظام، في 10 مارس 2011 يتمّ الاعتراف بالمجلس الوطنيّ الانتقاليّ اللّيبيّ بفرنسا، وفي 17 مارس 2011، مجلس الأمن الدّوليّ يصدر القرار رقم 1973 بفرض حظر جوّي على ليبيا، واستباحة استخدام القوّة لحماية المدنيين من هجمات قوّات النّظام، ولقد صوّت أعضاء مجلس الأمن بالقبول مقابل امتناع كلّ من (روسيا، الصّين، الهند، البرازيل، ألمانيا)، كما عارضت تركيا استخدام القوة في ليبيا، كما استبعدت روسيا المشاركة في أي عمل عسكريّ ضد ليبيا.

- في 19 مارس وزارة الدّفاع الأمريكيّة تعلن أنّ سفن حربيّة أمريكيّة، وغوّاصات تتّجه لشنّ هجمات على أهداف ليبية، كما أنّ بريطانيا قامت بإطلاق صواريخ توماهوك على أهداف ليبية في عملية "فجر الأوديسا" لإرغام القذافي على احترام حظر الطيران الّذي فرضته، كما أنّ فرنسا أعلنت أنّ عددا من طائراتها تمكّنت من تدمير عدد من المركبات والدبّابات المدرّعة التّابعة للكتائب التّابعة للقذافي، في 25 مارس قوّات حلف النّاتو تتسلّم العمليات العسكريّة في ليبيا مع استمرار المواجهات بين الثّوار وقوات النّظام، واستمر الوضع إلى غاية 20 أكتوبر 2011، أين تمّ الإعلان عن مقتل القذافي ونجله المعتصم، وهروب سيف الإسلام القذافي.

- في 22 نوفمبر 2011، رئيس الحكومة المؤقتّة عبد الرّحيم الكيب يعلن تشكيلة فريقه الحكوميّ لتسيير أمور البلاد خلال الموحلة الانتقاليّة.

- في 7 يوليو 2012، بعد عمليات مدّ وجزر، ليبيا تنتخب المؤتمر الوطنيّ العام مكان الحكومة لتسيير أمور الدّولة خلال المرحلة الانتقالية، بعد إقالتها من طرف المجلس الوطنيّ الانتقاليّ، وفي 9 أوت المجلس الوطنيّ الانتقاليّ يقوم بتسليم السّلطة للمؤتمر الوطنيّ العام، وذلك مع استمرار الهجمات، والمواجهات بين المليشيات المسلحة، الّتي أسفرت عن هجوم على السفارة الأمريكية ليذهب ضحيتها السفير الأمريكيّ بليبيا.

- في 15 أكتوبر2012، يقوم المؤتمر الوطني العام بانتخاب علي زيدان لمنصب رئاسة الوزراء مكان أبو شاقور بعد فشله في تشكيل الحكومة.

لتبدأ سنة 2013، بأحداث دموية أسفرت عن سقوط العشرات من القتلى والجرحى واختطاف علي زيدان رئيس الوزراء من قبل مسلحين، وكذلك وقوع اصطدامات بين التّشكيلات المسلحة والمتظاهرين الّذين طالبوا بضرورة إفراغ ليبيا من هذه التشكيلات، لتسفر أيضا عن قتلى وجرحى.

– كما لم يسلم عام 2014، من العمليات الإرهابيّة، والهجمات المسلحة من طرف المليشيات بليبيا خاصة أنصار الشريعة التي تم إدراجها على قائمة المنظمات الإرهابية.

– في 1 فيفري 2014، خرج اللّيبيّون في مظاهرات حاشدة مطالبين بعدم تمديد المؤتمر الوطنيّ العام لتنتهي ولايته في 17 فيفري 2014[1]. وبصفة عامة يمكن القول أنّ عام 2014، كان عامًا صعبا ملئا بالأحداث السياسية والأمنية، حيث كانت الاغتيالات والاقتتال الداخلي، والاضطرابات السياسية هي السمة الأبرز لهذا العام، كما ظهرت إشكالية ثنائية السيادة في ليبيا حيث ظهرت حكومتان و برلمانان متنازعان بين بعضهما البعض أحدها في طبرق معترف به دوليا، والآخر في طرابلس يسطر عليه الإسلاميّون.

– أضف إلى ذلك اندلاع صراعات مسلحة دائرة داخل ليبيا بدأت بظهور الجنرال "خليفة حفتر" والإعلان عن عملية الكرامة للقضاء على الإرهاب، وصولا إلى ظهور تنظيم متطرف مساند من طرف داعش، وهو "تنظيم قوات فجر ليبيا".

– في 6 نوفمبر 2014، المحكمة الدستورية تعلن عن حلّ البرلمان المنعقد في طبرق ممّا أدى إلى استنكار دوليّ وداخلي، حيث تمّ رفض القرار خاصّة من طرف بعض نواب المؤتمر الوطنيّ الذين هددوا بتقسيم البلاد بحيث تصبح برقة كيان مستقل يعلنون سلطتهم فيها، بينما هدد بعضهم الآخر باللّجوء إلى التّحكيم الدّوليّ بينما رحب الإسلاميون بالقرار، وطالبوا بتشكيل حكومة يترأسونها في بنغازي، كما شهدت ليبيا في هذه الفترة قصف لطائرات مجهولة ضد طرابلس الّتي تتمركز فيها قوات فجر ليبيا التي تم الإعلان على أنها منظمة إرهابية، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى، كما أعقبتها مجموعة اغتيالات في حق قيادات الجيش والداخلية، والشعب، ولقد تم تبادل الاتهامات بين جميع الأطراف الليبية، مما أدى إلى دخول ليبيا في أزمة سياسية كبيرة استدعت دخولها في حوارات دبلوماسية بهدف التقريب بين جميع الفرقاء تارة بالقاهرة، تارة بالجزائر...[2]. أمّا سنة 2015، فشهدت أيضا تصاعد حدّة التوتر والاقتتال في ليبيا، فمن جهة تصاعدت هجمات قوات فجر ليبيا، وكذلك قوات داعش الّتي استغلّت الأوضاع الأمنية المتردية، لتدخل عناصر تابعة لها إلى داخل ليبيا، مما أدى إلى القيام بعدّة هجمات إرهابية داخل الدّولة مقابل قصف مواقع لها من طرف

---

[1]– عبد الله كامل، تسلسل زمني لأحداث الثورة الليبية في ثلاث سنوات، معهد العربية للدراسات، 19 فيفري 2014، التصفح يوم 2015/04/4، 00 سا و 15 د www.Studiesarabiya.net.

[2]– محمود علي، ليبيا 2014، اقتتال داخلي ومصير مجهول، مقال منشور بالأنترنيت، 24 ديسمبر 2014، سا الواحدة و 31 د، التصفح يوم 6 أكتوبر 2015، سا 12 و 00 د. www.Abadil.com .

الجيش اللّيبيّ، ممّا استدعي تدخل الجامعة العربيّة مطالبة بدعم ليبيا عسكريّا للتّصدي لتنظيم داعش، مع إدانات دوليّة لما ترتكبه هذه الأخيرة من جرائم إرهابيّة بليبيا، والّتي تجاوز ضحايا هجماتها في سرت وحدها 169 قتيلا في شهر أوت 2015، والّتي احكم سيطرته عليها بعد مجموعة من الهجمات الإرهابيّة الّتي نفذها مقابل أحكام قوات فجر ليبيا سيطرتهم على بنغازي. وفي ظلّ الأزمة السّياسيّة والأمنية داخل ليبيا، لم يتوصّل الفرقاء السّياسيّن اللّيبيّين من تشكيل حكومة وحدة وطنية لعدّة أسباب:

1- اسمرار الهجمات الإرهابية في ليبيا خاصة من طرف داعش وقوات فجر ليبيا.

2- استمرار النزاع بين الحكومة المؤقتة والبرلمان الليبي المعترف به دوليًا، وهو ما يحول دون توقيع اتفاق تشكيل حكومة وحدة وطنية.

3- رفض حكومة طرابلس الانضمام إلى الحكومة المؤقتة.

4- سيطرة المليشيات المسلحة على كثيرة من المناطق الليبية على غرار سرت وبنغازي، وبالتالي صعوبة فرض أي حكومة سيطرتها على كامل الدولة.

من خلال دراستنا لمجموعة نماذج عن الثورات العربيّة (التونسية، المصرية، الليبيّة)، نجدها أنّها ثورات بدأت على شكل احتجاجات مطالبة بتحسين أوضاع المعيشية، وتكريس الحرية والكرامة، ثم أخذت منحى المطالب السياسية هدفها إسقاط الأنظمة الحاكمة، ويصدق على الثورات العربية تحليل روجر بترسون الذي قدّمه في كتابه "المقاومة والتمرّد"، حيث يرى روجر بترسون أنّ الثورات بالعالم تبدأ على شكل احتجاجات، ثم تأخذ بعدًا شعبيًا يكسر من خلاله حاجز الخوف، ومن ثم تتحوّل إلى غضب شعبيّ عارم يطلق عليه اسم "ثورة"، وفي الأخير تؤدي إلى إسقاط أنظمة وحشية وقوية.

لقد نجحت النماذج المدروسة من الثّورات العربيّة، في إسقاط أنظمة استولت على دواليب الحكم بقبضة من حديد لعقود من الزمن، وبالتّالي كسرت مقولة أنّ الأنظمة العربيّة لا تسقط إلّا بموت الطاغية، أو بتدخل عسكري خارجي. ونظرًا لأنّ الدول العربية لم تمسها أي موجة من موجات التّحول الديمقراطي التي شهدتها دول العالم، فهناك من يرى بأن هذه الثورات التي شهدها العالم العربي ابتداء من 2011، جاءت خصيصا لتأسس لحقبة جديد ة من التحول الديمقراطي بالدول العربية. وبتطبيق أنموذج مايكل ماكفول "أي أنموذج الموجة الرّابعة للتّحوّل الدّيمقراطيّ" على واقع الدول العربية، وجدنا أنها دول قابلة لاحتضان هذه الموجة مادامت تحوي أنظمة هجينة سياسيًا، وللتأكيد أكثر على إمكانية تحقيق ذلك سيتواصل إسقاط أنموذج ماكفول على الثورات العربية، ولكن هذه المرّة عبر إسقاط اشتراطات الأنموذج، لنبيّن إن كانت فعلاً ثورات جاءت لتأسيس عهد التّحوّل الدّيمقراطيّ بالدّول العربيّة.

3- اشتراطات الأنموذج:

3.1. اتحاد المعارضة: نجد أنّه خلال الثورات العربية، وبالاستناد إلى النماذج المدروسة، نجد أنّ هذه الثورات هي ثورات شعبية بامتياز، حيث لم يتم حصرها في جهة معينة بل قادها الشعب بكل طوائفه وأحزابه وفئاته، أي اتّحاد كليّ اجتمع حول هدف واحد وهو إسقاط النظام، وإقامة عهد جديد من الدّيمقراطيّة.

3.2. المنافذ الإعلاميّة: ما ساهم في إشعال فتيل الثورات، وإنجاحها هو الإعلام الاجتماعيّ (الفايسبوك التويتر، اليوتوب...)، حيث ساهم هذا النّوع من الإعلام، بحشد الجماهير للمطالبة بإسقاط النّظام.

3.3. انقسام وسط قوات الأمن: إنّ ما صنع الفارق خلال الثورات العربية وأدى إلى إنجاحها، هو وقوف المؤسسة العسكرية العربية إلى جانب الشعب، وعدم الالتزام بأوامر الأنظمة الداعية إلى قمع المظاهرات والاحتجاجات، ويُرجع الخبراء سبب حياد المؤسسة العسكرية، وعدم دفاعها عن النظام هو ذلك الحقد الذي حملته هذه الأخيرة اتجاه الأنظمة العربية بسبب إحاطة نفسها بأجهزة أمنية خاصة مهمتها حماية النظام ومصالحه.

إذن وفي الأخير نستنتج أنّ الثّورات العربية، صدّق عليها أنموذج الموجة الرّابعة للتّحوّل الدّيمقراطيّ خاصة وأنّها فعلاً أدّت إلى إسقاط الأنظمة القمعية التسلطية، وبالتالي نتساءل إن كان من حقنا الحكم على هذه الثورات بأنها ثورات فتحت عهدًا جديدًا لميلاد موجة رابعة للتحول الديمقراطي في الدول العربية، وهذا ما سيجيب عليه الفصل الثّاني.

الفصل الثّانـي:

نتائج الثّورات العربيّة

المبحث الأوّل: الثّورة التّونسيّة بين السّير نحو إرساء الدّيمقراطيّة والتّحدّيات الأمنيّة.

المبحث الثّانيّ: إجهاض الثّورة المصريّة وعودة الجيش إلى الحكم.

المبحث الثّالث: فشل الثّورة في ليبيا وانهيار الدّولة.

المبحث الأوّل: الثّورة التّونسيّة بين السّير نحو إرساء الدّيمقراطيّة والتّحدّيات الأمنيّة

حدّد الدّكتور خير الدّين حسيب الباحث العربيّ المعروف، والمدير العام لمركز دراسات الوحدة العربيّة أربعة عوامل (04) تؤدي إلى نجاح **ثورة** أيّ شعب على النّظام في بلاده إذا اجتمعت وتوفّرت، وهي:

1- انكسار حاجز الخوف عند الشّعوب من التّحرّك ضد أنظمتها بسبب القمع الّذي تمارسه منذ تأسيسها.

2- مبادرة الشّعوب إلى الانتفاض سلمًا على أنظمتها؛ أي الابتعاد عن العنف عند الاعتصام والاحتجاجات الّتي يقوم بها، ممّا يؤدي بقوّات النّظام الرّسميّة إلى الرّد بالمثل.

3- وجود نسبة اجتماع شعبي على مطلب تغيير النّظام، أو تعديله.

4- موقف الجيش أو القوّات المسلّحة بكلّ فروعها من الانتفاضة الشّعبيّة، أو الثّورات، وذلك من خلال إبداء موقف التّأييد الّذي يكفل بالنّجاح الحتمي لهذه الثّورات. أو أن يكون موقفها معارضا ومعاديا لها، وبذلك يكون النّجاح ضئيلاً.[1]

وبإسقاط هذه الشّروط، أو العوامل الأربعة (04) على الثّورة التّونسيّة نجدها قد استوفتها، ويتمثّل ذلك فيما يلي:

أوّلا: الثّورة التّونسيّة منذ بداية ظهورها كانت على شكل ثورات شعبيّة، وليست ثورة نخبة أو فئة معيّنة؛ بل وعت كلّ مكوّنات الشّعب، فعدم وجود قائد لتلك الثّورة جعل الجميع يلتقون حول **الفكرة** وليست حول الأشخاص، وهذا الشّعور برز جليّا في التفاف الجميع أثناء الثّورة وسعيهم لإسقاط الرّئيس بن علي حتى تحقّق لهم مرادهم.

ثانيا: حياد المؤسّسة العسكريّة منذ اليوم الأوّل لاندلاع الثّورة التّونسيّة؛ عن طريق رفضهم لأوامر الرّئيس بن علي القاضيّة بمشاركة الجيش في إيقاف الاحتجاجات إلى جانب قوات الأمن الأخرى، وكان رفض قائد الجيش رشيد عمار لأوامر بن علي نهاية حكمه للبلاد. واستمر الجيش التّونسيّ في الدّفاع عن المواطنين من الشّرطة في بعض التّظاهرات، وتعيد فراغ كرسيّ الرّئاسة بعد هرب بن علي لم يكن للجيش وقادته مطامع سياسيّة، ولكنّهم سعوا إلى تسليم مقاليد الحكم إلى المؤسّسات العسكريّة.

ثالثا: التّوافق الوطني بين الكتل السّياسيّة؛ والّذي بدا جليّا منذ انطلاق شرارة الثّورة التّونسيّة، إنّها ثورة شعبيّة بامتياز لمّت شمل التّونسيين على هدف واحد وهو إسقاط نظام بن علي الّذي سيطر على البلاد لعشرات

---

[1]- نعوم سيركيس، عوامل أربعة تنجح ثورة أو تفشلها، مقال منشور في جريدة النّهار اللّبنانيّة، 08 كانون الثّاني 2014. نيوز بيبر. Annahar.com.articleK ,9753

السّنين استحوذ فيها على معالم النّشاطات السّياسيّة والاجتماعيّة، وهذا الهدف جعل الأحزاب والكتل السّياسيّة إلى جانب الشّعب تضحي بالمنافع الشّخصيّة من أجل الوطن، ومن أجل بناء ديمقراطيّ جديد يسعى إلى التّعدّديّة واحترام حقوق الإنسان. وحتى خلال المرحلة الانتقاليّة تواصل التّوافق الوطنيّ بين الكتل السّياسيّة المختلفة؛ وهذا للحلول دون إخفاق الثّورة التّونسيّة وإضاعة حكم بناء دولة ديمقراطيّة، وتجلى ذلك من خلال التّنازل الطّوعي الّذي قامت به حركة النّهضة من خلال تنازلها عقب فوزها بما يقرب 40٪ من الأصوات خلال الانتخابات الّتي عقبت الثّورة، وهي خطوة جاءت بعد حوار وطنيّ شمل جميع الأحزاب السّياسيّة المنقسمة في تونس، إلى جانب أربعة (04) منظّمات غير حكوميّة وهي:

أ- الإتّحاد العام التّونسيّ للشغل.

ب- الإتحاد التّونسيّ للصّناعة والتّجارة والصّناعة التّقليديّة.

ج- الرّابطة التّونسيّة للدّفاع عن حقوق الإنسان.

د- نقابة المحامين.

قادت الحوار إلى تشكيل حكومة جديدة من المستقلّين تشرف على الانتخابات الرئاسيّة والبرلمانيّة، والتّعجيل بتبنّي المجلس الوطنيّ التّأسيسيّ دستورًا جديدًا للبلاد وسنّ قانون الانتخابات، ليأتيّ التّصويت على الدّستور الجديد في يناير 2014، ليؤرّخ للجمهوريّة الثّانيّة بنسبة 192 من أصوات نواب المجلس، ليكون دلالة أخرى على نضج التّجربة التّوافقيّة التّونسيّة[1].

رابعا: انكسار حاجز الخوف لدى الشّعب التّونسيّ وسعيه وإصراره على إسقاط بن علي بأيّ ثمن، وتجلى ذلك في الاحتجاجات والأحداث الرّبيعيّة الّتي شنّتها كلّ المناطق التّونسيّة عقب إحراق البوعزيزيّ لنفسه، وإصراره على تحقيق مطالبه بأيّ ثمن دون اكتراثه لقوات الأمن ولا لخطابات الرّئيس، وهو ما أدّى إلى تحقّيق مطالبه في فترة وجيزة؛ حيث اندلعت شرارة الثّورة في 17 ديسمبر 2010، وتخلى بن علي عن الحكم في يناير 2011.

خامسا: العامل الجيوستراتيجيّ بحيث لا تمثّل تونس أي أهميّة إستراتيجيّة بالنسبة للغرب في المنطقة، ولذلك فإنّ قيام تجربة ديمقراطيّة وليدة في تونس لا تمثّل تهديدًا للمصالح الغربيّة ممّا يحول دون تدخّل الدّول الغربيّة للإطاحة بها. ولكنّ نجاح الثّورة التّونسيّة في تحقيق أهدافها بإسقاط النّظام، وعدم الإخفاق في إدارة

---

[1] – الثّورة التّونسيّة تتخطى معطيات الرّبيع العربيّ، مقال منشور بالأنترنيت في 08 سبتمبر 2015. E3mal thaoura .com

المرحلة الانتقاليّة والحلول دون اندلاع حرب أهليّة ولا صراعات دمويّة **(حالة سوريا)**، أو انتشار المليشيات المسلّحة وإدخال الدّولة في حالة عنف **(حالة ليبيا)**، أو قيام الثّورة المضادة بالاستيلاء على السّلطة **(حالة مصر)**، لا يعني غياب تحديات اعترضت تونس كدولة تحاول احتضان تجربة ديمقراطيّة حقيقيّة، من بينها وجود التّحديات الأمنيّة، الّتي تهدّد مكاسب الثّورة.

إنّ المتابعين للشأن الأمنيّ والسّياسيّ في تونس وخارجها يطرح بجدّية مسألة نجاح ثورة تونس في تمهيد الطّريق نحو إرساء الدّيمقراطيّة في ظلّ عدم استقرار الوضع الأمنيّ وتعدد التّهديدات الّتي تستنزف قدرات القوّات الأمنيّة من جهة، فضلا عن محاولات إدخال المؤسّسة الأمنيّة في دوامة الصّراعات السّياسيّة من جهة أخرى. وهذا بغضّ النّظر عن فشل أو قصور الحكومة، ومؤسّسات الدّولة العاملة في مجالات الأمن، والدّفاع، العدالة، في معالة أهم الملفّات الأمنيّة العالقة كالإرهاب، والعنف السّياسيّ كاغتيال قيادات سياسيّة بارزة بالدّولة، التّصدي للجريمة المنظّمة كالتّهريب، محاولات اختراق الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة قصد إضعافها وبالتالي إرباك النّظام السّياسيّ، ومؤسّسات الدّولة، وركائز المجتمع التّونسيّ.

يواجه قطاع الأمن اليوم في تونس تحدّيات تتعدّد أسبابها وتتداخل ومن بينها نجد:

1- اهتزاز شرعيّة المؤسّسات الأمنيّة وغياب استقرار المؤسّسات الرّئيسيّة في الدّولة: من الواضح أنّ الوضع السّياسيّ في تونس ألقى بظلاله على المؤسّسة الأمنيّة وفي مقدّمتها قوّات الأمن الدّاخليّ، (الشّرطة الحرس الوطنيّ، سّجون وإصلاح، الدّوانة) ووزارة الدّاخليّة بشكل أساسيّ، والّتي تشكو بدورها من عدم الاستقرار لسبب تعاقب التّغيّيرات على مستوى قياداتها السّياسيّة والأمنيّة (مع انتهاء سنة 2013 ستكون وزارة الدّاخليّة في تونس قد شهدت خلال هذه السّنة مرور ثلاثة (03) وزراء على رأسها من دون احتساب التّغيّرات الّتي مسّت أهمّ القيادات في الإدارات الأمنيّة كالمدير العام للأمن الوطنيّ، المدير العام للمصالح المختصّة أي الاستخبارات، المدير العام للأمن العموميّ، آمر الحرس الوطنيّ)[1].

- حتى تنتقل المؤسّسة الأمنيّة من مؤسّسة حماية النّظام كما هو الحال في السّابق، مؤسّسة في خدمة المواطن عليها أن تحلّ أزمة المشروعيّة الّتي تواجهها، وأن تتجاوزها بحكمة ومسؤوليّة بالاشتراك مع مكوّنات أخرى من المنظومة الأمنيّة (الدّفاع والقضاء)، فأزمة الأمن اليوم هو أزمة ثقة ومشروعيّة، إذا علاوة على النّظر على الجهاز الأمنيّ كجهاز قمع واستغلال نفوذ وحماية مصالح الفئة الحاكمة، فهو أيضا يشكو نوعا

[1]- هيكل بن محفوظ، تطوّر القطاع الأمنيّ في تونس بعد الثّورة "حيّر في إصلاح المنظومة الأمنيّة"، ديسمبر 2013، ص: 02، تصفّح CARNEGIEENDOUNNENT.ORG/SECURTY -SECTOR IN TUNSIA. 12:32 على السّاعة: 2015-09-09،

من التّصدّع النّاجم عن تصدّع أجهزة الدّولة بعد أن ثار الشّعب على النّظام السّياسيّ والدّستوريّ القائم، وما أحدثه ذلك من اضطراب على الوظيفة الأمنيّة وعلى مختلف أجهزة الأمن، وجعل المؤسّسة الأمنيّة تواجه التّحدّيات نفسها الّتي يواجهها كيان الدّولة والسّلطة في المرحلة الانتقاليّة.

2- محدوديّة قدرة الدّولة الدّوليّة على معالجة الملف الأمنيّ: فالانفلات الأمنيّ وما يتبعه من تصدّع على مستوى العلاقة بين المواطن، وعون الأمن شكّل خطرًا على تثبيت المسار الدّيمقراطيّ في تونس، فضلا عن انعكاساته السّلبيّة على النّمو الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وبالتّالي فهو يشكّل خطرًا على بناء الدّيمقراطيّة، لأنّ هذه العلاقة المتصدّعة بين جهاز الأمن والمواطن يمكن أن تؤدّي بالدّولة إلى دوامة العنف وعدم الاستقرار وهذا ما تؤكّده أحداث عام 2013، من اغتيالات لشخصيّات سياسيّة، تنفّذ عمليّات إرهابيّة واستهداف لقوات الأمن الدّاخليّ والجيش في كثير من المناسبات، وتفاقم ظاهرة التّهريب (الأسلحة)...

ويبدو جليّا أنّ قدرة الدّولة مازالت محدودة لكيفيّة معالجة الملف الأمنيّ بكامل مكوّناته الاجتماعيّة والاقتصاديّة والقضائيّة والسّياسيّة والعسكريّة، في إطار تصوّر شامل تكون فيه المنظومة الأمنيّة في خدمة التّنميّة وهذا ما يظهر من خلال تمديدها لحالة الطّوارئ [1] (2011 و 2014)، وإعلان منطقة حدوديّة عازلة[2]، ثمّ منطقة عمليات عسكريّة[3].

3- اهتزاز ثقة المواطن في قوّات الأمن: إذ يحتاج دور المؤسّسة العسكريّة في مرحلة بناء مجتمع ديمقراطيّ إلى أحداث قطعيّة نهائيّة مع أسلوب حوّلها أيّ أداة عمل كان النّظام السّابق يستعملها لضمان بقاءه وتدعيم مصالحه من خلال ممارسات القمع والفساد والرّشوة. وأحداث قطعيّة مع ممارسات الجهاز الأمنيّ التّونسيّ في السّابق يقتضي التّميّيز بين أداء الواجب لخدمة أمن المواطن، والحفاظ على المصلحة العامّة بكلّ شرف وبين استغلال النّفوذ لحماية مصالحه ومصالح فئة حاكمة على حساب المصلحة العامّة.

4- مقاومة الإصلاح من جانب المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة: واجهت المؤسّسة الأمنيّة منذ اندلاع الثّورة وبخاصّة تعاهد حظر الإرهاب، ووتيرة العنف خلال 2013 تحدّيًا كبيرًا على مستوى تحديد قياداتها وهياكلها وتنظيمها وقدرتها على مواجهة المخاطر، وإن كان منتظرًا بحكم مقتضيات الانتقال الدّيمقراطيّ وما يفرضه من إصلاحات هيكليّة عاجلة على المؤسّسة العسكريّة الأمنيّة (مراجعة المقام، إرساء آليات الرّقابة، الإشراف

---

[1]- القرار الجمهوريّ عدد 300 لسنة 2013، مؤرّخ في 2 نوفمبر 2013، متعلّق بتمديد حالة الطّوارئ في كامل تراب الجمهوريّة.

[2]- قرار جمهوريّ عدد 230، لسنة 2013، مؤرّخ في 29 أوت 2013، متعلّق بإعلان منطقة حدوديّة عازلة.

[3]- قرار جمهوريّ عدد 298، لسنة 2013، مؤرّخ في 25 أكتوبر 2013، متعلّق بإعلان منطقة عسكريّة.

والمساءلة، تعزيز السّلوك الدّيمقراطيّ في المؤسّسة الأمنيّة، تعزيز القدرات...)، وهو ما سيعمل على إثارة حفيظة قيادات المؤسّسة الأمنيّة، لا الغير قادرين على استيعاب قواعد اللّعبة الدّيمقراطيّة، والّذين يؤيّدون المصالح الخاصّة على المصلحة العامّة.

– **عدم تنظيم العلاقة بين رئيس الدّولة والحكومة والبرلمان ومختلف القوّات المسلّحة:** من خلال توزيع الصّلاحيّات والقيادة والمراقبة، ووضع آليات الإشراف والرّقابة على هذه الأجهزة، حيث تبقى الرّقابة خاصّة من البرلمان شبه غائيّة، وفي ظلّ غياب هذه الآليات مقابل إدراج المؤسّسات الأمنيّة والعسكريّة في صلب الدّستور، وإفرادها بوظائف خاصّة بها، يجعل هذه المؤسّسات وبصفة قانونيّة سلطات ذات مكانة دستوريّة قائمة بذاتها، لها من الصّلاحيات ما يخوّلها فكّ الارتباط مع كلّ مؤسّسات الدّولة، وهو ما لا تقبله مقتضيات الرّقابة الدّيمقراطيّة على القوّات المسلّحة، وهو ما يفتح الباب لها من التّحوّل إلى مؤسّسة هادفة الحفاظ على الأمن العام، وإلى منظّمة تستعملها مجموعات معيّنة لحماية مصالحها السّياسيّة والاقتصاديّة، وكأداة يستعملها النّظام لضمان بقائه وتدعيم مصالحه؛ كما كان سائدًا في النّظام القديم، وهو ما ينافي آليات التّحوّل الدّيمقراطيّ الحقيقيّ.

إنّ تحقيق الدّيمقراطيّة في دولة مثل تونس يستلزم إصلاح المؤسّسة الأمنيّة كجزء لا يتجزّأ من الإصلاح الدّستوريّ والسّياسيّ للدولة، وهذا من خلال جعلها مؤسّسة ديمقراطيّة تخضع لرقابة من طرف أجهزة الدّولة الأخرى، وبخاصّة البرلمان. كذلك الابتعاد عن تسيب هذه الأجهزة وتركها في نطاقها المخصّص لها، كحاميّة لسيادة الدّولة والحفاظ على أمنها وأمن الشّعب، وهو أمر تقتضيه المعادلة الدّيمقراطيّة.

– **تزعزع الاستقرار التّونسيّ وتصاعد الهجمات الإرهابيّة:** فمنذ سنة 2013 أصبحت دولة تونس ليست بمنأى عن تهديدا الخلايا الإرهابيّة الّتي بدأت تتحرّك على أكثر من واجهة، والأكيد أنّها ليست معزولة عن محيطها المغاربيّ المتمثّل في الجزائر وليبيا، ولا عن محيطها الإفريقيّ المتمثّل في مالي وما شهده من اضطراب، والّذي استدعى تدخّل العسكر الفرنسيّ إلى جانب عدد من دول غرب إفريقيا، وكذلك الهجمات الّتي تشهدها الجزائر وما تليها من عمليات عسكريّة خاصة بالجنوب الجزائريّ، أو تردي الأوضاع الأمنيّة بليبيا، كلّها ولّد بيئة ملائمة للتّحرّكات الإرهابيّة وتدخلها إلى التّراب التّونسيّ، وإدخالها لكمّيات معتبرة من الأسلحة.

– **هشاشة الوضع الأمني في البلاد، وفتح الطّريق أمام المهرّبين وتجّار الأسلحة والمخدّرات:** بحيث تمّ العثور على مخابئ أسلحة ومراكز تدريب، وهو ما يجعلها ليست بمنأى عن أحداث إرهابيّة على غرار ما حدث في بئر علي بن خليفة.

المبحث الثاني: إجهاض الثّورة المصريّة وعودة الجيش إلى الحكم

يرى الخبير الألمانيّ المتخصّص في شؤون الجماعات والأحزاب الإسلاميّة "روغلي" أنّ الفارق في نتائج الثّورة التّونسيّة كأنموذج ناجح ولو نسبيّا نظرًا للتحّديات الأمنيّة الّتي تواجهها تونس عن نتائج الثّورة المصريّة الّتي أجهضت من طرف الجيش ، يكمن في طبيعة العلاقة بين الجماعات الإسلاميّة مع غيرها من القوى السّياسيّة من جهة، ومن جهة أخرى يكمن في طبيعة علاقة المؤسّسة العسكريّة بالسّلطة في كلّ دولة. ففي الوقت الّذي كانت فيه حركة النّهضة التّونسيّة منسجمة مع غيرها من القوى السّياسيّة قادرة على تقسيم السّلطة، كان الجيش ملتزمًا للحياد، ولم تكن له أيّة نية للاستيلاء على السّلطة، كما كان الوضع في مصر مختلفًا جدًّا، حيث بدت منذ البداية الاختلافات بين القوى السّياسيّة حول السّلطة، خاصّة بين الأطراف الإسلاميّة الّتي مثّلتها جماعة الإخوان المسلمين والأطراف العلمانيّة، أضف إلى ذلك أنّ الجيش المصريّ وبحكم علاقته التّاريخيّة والقويّة بالسّلطة كان ينتظر اللّحظة المناسبة للاستيلاء على السّلطة، وهذان عاملان أساسيان في إجهاض الثّورة المصريّة.

1- مصر: الفوضى بالإسلاميّن: اعتلى الإخوان المسلم ون سدّة الحكم في مصر في 2012، بعد فوز الرّئيس محمّد مرسي في الانتخابات الرّئاسية، ويرى الخبراء والمحلّلين أنّ خلال فترة حكمه حصلت ثلاثة أمور خطيرة أدّت في نهاية المطاف إلى إبعاده عن السّلطة، بحيث أنّ الرّئيس مرسي تولى إدارة دولة لا يحكمها بالفعل، فجهازها الإداريّ والسّياسي لا يتعاون معه بل يقاومه، والمقصود هنا هو أنّ الجهاز التّنفيذيّ المصريّ، إضافة إلى الجهازين الأمنيّ والقضائيّ ، بحيث أصبح القضاء ملاذًا تُلغى فيه تشريعات البرلمان المنتخب، وقرارات الرّئيس خاصّة بعد محاولة الرّئيس مرسي دمقرطة الجهاز القضائيّ من خلال إحالة كبار القضاة إلى التّقاعد، وأن يصبح القضاء مفتوحًا أمام الجميع، وأن تكون المسابقات لاحتلال مراكز قضائيّة على أساس الشّهادة والكفاءة، وليس لاعتبارات أخرى، وهو ما أثار حفيظة جهات معنيّة، وهذا فيما يخصّ الأمر الأوّل، أمّا الأمر الثّاني الّذي ساهم في اهتزاز موقع الإخوان في السّلطة هو عدم وجود اتّفاق وطنيّ حول حكم الإخوان، حيث أنّه بحكم أنّ الإخوان حركة إسلاميّة، فإنّ الأحزاب العلمانيّة والجهات القبطيّة لم ترض بحكم جماعة الإخوان، ولقد تجلى ذلك من خلال الاحتجاجات والمظاهرات ضد الإعلان الدّستوريّ الصادر في نوفمبر 2012، ثم يليها انسحاب أعضاء عدّة أحزاب من الجمعيّة التّأسيسيّة لصياغة الدّستو ر وبعد عهد الدّستور المصريّ الجديد للاستفتاء لم يحصل على إجماع وطنيّ، حيث بلغت نسبة المعارضين 36%، أمّا ما سارع في إسقاط الإخوان المسلمين من الحكم في مصر هو أنّهم لم يستطيعوا نزع الصّبغة ما

أدى إلى تنفير الكثير من أركان ثورة يناير 2011، وجماهيرها عن مساندتهم. أمّا الأمر الثّالث (03) فيتعلّق بالأمن والاستقرار في مصر ، حيث إنّ الأوضاع الأمنيّة المتدهورة الّتي شهدتها مصر خلال فترة حكم الإخوان المسلمين ساهم بنسبة كثيرة في إنهاء فترة حكمهم لمصر ، ومن بينها الاصطدامات المتكرّرة بين الأقباط والمسلمين وتبادل الهجمات بينهما ممّا يؤدي في كلّ مرّة إلى سقوط قتلى وجرحى، دون أن تصل السّلطة إلى أي قرار صارم لوقف الصّراع، كما ساهمت الهجمات الإرهابيّة الّتي شهدتها مصر خلال فترة (2012-2013) إلى سقوط العشرات من القتلى والجرحى على غرار الهجمات الإرهابيّة على الجنود المصريّين في صحراء سيناء ، والّتي راح ضحيتها 16 جنديّ ليدلّ على غياب الأمن على الحدود مع غزة . كما أنّ مصر شهدت خلال فترة حكم الإخوان عدّة احتجاجات ومظاهرات واشتباكات بين الشّرطة والمتظاهرين تارة، وبين المؤيدّين لحكم الإخوان والمعارضين لهم ليدلّ على ضعف الاستقرار وانتشار الفوضى[1]. إضافة إلى سوء الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة في ظلّ مقاطعة عربيّة حقيقيّة ؛ خاصّة من طرف دول الخليج على غرار (قطر، والسعوديّة)، اللّتان لم ترغبا في وصول الإخوان إلى الحكم في مصر بسبب الاختلاف المذهبيّ بين السّلفيّة الوهابيّة والإخوان المسلمين. ورغم أنّ الأوضاع (الأمنيّة والسّياسيّة والإقتصاديّة والاجتماعيّة) الّتي شهدتها مصر خلال فترة حكم الإخوان المسلمين كانت أوضاعًا عادية بالنّسبة لدولة خرجت من الثّورة، وهي في طور بناء نفسها والاتّجاه نحو الدّيمقراطيّة، إلّا أنّ الجيش المصريّ كانت له رؤية أخرى، حيث ا سرتغل الأوضاع المزريّة للدّولة ليقود انقلابًا عسكريًا بقيادة الفريق عبد الفتاح السيسي ليستولي على السّلطة بعد إسقاطه لحكومة شرعيّة وذلك في 2013، لتعود مصر إلى حكم الجيش من جديد وبالتّالي الإعلان عن نجاح الثّورة المضادة على الشّرعيّة والدّيمقراطيّة.

2- مصر: الاستقرار بالجيش: إنّ الأوضاع المتدهورة في مصر خلال فترة 2012-؛2013 أي فترة تولي الإخوان المسلمين للسّلطة، ووجود أصوات نادت بإسقاط حكم الإخوان ، وهو ما دفع الجيش المصريّ بقيادة عبد الفتاح السيسي إلى القيام بانقلاب عسكريّ بهدف الإطاحة بحكم الإخوان، في الثّامن (08) من جوان 2014، أقسم المشير عبد الفتاح السيسي وزير الدّفاع السابق أمام المحكمة الدّستوريّة المصريّة العليا اليمين الدّستوريّة متوليًا بذلك حكم مصر بصفته رئيسا جمهوريًا بعد أن استقال من منصبه العسكريّ، في مراسيم اتّسمت بالفخامة حيث حضرتها شخصيات وطنيّة ودوليّة على غرار بطريك الأقباط، شيخ الأزهر، قادة المعارضة، سفير قطر، ملقيًا خطابًا يبرّر فيه استيلاء الجيش على الحكم، وذلك بحجّة حماية الثّورة والشّعب

[1]- عزمي بشارة، الثّورة ضد الثّورة، والشّارع ضد الشّعب، والثّورة المضادة، بيروت، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2013، ص 18-22.

وإنقاذ الدّولة المصريّة من الفوضى وبثّ الاستقرار، وكلّ ذلك أدى إلى ترشيح فكرة عدم القدرة على فصل الجيش عن السّلطة في مصر.

3- تاريخ علاقة الجيش بالسّلطة في مصر : عند تسلم الضباط الأحرار لمقاليد السّلطة بعد 1952، عمل الرّئيس جمال عبد النّاصر قائد مجلس الثّورة على تقويّة دور المؤسّسة العسكريّة في السّلطة؛ وذلك من خلال خضوع معظم الوزارات الرّئيسيّة بالدّولة لسيطرة الجيش، كما أسندت معظم المناصب السّياسيّة الكبرى بالدّولة إلى الضباط الكبار بالجيش، وإلى مجموعة الضّباط التّكنوقراطيّين الّذين تخرّجوا حديثا من الجامعات والمعاهد، وتحصلوا على درجات علميّة عليا، وهو ما جعل الهيمنة العسكريّة على العمليّة السّياسيّة على درجة كبيرة من التّعقيد، وعند تولي الرّئيس أنور السّادات بعد وفاة جمال عبد النّاصر لمقاليد الحكم في مصر؛ والّذي كان ابن المؤسّسة العسكريّة عمل على فكّ الارتباط بالتّسليح السّوفيتي للجيش المصريّ والتّوجه نحو الغرب وبالتّحديد إلى الو.م.أ لتدريب وتسليح الجيش المصريّ، وهكذا اتّخذت علاقة الجيش المصريّ بالسّلطة منحًا جديدًا في ظلّ المعونات والمساعدات الأمريكيّة، وبعد التّوقيع على اتّفاقيات كامب ديفيد عام (1979)، استفاد الجيش المصريّ من مصلحتين شكلتا نقطة قوّة في نفوذ الجيش وهيمنته على السّلطة بمصر، وتتمثّل في:

أ- المساعدات الأمريكيّة للجيش المصريّ سواء من حيث المساعدات الماليّة، والّتي تقدر بـ 1,3 مليار دولار سنويًّا، أو من حيث التّقنيات العاليّة، والأسلحة المتطوّرة الّتي ظلّ الجيش المصريّ يحصل عليها إلى يومنا هذا، أضف إلى ذلك أنّ اتفاقية كامب ديفيد (1979)، منحت للجيش المصريّ امتياز المساندة الأمريكيّة له في هيمنته وسطوته على السّلطة في مصر.

ب- أنّ توقيع اتّفاقية السّلام مع إسرائيل، جعلت الجيش المصريّ يتفرّغ لمصالحه، وكيفية بسطه لنفوذه بالسّلطة.

بعد اغتيال أنور السّادات عام 1981، اعتلى سدة الحكم في مصر نائبه حسني مبارك، الّذي أتى أيضا من المؤسّسة العسكريّة المصريّة، الّذي عمل على كسب ولاء الجيش، فعمِد إلى منح أفراد المؤسّسة العسكريّة امتيازات اقتصادية مملوكة لهم تحت رعاية جهاز مشروعات الخدمة الوطنيّة، أضف إلى ذلك امتياز إنشاء المجمّع العسكريّ الصناعيّ، وهو عبارة عن مجمّع اقتصاديّ له عائد أرباح كبيرة جدًّا، وما زاد من نفوذ المؤسّسة العسكريّة في عهد مبارك هو إيعاز وزارة الدّفاع إلى شخصية مرموقة هي عبد الحليم أبو غزالة الّذي كانت شخصية مثقّفة ودبلوماسيّة، وكانت له علاقات جيّدة مع الولايات المتّحدة الأمريكية، وبحكم امتلاكه لميزة القدرة على التفاوض فلقد عمل على تعزيز المساعدات العسكريّة الأمريكيّة للجيش المصريّ في

مجال صناعات الدّفاع والتّسليح ممّا كرس من نفوذ المؤسّسة العسكريّة وزيادة تغلغلها في السّلطة، فقلم الرّئيس مبارك باستبعاده خوفًا من الانقلاب عليه ، لقد عمل الرّئيس حسني مبارك على تقوية نفوذ المؤسّسة العسكرية و حماية مصالحها مقابل دعمها لنظامه والمحافظة عليه.

بعد ثورة الخامس والعشرين (25) من يناير 2011، تقوّت علاقة الجيش بالسّلطة، فعمل على الاستيلاء عليها من خلال المجلس الأعلى العسكريّ خلال الفترة الانتقالية، كما أنّ انقلاب 23 يوليو 2013، بقيادة عبد الفتاح السيسي عاد ليؤكد أكثر على هيمنة الجيش على السّلطة بمصر ، ويبيّن أنّ لا سلطة يمكن أن تعلوا سلطة الجيش، ولو كانت سلطة شرعيّة جاءت بطرق ديمقراطيّة[1] .

على مدار 185 عامًا كان الهاجس الرّئيسيّ للجيش المصريّ هو طبيعة العلاقة بينه وبين السّلطة المدنيّة الحاكمة، وكيفية حفاظه على نفوذه ومصالحه، وبعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى الحكم عبر غزله لأوّل حكومة ديمقراطيّة في تاريخ مصر.

نستنتج أنّ السّلطويّة العسكريّة متجذرّة في السّياسة المصريّة سواء عبر نظام عسكريّ حقيقيّ أو عبر الضّباط المرتدين زيًّا مدنيًّا، أي أولئك الّذين خلعوا البّزات العسكريّة وارتدوا زيًّا مدنيًّا.

4- عوامل قوّة علاقة الجيش بالسّلطة في مصر : إنّ العلاقة القوية بين الجيش والسّلطة في مصر غذتها عدّة عوامل أهمّها:

أ- **إمبراطوريّة الجيش الاقتصاديّة** : منذ تولي حسني مبارك للسّلطة في مصر عمل على منح الجيش امتيازات اقتصاديّة عبر عدّة أجهزة أدّت إلى قيام الجيش بعدّة مشاريع اقتصاديّة ضخمة عادت عليه بأرباح كبيرة جدًّا، أدّت في نهاية المطاف لأن يكون الجيش كسلطة موازية للمؤسّسات الاقتصاديّة ولرجال الأعمال حتى أنّه أدى إلى عدّة احتجاجات قادها رجال الأعمال، ورؤساء المؤسّسات الاقتصادية خوفًا على مصالحهم المهدّدة من تزايد النّفوذ الاقتصاديّ للجيش في مصر ، وفي أعقاب وصول عبد الفتاح السيسي إلى الحكم تزايد حجم أعمال المؤسّسة العسكريّة في المشاريع الاقتصاديّة، حيث دخلت كشريك اقتصاديّ في عدد من المشاريع على غرار المشاريع السّكنيّة، مشروع تنفيذ قناة السويس الجديدة، المشاريع التّنمويّة، مشاريع البن ى التّحتية...

إن مساهمة القوات المسّلحة في المشاريع الاقتصاديّة كدور موازي لمهامها الرّئيسيّة، يتمّ وقف أربعة أجهزة تابعة لها هي:

---

[1]- أحمد هاشم، الجيش والدولة في مصر، يونيو 2015، التصفح 2015/11/13، السا 22 و 13 د
www.studies.aljazera.nets/reports2015/05.

أ- **جهاز مشروعات الخدمة الوطنيّة:** ويتكوّن من مجموعة من الشّركات الّتي تغطي عددا كبيرًا من القطاعات مثل: الصناعة الكيماوية، الصناعات البتروليّة، التّصنيع الزّراعيّ، قطاع الأمن الغذائيّ، تعبئة المياه، صناعة البلاستيك... .

ب- **الهيئة العربيّة للتّصنيع:** وهو عبارة عن جهاز يدير 11 مصنعا وشركة في مصر، والّتي تعمل في العديد من المجالات الخاصّة بالصناعة المدنيّة والعسكريّة.

ج- **الهيئة الهندسيّة للقوات المسلّحة:** المتخصّصة في مجالات الإنشاءات العسكريّة والمدنيّة ، ومشاريع البني التّحتيّة كالمشاريع السّياحيّة، مشاريع الإسكان الاقتصاديّ، التّخطيط العام للمدن... .

يرى الباحث عمر إسماعيل، الباحث بمركز كارنيجي للأبحاث والدّراسات السّياسيّة، أنّ المؤسّسة العسكريّة المصريّة مرشّحة لمزاحمة الشّركات الرّأسماليّة الكبرى، حيث يشير إلى دور القوات المسلّحة المتعاظم في تنفيذ المشاريع المختلفة، الّتي دخلت محلّ عدّة شركات كبرى على غرار شركة أوراسكوم شركة المقاولين العرب... في تنفيذ عدّة مشاريع اقتصاديّة كبرى، ويرى اللّواء عماد الألفي رئيس الهيئة الهندسية بالقوات المسلّحة، أنّ أسباب إسناد المشاريع الاقتصادية للجيش، هي كونها تنفذ هذه المشاريع بجودة عالية، وتكلفة قليلة.

وبحسب بحث قُدّم لصالح مركز كارنيجي، بيّن أن أرباح الجيش المصريّ من مختلف المشاريع الّتي ينفذها تُعفى من الضرائب، كما تعفى واردات وزارة الدّفاع المصريّة، وزارة الدّولة الإنتاج الحربيّ من الضرائب والرّسوم الجمركيّة، كما أنّ حسابات الجيش، ومصادر دخله، ومختلف تقاريره حول المشاريع الّتي ينفذها لا تمرّ على خزينة الدّولة، ولا تخضع لرقابة البرلمان أو أيّ هيئة رقابيّة أخرى.

ويرى الباحث عمرو إسماعيل أن تعاظم دور القوات المسلحة خلال الفترة الأخيرة يرجع إلى سببين هما:

أوّلا: دعم النّظام السّياسيّ في مصر للمؤسّسة العسكريّة.

ثانيًا: تراجع حجم الاستثمارات الخاصّة المحلية والأجنبيّة لعدم تيقن المستثمرين من استقرار البيئة السّياسيّة والأمنيّة في مصر. ويوضح الباحث أنّ إمبراطورية الجيش الاقتصادية تكوّنت مع عصر الانفتاح الاقتصاديّ منذ الثّمانيات، وتطوّرت مع تطوّر الرّأسماليّة الكبرى الّتي فتحت المجال أمام المؤسّسة العسكريّة لتنفيذ مختلف المشاريع الاقتصاديّة دون أيّ رقابة سياسيّة[1].

[1]- عمرو إسماعيل، إمبراطوريّة الجيش الاقتصاديّة، 2014، التصفح 2015/11/13، 19 سا و 23 د. www.madamasr.com

إنّ سيطرة الجيش على المقدرات الاقتصاديّة لدولة مصر دون أيّة رقابة ، ولا محاسبة مقابل دعمه للسّلطة السّياسيّة، يعتبر أحد أهمّ أسباب تعاظم دوره في الحياة السّياسيّة للدّولة، وأحد أهمّ الدّوافع نحو رفض أي نظام مهما بلغت درجة ديمقراطيّته يحاول فصل الجيش عن السّلطة.

5- علاقة الجيش التّسليحيّة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة: منذ توقيع اتّفاقيّة كامب ديفيد (1979)، عمدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى تخصيص معونة سنوية عسكريّة واقتصاديّة لمصر، وذلك لتغيير عقيدة الجيش المصريّ بالانتقال من الحرب ضد إسرائيل إلى الحرب على الإرهاب في منطقة الشّرق الأوسط، فلقد تبنّت أمريكا خططا لتمويل وتسليح وتدريب الجيش المصريّ، حيث أدخلت تغييرات جوهريّة في بنية الجيش وأمددته بترسانة أسلحة متطوّرة، كما عملت على التّأثير على عقيدة الجيشو توجهاته الحربيّة.

ولقد كشفت دراسة ميدانيّة حول القوات المسلّحة المصريّة، وعلاقات التّعاون العسكريّ الأمريكيّ المصري الّتي أعدّها Kenith Boulack المحلّل السّابق في وكالة الاستخبارات الأمريكيّة CIA في عهد الرّئيس بيل كلنتون، مدى التّغيير الّذي مارسته أمريكا في كلّ فروع القوات المسلّحة المصريّة من خلال مستشاريها وخبراءها العسكريّين والسّياسيّين، ومن خلال المعدّات والتّرسانة العسكريّة الّتي ظلّ الجيش المصريّ يحصل عليها منذ أن قرّر الرّئيس أنور السّادات الانتقال كليًّا إلى صف الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ووضع مصر في خدمة الإستراتيجيّة الأمريكيّة في المنطقة[1].

لعقود طويلة ظلّ هدف تسليح الجيش المصريّ أحد أهمّ الأهداف الأمريكيّة التّكتيكيّة، حيث في أفريل 1947، زار رئيس أركان الجيش المصريّ قواعد عسكريّة أمريكيّة، ومصانع حربيّة، ثمّ في نفس السّنة طلبت مصر رسميًّا بعثة أمريكيّة لتدريب القوات المسلّحة المصريّة، ورغم أنّ فترة حكم الرّئيس جمال عبد الناصر اتّجهت في تسليح الجيش نحو السّوفيّيت، لكن العلاقات العسكريّة المصريّة والأمريكيّة عادت من جديد بعد توقيع الرّئيس أنور السادات لاتّفاقيّة كامب ديفيد عام (1979)، وتطوّرت هذه العلاقات حتى احتلّت مصر المركز الثّاني (02) في قائمة الدّول الّتي تتلقى معونات عسكريّة أمريكيّة تقدر بـ 1,3 مليار دولار، ووصل إجمالي هذه المساعدات إلى 70 مليار دولار سنة 2015، طبقا لتقارير صادرة عن الكونغرس الأمريكيّ، كما أصبح مكتب التّعاون العسكريّ الملحق بالسّفارة الأمريكيّة في القاهرة، والمعني بالتّعاملات العسكريّة بين الدّولتين ثاني أكبر مكتب من نوعه في العالم. يأخذ التّعاون العسكريّ الأمريكيّ- المصريّ عدّة صور تتمثل في: نقل التّكنولوجيا العسكريّة، مبيعات الأسلحة، المناورات والتّدريبات العسكريّة المشتركة فمنذ1994، بدأت

[1]- عادل القاضي، السيسي يعيد هيكلة الجيش المصري، www. yemen-press. com

المناورات العسكريّة المشتركة بين مصر والولايات المتّحدة الأمريكيّة والمعروفة بالنّجم السّاطع، الّتي تهدف إلى التّدريب على العمليات القتاليّة في الظّروف الصّحراويّة القاسيّة في منطقة الشّرق الأوسط. يرى الخبير الأمريكيّ أنتوني كردسمان من مركز الدّراسات الدّوليّة الإستراتيجيةّ، أنّ الأسلحة الأمريكيّة لمصر لا يمكن استعمالها إلاّ في المواجهات العسكريّة الّتي تدعمها أمريكا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان عدم استخدامها ضد الولايات المتّحدة الأمريكيّة أو إسرائيل[1].

كما يرى روبرت سبرينجبورج الخبير الأمريكيّ في الشّؤون العسكريّة المصريّة، والأستاذ السّابق لشؤون الأمن القوميّ في كلية الدّراسات العليا البحريّة، أنّ المساعدات العسكريّة لمصر، وصفقات التّسليح يُمثّل قاعدة أساسية للمصالح القوميّة بين الولايات المتّحدة ومصر، كما أنّها صبّت في مصلحة المؤسّسة العسكريّة المصريّة، خاصّة وأنّ الرّئيس الأمريكيّ باراك أوباما عمل على إدراج المساعدات الأمريكيّة لمصر في موازنة 2014، متنازلا عن أهمّ شرط لتقديمها ألا وهي شهادة الدّيمقراطيّة للدّولة المتلقية للمساعدات ، حيث وافقت الإدارة الأمريكيّة على المواصلة في تقديم المعونات العسكريّة لمصر بعد انقلاب 2013، على أن توجه هذه المساعدات في مصلحة الأمن القوميّ الأمريكيّ، ولتكريس المصالح الإستراتيجيّة الأمريكيّة في منطقة الشّرق الأوسط[2].

إن إمبراطورية الجيش الاقتصاديّة، والمساعدات العسكريّة الأمريكية للجيش المصريّ، إضافة إلى الجانب التّاريخيّ الّذي أفرز تلك العلاقة القويّة بين الجيش والسّلطة في مصر، كلّها عوامل ساهمت في بلورة دور الجيش كمؤسّسة قويّة في الحياة السّياسيّة للدّولة المصريّة، وبالتّالي فإن الانقلاب العسكريّ الّذي قاده الجيش في 2013 ضد حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطيّة، مجهضا بذلك الثّورة الّتي جاءت أساسًا لتأسيس عهد جديد من الدّيمقراطيّة في مصر، لم يكن أمرًا مفاجئًا إنّما هي مجرد حلقة أخرى في سلسلة الهيمنة والنّفوذ الذي مارسه الجيش المصريّ على السّلطة منذ عقود، في ظلّ مساندة دوليّة خاصّة من طرف أمريكا الّتي ترى في النّظام العسكريّ الجديد في مصر وسيلة لتكريس مصالحها الإستراتيجيّة في المنطقة.

---

[1]– محمّد المنشاوي، تسليح جيش مصر مصلحة إستراتيجيّة أمريكيّة، فيفري 2013، التصفح 2015/11/14، 23 سا و 34 د، www.shorouknews.com/columns/view/2015/

[2]– إيزابل استرمن، السيسي بعد هيكلة الجيش بالتّعاون مع أمريكا، تصفح 2015/11/14، 23 سا و50 د www.madrasr.com

المبحث الثّالث: فشل الثّورة في ليبيا وانهيار الدّولة

في 17 فيفري 2011، قام الشّعب اللّيبيّ بالثّورة على نظام معمر القذافي ، الّذي دام 42 عامًا، وبعد فترة من المواجهات الدّاميّة بين الثّوار وقوات النّظام تمّ إسقاط النّظام بعد مقتل القذافي.

لقد هلل اللّيبيون لانهيار نظام القذافي، وفرحوا بحريتهم الّتي لا طالما حلموا بها، ولكن سرعان ما أدركوا أنّ الانتقال إلى الدّيمقراطيّة تعتريه تحدّيات كبيرة أهمّها:

– الفوضى الّتي خلّفتها الثّورة، وكذلك الصّراعات المسلّحة الّتي أصبحت جزء لا يتجزأ من دولة ليبيا اليوم حيث أصبحت المليشيات المسلّحة والمجالس العسكريّة هي الّتي تحكم البلاد في ظلّ غياب حكومة مدنية قادرة على التّأسيس لحقبة جديدة من الدّيمقراطيّة، حيث أنّ الأحزاب والتّشكيلات السّياسيّة غير قادرة على بناء أرضية للوفلق الوطنيّ.

لقد أدت الثّورة اللّيبية إلى تمزيق النسيج الاجتماعيّ للمجتمع اللّيبيّ، حيث أنّ الانقسامات العميقة الّتي ظهرت في فترة ما بعد الثّورة، والصّراعات السّياسيّة الدّائرة في ليبيا، وسيطرة المليشيات المسلّحة والمجالس العسكريّة على زمام الأمور هدّدت كلّ احتمالات الاستقرار الأمنيّ والسّياسي في الدّولة اللّيبية ، وخربت بذلك فرصة النّجاح في عملية بناء الدّيمقراطيّة الّتي كانت أهمّ أهداف الثّورة اللّيبيةّ.

1- أسباب فشل الثّورة اللّيبيّة في بناء الديّمقراطيّة:

1.1. أزمة التّوافق السّياسيّ بين التّشكيلات السّياسيّة: بعد سقوط نظام معمر القذافي في 2011، تشكّل المجلس الانتقاليّ الليبيّ، ولقد قام هذا الأخير بالإعلان عن دستور مؤقت للبلاد، والاعتراف بحكومة جديدة وذلك بغرض تسير المرحلة الانتقالية إلى غاية وضع دستور، والتّأسيس لنظام حكم جديد، كما شهدت ليبيا في سنة 2012، تسليم السّلطة إلى المؤتمر الوطنيّ العام بعد إجراء الانتخابات لأوّل مرّة في تاريخ ليبيا منذ وصول الزّعيم معمر القذافي إلى الحكم ، والمؤتمر الوطنيّ العام هو الّذي سيأخذ على عاتقه تسيير أمور الدّولة إلى غاية وضع دستور، وانتخاب المؤسّسات الدّستوريّة، ولقد أقرّ المؤتمر بدوره نشاط الأحزاب السّياسيّة كما سنّ قانون الانتخابات، وهو ما أدى إلى تشكيل عشرات الأحزاب والتّشكيلات السّياسيّة من مختلف التّوجهات الفكريّة (علمانية، دينية، ثقافية...)، ولكن العمليّة السّياسيّة في ليبيا لحقتها الإخفاقات في تشكيل السّلطة، وهذا راجع إلى عدّة أسباب أهمّها: تغليب العص بيّة القبليّة على التّوجه السياسيّ والإيديولوجيّ؛ حيث تمّت الانتخابات على أساس الانتماءات القبليّة، كما رفضت التّيارات السّياسيّة اللّيبيّة الانخراط في حكومة وحدة وطنيّة.

يرى المحلّل السّياسيّ اللّيبيّ والباحث في معهد أتلانتك كاونسل الأمريكيّ للدّراسات فاضل أمين أنّ التّيارات السّياسيّة اللّيبيّة غير ناضجة على اعتبارها أحزاب وليدة في ظلّ عدم وجود تجارب حزبيّة ناجحة خلال حكم القذافي، وهو ما أدى إلى اندلاع صراعات سياسيّة د اخل المؤتمر الوطنيّ وخارجه، كما أنّ التجاذبات السّياسيّة دفعت التّشكيلات الّتي لها طابع جهويّ أو عقائديّ إلى التّحرك للاستفادة من انقلاب الأوضاع بالدّولة بلقّجاه مصالحها، ولقد عبّر "عبد الجواد البديني" أحد القادة العسكريّين في الثّورة اللّيبيّة عن أزمة الأحزاب السّياسيّة اللّيبيّة بالقول: "إنّ الأحزاب الّتي لا يوجد قانون ينظمها خلال المرحلة الانتقاليّة تبتعد كثيرًا عن المطالب الأساسيّة للشعب اللّيبي، وتفتقر للقاعدة الشّعبيّة ، وهو ما عزّز حالة "الانفلات الأمنيّ" متّهمًا الأحزاب السّياسيّة بتغليب أجندات سياسيّة مصلحيّة على حساب المطالب الشّعبية، والمصالح الوطنيّة[1] .

1.2. الأحزاب السّياسيّة اللّيبيّة وقانون العزل السّياسيّ: في 2013، اعتمد المؤتمر الوطنيّ اللّيبيّ قانون العزل السّياسيّ، الّذي حضي بالتّأييد السّاحق من طرف نواب المؤتمر، حيث صوّت له 164 نائب من أصل 200، وصوّت ضده أربع نواب فقط، وهو عبارة عن قانون ينصّ على إقصاء كلّ الّذين تولوا مناصب رفيعة المستوى في عهد النّظام السابق؛ أي في فترة ما بين 1969 و2011، بما في ذلك (الوزراء، القضاة، ضباط الشّرطة، رؤساء الاتّحادات الطلابيّة، السفراء...)، وكلّ الموظّفين الّذين لديهم مناصب عليا بالدّولة اللّيبيّة في عهد معمر القذافي، سرّحوا من كلّ وظيفة في فترة ما بعد الثّورة، حيث أشار عدّة نواب في المؤتمر الوطنيّ أنّ قانون العزل السّياسيّ هو إجراء وقائيّ لحماية الثّورة من رموز النّظام السّابق، وقطع الطريق أمام بوادر إقامة ثورة مضادة، يرى خبراء سياسيّون أمثال فاضل أمين –الّذي سبق ذكره – أنّ قانون العزل السّياسيّ يُعتبر من أهمّ الأسباب الّتي عقدت من الأزمة السّياسيّة والأمنيّة في ليبيا، حيث أدى هذا القانون إلى اشتباكات بين المؤيّدين والمعارضين له، كما يرى المبعوث الخاصّ للأمّم المتّحدة طارق متري، أنّ قانون العزل السّياسيّ سيؤدي إلى حالة طويلة الأمد من عدم الاستقرار، وسيُعقّد عملية المصالحة الوطنيّة بليبيا . كما أنّه سيؤدي إلى انقسام المجتمع الليبيّ وتدميره، وسيعمل على خلق قوة معادية لأية سلطة ستنشأ مستقبلا في ليبيا، ممّا سيؤثّر سلبا على عملية التّحوّل الدّيمقراطيّ، كما أنّ قانون العزل السّياسيّ سيعمل على تعزيز القبليّة والانقسامات السّياسية بالدّولة، وهو وسيلة لتدمير هياكل السّلطة والدّولة بليبيا. ووفقا لمعهد مينا سراستوشييس للاستشارات المتعلّقة بالمخاطر السّياسيّة، فإنّ قانون العزل السّياسيّ سيؤثّر على عشرات

[1]– محمّد زيد مستو، الأحزاب السّياسيّة اللّيبيّة، تفاقم الوضع الأمني بليبيا، 2013، التصفح 2015/11/15، سا 23 و43 د www.alhurra.com/libya,controversialbetween.

الموظّفين الكبار، الّذين لديهم خبرة في مجال تسيير هياكل الدّولة على غرار (القضاة، أعضاء لجان الإدّعاء، السّفراء....)، وهو ما يهدّد استقرار ودمقرطة الدّولة الجديدة بليبيا[1].

1.3. التّشكيلات السّياسيّة والدّولة الفدرالية في ليبيا : لقد أثار مطلب إقامة دولة فدراليّة بليبيا إلى جدل كبير في الأروقة السّياسيّة، وعلى مستوى الشّعب بين المؤيّدين والمعارضين، حيث ترى بعض الجهات والتّيارات السّياسيّة أنّ نهاية الوضع السّياسيّ والأمنيّ المتدهور في ليبيا سيكون من خلال إنشاء دولة فدرالية، تقسّم على أسّاسها السّلطة بين الشّرق، الغرب، والجنوب ، بدل وجود حكومة مركزيّة واحدة تتولى السّلطة بالدّولة.

– إنّ الرّغبة في تشكيل دولة فدراليّة دفعت بعض التّيارات السّياسيّة بليبيا إلى رفض الانخراط في حكومة وحدة وطنيّة، حيث تمثّل البعد السّياسيّ لأزمة الوفاق الوطنيّ في الرّغبة في تكوين حكم لا مركزيّ يؤدي إلى عدم تركيز السّلطة في يد جهة محدّدة[2].

– إنّ خلق دولة فدراليّة بليبيا سيؤدي إلى تقسيم الدّولة الموحدة، وتعزيز القبلية والانقسامات داخلها كما سيؤدي إلى تعقيد الانفلات الأمنيّ والسّياسيّ بالدّولة.

ما لا جدال فيه أنّ نمط الثّورة الّذي شهدته ليبيا أفضى إلى واقع سياسيّ يصعب السّيطرة عليه، خاصّة في ظلّ الانقسام الشّديد على مستوى النّخب السّياسيّة المتنازعة، وهو ما أدى إلى ظهور أزمة السّيادة المتعدّدة، ووجود أكثر من كيان يدّعي الشّرعيّة، والّذي بالأساس كان نتيجة لانشقاقات سياسيّة حادة عانى منها المؤتمر الوطنيّ اللّيبي منذ تشكيلة عام 2012، والتي تمّ تعزيزها عسكريّا من خلال التّشكيلات المسلّحة الّتي كانت مبنية على انتماءات سياسيّة في المقام الأوّل.

بالرّغم من بدئ المؤتمر الوطنيّ عمله بصراعات وخلافات أحاطت دون تشكيل الحكومة، إلاّ أنّ الصّراع السّياسيّ بين كتل المؤتمر الوطنيّ لم تتوقف عند هذه الأزمة، حيث وفور تشكيل الحكومة الجديدة والّتي لم تكن تحوي كلّ الكتل السّياسيّة، لم تستطع هذه الأخيرة آداء أهمّ وظيفة أوكلت لها ألا وهي جمع السّلاح من الثّوار، ووضعه تحت تصرف الدّولة، وهو إجراء لابد منه لتمكين الدّولة من ممارسة سيادتها الحقيقية من خلال احتكار القوّة الجبرية المسلّحة من قبل مؤسّسات الدّولة بشكل شرعيّ، حيث باءت كلّ محاولات حكومة على زيدان في هذا الشّأن بالفشل، وهذا بسبب رفض أغلب الثّوار تسليم ترسانة الأسلحة الّتي ورثتها أثناء

---

[1]– إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنيّة، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، مركز برونكنجر، 2013، ص 14–16.

[2]– نفس المرجع، ص 17.

المواجهات مع قوات نظام القذافي، وكذلك هجومهم على الثّكنات ومخازن الأسلحة خلال الثّورة، وذلك في ظلّ غياب خطة أمنيّة واضحة لاحتواء جيش الثّوار الّذين أفرزتهم الثّورة داخل مؤسّسات الدّولة، واستخدامه في خلق نخبة أمنيّة وعسكريّة مبنية على انتماءات وطنيّة واضحة.

لقد حظي الفرقاء السّياسيّين بليبيا بعدّة حوارات لتشكيل حكومة وحدة وطنيّة على غرار (حوار غدامس على الحدود اللّيبيّة الجزائريّة في 2014)، (حوار جنيف 2015)، (حوار الرّباط 2015)، (حوار الفجيرات 2015)، إلاّ أنّه لم يتمّ التّوصل إلى أيّ اتّفاق وطنيّ في ظلّ أزمة السّيادة المتعدّدة، ورفض الفرقاء السّياسيّين لتقديم تنازلات سياسيّة من شأنها وضع أرضيّة لاتّفاقيّة التّسويّة السّياسيّة الّتي وضعتها هيئة الأمم المتّحدة، وهذا في ظلّ الأداء الهزيل لمبعوث هيئة الأمم المتحدة برناردينو ليون المكلّف بحلّ الأزمة السّياسيّة اللّيبيّة[1].

إنّ دخول ليبيا في صراعات سياسيّة وعسكريّة مبنيّ في المقام الأوّل على أرضيات سياسيّة وقبليّة وأيديولوجيّة، في ظلّ غياب القدرة على تشكيل حكومة وحدة وطنيّة، وهو ما عصف بكلّ فرصة لبناء دولة ديمقراطيّة حقيقيّة متخطية كلّ الانتماءات والصّراعات القبليّة والسّياسيّة.

2- أزمة القبليّة وإشكالية الصّراعات المسلحة في ليبيا: تشير إحصائيّة في مجلّة الأمن الدّوليّ الصادرة عن جامعة هارفارد إلى أنّه في حالة نجاح أيّة مقاومة مسلّحة في إسقاط نظام سلطويّ، يصبح احتمال تدهور الموقف نحو اندلاع الصّراعات المسلحة هو 43%، كما تشير دراسة أخرى إلى أنّ احتمالات التّحول الدّيمقراطيّ بعد إسقاط نظام سلطويّ عبر مقاومة عسكريّة مسلّحة هي 3%، وذلك بعد دراسة حوالي 323 حالة مقاومة مسلّحة وسلمية لأنظمة استبداديّة واستعماريّة في عدّة دول في فترة ما بين 1900 و 2006 وليبيا كدولة قادت مقاومة مسلحة لإسقاط نظام سلطويّ دام 42 عامًا. بالطّبع ستكون ضمن احتمال 43% من تحوّل الوضع بعد الثّورة إلى الصّراعات السّياسيّة والمسلّحة في ظلّ كيان يتكوّن على ما يربو عن 120 قبيلة، ثلاثون (30) منها لها وزن معتبر ونفو ذ ملموس على غرار (أبناء الوليد، القذاذفة، مصراته)، فلقد شهدت ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي نشوب الصّراعات القبليّة المسلّحة في ظلّ تأكل احتكار مؤسّسات الدّولة للقوّة المسلّحة ، وانتشار أنماط المليشيات المسلّحة والتّنظيمات الإرهابيّة ، والجيوش المناطقيّة والعشائريّة، والقبليّة، حيث أدى تفكّك الجيش الوطنيّ اللّيبيّ والأجهزة الأمنيّة إلى انتشار الصّراعات المسلحة نتيجة امتلاك الأطراف المتصارعة لأسلحة نوعيّة تمّ الاستيلاء عليها خلال الثّورات مع قوات النّظام السّابق

---

[1]- زياد عقل، جذور الأزمة اللّيبية وآفاق التّسوية السّياسيّة، مركز الأهرام للدّراسات السّياسيّة والإستراتيجية 2015، التصفح 2015/11/20، 02 سا و 16 د. acpss.ahram.org.eg/news.aspx

والّذين رفضوا التّخلي عن هذه الأسلحة في ظلّ تواصل الأعمال القتاليّة والصّراعات المسلّحة بين سلسلة من الجماعات القبليّة وبين المليشيات الّتي تحاول تصفية حسابات الماضي من جهة، ومن جهة أخرى التّصارع على السّلطة والنّفوذ في بلد لا يزال مفتّتا على أسس قبليّة ومناطقيّة ، تفتتا شدّيدًا حيث يقابل القوّة العدديّة لسكان المنطقة الغربيّة القوة الثّوريّة لإقليم برقة الشّرقيّ ، الّذي يشمل معقل الثّوار في بنغازي، إضافة إلى القبائل المنقسمة في المنطقة الجنوبيّة أي فزان.

يمثّل الوضع الأمنيّ الهشّ في البلاد أكبر تحدّ مباشر لعمليّة التحوّل نحو الدّيمقراطيّة في ليبيا، إذ يشكّل عشرات الآلاف من الثّوار المسلّحين، المنظّمين في عشرات المليشيات ذات القيادة الذّاتيّة، أو الكتائب كما يسمى البعض أنفسهم، شبكة من السّيطرة على مختلف أنحاء البلاد و هي تنقسم إلى:

1- كتائب الثّوار: وهي الّتي ظهرت خلال الأشهر الأولى من الثّورة، وهي تضمّ حوالي 75% إلى 85% من جميع المقاتلين المتمرّسين، والأسلحة الخارجة عن سيطرة الحكومة، وتتمركز في الزنتان ومصراته وتتكوّن من 236 كتيبة.

2- الكتائب غير المنظمة: وهي كتائب ثورية انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية عقب انتهاء الثورة، وهي تعمل في ظل الانتماءات القبلية و العسكرية التي أتى منها أفرادها.

3- المليشيات القتاليّة : وهي عبارة عن مجموعة من الجماعات المسلّحة ذاتية القيادة، الّتي لا تعترف بالانتماءات القبليّة أو العشائريّة، وتتّخذ الطابع التّطرفيّ الإرهابيّ لتحقيق آرائها ومصالحها، ويطغي على أغلبها الطّابع الدّينيّ على غرار (قوات فجر ليبيا، كتيبة أنصار الشّريعة، داعش)، وهذه المليشيات هي الّتي تبني معظم الاغتيالات والتّفجيرات الإرهابيّة، والاعتداءات المسلّحة داخل الدّولة، وتهدف إلى إقامة دولة دينيّة دخل ليبيا [1].إنّ نشاط الثّوار والمليشيات المسلّحة في ليبيا ليس داخليًّا فقط ، إنّما هو نشاط عابر للحدود؛ حيث تواجه ليبيا اليوم تحديًّا كبيرًا هو استعادة السّيطرة على الأسلحة الّتي تمّ الاستيلاء عليها من ترسانة أسلحة نظام القذافي خلال الثّورة، والّتي تعبر الحدود وتهدد استقرار الدّول المجاورة على غرار (الجزائر، تونس، مصر...)، خاصّة الصّواريخ أرض- جو الحراريّة المعروفة ب اسم "أنظمة الدّفاع الجويّ المحمولة MANPAD"، وهي عبارة عن سلاح قادر على إسقاط الطائرات المدنيّة والتّجاريّة، كما تمثّل عمليات تهريب الأسلحة والذّخيرة عبر الحدود مع الدّول المجاورة قضية أمنيّة كبيرة، في ظلّ تزايد المخاوف من تعاظم مخاطر انتشار الإرهاب، وتجارة الأسلحة العابرة للحدود، خاصّة في ظلّ تسبب أبناء قبيلة

[1]- محمود محمّد السّيد: قصّة التّنظيمات المسلّحة في ليبيا، فيفري 2015، التّصفح 2015/11/23، 11 سا و 9 د، www.masralarabia.com

الطوارق المدجّجين بالسّلاح عبر استخدامهم الطرق العابرة للحدود اللّيبية في سلسلة الأحداث الّتي أدّت إلى وقوع انقلاب عسكريّ في مالي في 2012[1].

إنّ ما يزيد من قوّة الصّراعات المسلّحة في ليبيا هو القبليّة الشّديدة الّتي تتّسم بها الدّولة، وارتباطها بمعظم الكتائب المسلّحة، والمليشيات المقاتلة، وهو ما يشكّل أكبر تحدّ أمنيّ يحول دون توصّل ليبيا إلى بناء دولة مؤسّسات دستوريّة على أسّس ديمقراطيّة في ظلّ تزايد مخاوف المجتمع الدّوليّ من تدهور الأوضاع الأمنيّة في الدّول المجاورة لليبيا، على أثر تسرب الأسلحة والجماعات الإرهابيّة إليها.

[1]– بول سالم، أماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، مركز كارنيجي للشّرق الأوسط، يونيو 2012، التصفح: ، 11 سا و 24 د. www.carnegie-nec.org

الفصل الثّالث:

تحليل نتائج الثّورات العربيّة: مصاعب التّحوّل نحو الدّيمقراطيّة.

المبحث الأوّل: الأسباب الدّاخليّة لفشل الثّورات العربيّة.

المبحث الثّاني: الأسباب الخارجيّة لفشل الثّورات العربيّة.

حدّد كرين برينتون في كتابه الّذي صدر عام 1939 بعنوان "تشريح الثّورة"، المراحل الّتي تمر الثّورات في الدّول ليخلص إلى عدّة مراحل بدء من إسقاط النّظام إلى غاية إقامة نظام آخر بالدّولة، وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ آخر مرحلة أشار إليها برنتون هي مرحلة "الثيرميدور ووهم الديمقراطيّة"، فخلال هذه المرحلة يتوق الشّعب للاستقرار، ولو جاء ذلك على حساب الدّيمقراطية ممّا يؤدي غالبا إلى استيلاء ديكتاتور يشبه طغاة النظام القديم على مقاليد الحكم، وذلك لاستعادة النظام وبث الاستقرار وهو ما يجعل مسالة إقامة الثورة لنظام ديمقراطي مسالة تحتاج النقاش فعلى سبيل المثال أدت الثورة الكوبية إلى ديكتاتورية فيدال كاسترو كما أدت الثورة البلشفية في روسيا ضد حكم القياصرة إلى إقامة نظام أكثر ديكتاتورية يقوده ستالين.

طبعا برنتون لم يعاصر ثورات أوروبا الشّرقيّة والتي جاءت لتأسيس لمرحلة جديدة من مراحل الثّورة، وهي مرحلة التّحوّل نحو الدّيمقراطيّة مناقضة بذلك مرحلة "الثيرميدور ووهم الديّمقراطية"، وأن الثورة تأتي لإسقاط نظام ديكتاتوري لتقيم آخر، وعلى غرار ثورات أوروبا الشّرقيّة جاءت ثورات الربيع العربي لتأسس لمرحلة التحول الديمقراطيّ في الدّول العربية التي حكمتها أنظمة ديكتاتورية لعقود من الزّمن، ولكن بدلا من ذلك وبالاعتماد على نتائجها نجدها أسّست لمرحلة الثيرميدور ووهم الديمقراطية، ففي مصر أدت الثورة المضادة إلى إجهاض الثّورة، أما في ليبيا فلقد أدّت الثّورة إلى دولة فاشلة بدل الدّولة الدّيمقراطيّة ، وعلى الرّغم من النّجاح النّسبيّ الّذي حقّقته ثورة تونس، إلّا أنّها لم تصل إلى مرحلة التّرسيخ الدّيمقراطيّ خاصّة في ظلّ التّحديات الأمنيّة الّتي تواجهها، وخلال هذا الفصل سيتمّ إبراز الأسباب الّتي أدّت إلى فشل موجة الثّورات العربيّة في التّأسيس للمشروع الدّيمقراطيّ، وسيتمّ تقسيمها إلى أسباب داخليّة نابعة من واقع الدّول العربيّة وأخرى خارجيّة تتعلّق بالمصالح الإستراتيجيّة للدّول الكبرى.

المبحث الأوّل: الأسباب الدّاخلية لفشل الثّورات العربيّة

إنّ الدّيناميكيّة الخاصّة بالثّورات العربيّة والنتائج الّتي أفضت إليها ، جعلت حتمية إقامة هذه الثّورات لأنظمة ديمقراطيّة مسألة تحتاج إلى نقاش، وهذا راجع إلى عدّة أسباب نابعة من واقع الدّول العربيّة وخصوصياتها ومكوّناتها وطبيعة العلاقة بين مؤسّساتها.

1- جدليّة الانقسام السّياسيّ حول الدّولة المدنيّة والإسلاميّة وآثره على مساعي التّحوّل الدّيمقراطيّ:

شهدت التّيارات السّياسيّة العربيّة المعاصرة مجموعة من التّحديات تتعلّق بعلاقة الدّين بالدّولة حيث شكلت مفاهيم الدّولة الدّينيّة (الإسلاميّة) والدولة المدنيّة *، بعض تجلّيات الأزمة الفكريّة العميقة الّتي طالت الفكر الإسلاميّ المعاصر، إذ تعبّر عن النّزاع والصّدام الّذي صاحب التّفكير المتشنّج في العلاقة بين الدّين والدّولة، وبين الدّينيّ والسّياسيّ في الوطن العربيّ، سواء في النّظر لطبيعة الدّولة الرّاهنة ونمط شرعيّتها وصيغ الاندماج فيها، أم بناء المواقف والاختيارات الحضاريّة، وموضوع النّهضة العربيّة. ولقد تبلورت عن جدليّة العلاقة بين الدّولة والدّين، وبين السّعيّ نحو إقامة دولة مدنيّة أو دينيّة خيارين أساسيين هما:

***الاتّجاه الأوّل:** يعتقد أنّ الحلّ في بناء الدّولة العربيّة الحديثة هو في الاستناد إلى العلمانيّة باعتبارها عقيدة ومرجعيّة نهائيّة للدّولة، والحلّ الأساسيّ لكلّ المشاكل الّتي تتخبط فيها الدّولة العربيّة، دون وضع أيّ اعتبار للمرجعيّة الدّينيّة، أو الأخلاقيّة؛ وهذا طبعا بدرجات متفاوتة بين العلمانيّة المعتدلة والمتطرّفة.

* الاتّجاه الثّانيّ: يؤمن بأنّ أزمة الدّولة العربيّة راجع إلى تعطيلها للشّريعة، وأنّ الخلاص يقتضي بإعادة بناءها وفق الأطرّ الدّينيّة؛ أي ما تنصّ عليه الشّريعة الإسلاميّة، طارحا أنموذج الدّولة الإسلاميّة أو دولة الخلافة. ولكنّ هذا الاتّجاه عرف تطوّرًا ملحوظًا في مفاهيمه وأطروحاته، وتصوّراته السّياسيّة؛ وبخاصّة مع ظهور التّيار الإسلاميّ التّنويريّ في تبنّيه لمقولة الدّولة المدنيّة الدّيمقراطيّة في ضوء الخبرة التّاريخيّة الإسلاميّة، وخبرات الأمم الأخرى، مع التّجديد التّنويريّ في التّراث، والإبداع في الحلول العلميّة لمشاكل الحاضر، وقضاياه وإشكالاته.

ولقد انقسم هذا الاتّجاه بدوره إلى ثلاثة اتّجاهات:

1- اتّجاه يحصر نموذج الدّولة الإسلاميّة في شكل الخلافة أو السّلطانيّة.

2- اتّجاه يسعى إلى أسلمة الدّولة الوطنيّة الحديثة، أي إضفاء الشّرعيّة الدّينيّة على هياكل المؤسّسة البيروقراطيّة.

3- اتّجاه يتبنى مفهوم الدّولة الحديثة، ونمط العقلنة السّياسيّة الّتي تقوم عليها من منطلق تصوّرها الإجرائيّ

* : مفهوم ظهر في الأدبيّات الغربيّة لتشير إلى ذلك الكيان الّذي يقيمه المدنيّون وليس الجيش، على أساس التّراضي بينهم، ووفق قواعد أبدعوها بأنفسهم.

الأدائيّ، الّذي لا يتناقض جوهريّا مع المرجعيّة الإسلاميّة، بل يقبل جميع المقاربات القيميّة[1].

وبين الاتّجاه الأوّل والثّاني تبلورت أزمة بناء الدّولة العربيّة بالرّغم من ظهور بعض المفكّرين الّذين حاولوا التّأسيس للتّصالح بين النّظم العلمانيّة وممارسات التّديّن الإسلاميّ، بنوع من الاستيعاب النّظريّ والمنهجيّ والعلميّ، على غرار طارق رمضان [2]. وما دعا إليه المفكّر الرّاحل عبد الوّهاب المسي زي من التّمييّز بين العلمانيّة الشّاملة الّتي تستند إلى أرضيّة حضاريّة وتصوريّة منافيّة للدّين، أسّستها العقليّة الماديّة، والنّزعة الصّراعيّة الدّاروينيّة، وذلك ضمن أفق حداثيّ جديد يستخدم عدّة نظريّات ومنهجيّات رصّينة هي أقرب إلى أدبيات اليسار الأوروبيّ، واتّجاهات العولمة البديلة، وبين العلمانيّة الجزئيّة الّتي لا تتصادم عقائديّا مع ثوابت الدّين[3]. بحيث فات الخطاب الإسلاميّ والخطاب العلمانيّ وتياراتها المتعدّدة الاستفادة من أطروحات المفكّرين السّابقيّن الذّكر–المسيري وطارق رمضان– وما تطرحها من آفاق ثوريّة في التّفكير الإبداعيّ والتّطوير المنهجيّ، والنّموذجيّ لبناء الدّولة.

أمّا محمّد عابد الجابري فيرجع مشكلة علاقة الدّين بالدّولة في الدّول العربيّة، وإشكاليّة بناء الدّولة ما بين الدّينيّة والمدنيّة إلى عدم تبيئّة هذه العلاقة، تبيئّة ملائمة في الواقع العربيّ الفكريّ، والحضاريّ لكي تصبح معبّرة بالفعل عن همومه، وتطلّعاته، وليس هموم وتطلّعات الواقع لأوروبيّ الّذي نقلت منه[4].

إنّ المشكلة الرّئيسيّة الّتي تعيق الخطاب الإسلاميّ هي ضعف اشتغاله بمفهوم الدّولة وكيفيّة بناءها. كما أنّ المشكلة الرّئيسيّة الّتي تعيق الخطاب العلمانيّ هو غيّاب مفهوم السّياسة كنشاط متميّز عن الدّولة، أو عن الصّراع من أجل السّلطة، وهو ما أدى بالعلمانيّين إلى الخلط بين علمنة الدّولة وعلمنة المجتمع، وهو ما أدى إلى تعميق المفهوم العقائديّ لدى الاتّجاه المغاربيّ–الإسلاميّ. ولقد ألقى هذا الانقسام بظلاله على الدّول العربيّة الحديثة، حيث تعثّرت كلّ مساعي بناءها بطريقة ديمقراطيّة تجمع فيها كلّ التّيارات السّياسيّة. ولقد أصبح هذا الانقسام جليّا أثناء ثورات الرّبيع العربيّ، حيث ظهرت التّيارات الإسلاميّة بقوّة، وحاولت الوصول للسّلطة بعد عقود من النّفي والتّرهيب من الأنظمة الحاكمة في الدّول العربيّة، حيث ازدادت حدّة التّنافس بين حزب النّهضة التّونسيّ والأحزاب العلمانيّة حول السّلطة بدولة تونس. أمّا دولة مصر فشهدت ميلاد جدليّة الفوضى بالإسلاميّين أم الاستقرار بالجيش والعلمانيّين، حيث لم يتجرّع العلمانيّين بمصر وصول الإخوان المسلمين للحكم في أوّل انتخابات نزيهة، حيث عملوا على تنظيم مظاهرات معادية للسّلطة، وكذلك العمل

---

[1]– سليمان بونعمان، أسئلة دولة الرّبيع العربيّ، المغرب، مركز نماء للبحوث والدّراسات، 2012، ص: 108–110.

[2]– للمزيد أنظر: Tariq ramadan, des musulmansdans la laicité: responsabilités et daroits des musulmansdans les sociétésoccidentales, 1988.

[3]– عبد الوّهاب المسيري، العلمانيّة الجزئيّة والعلمانيّة الشّاملة، مصر، دار الشّروق، 2002، ص: 320.

[4]– عابد الجابريّ، الدّين والدّولة وتطبيق الشّريعة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1996، ص 101–102.

على نشر الفوضى ممّا فتح المجال أمام الجيش للتّدخّل عبر انقلاب عسكريّ في عام 2013، واضعًا حدًّا لحكومة الإسلاميّين. أمّا دولة ليبيا فشهدت انهيارًا؛ وهذا بسبب الصّراع حول السّلطة بين الإسلاميّين المتطرّفين وبين الأحزاب العلمانيّة الّتي تدعو إلى إقامة دولة مدنيّة بدل الدولة الإسلاميّة الّتي يدعوا إليها التّيار الإسلاميّ فيها.

إنّ ما لم تستوعبه التّيارات الإسلاميّة والعلمانيّة بالدّول العربيّة، هو أنّ المشكلة الّتي تطرقها السّياسة العربيّة أصعب من مسألة الصّراع على الحكم وتوزيع السّلطة، فالأزمة ليست في التّناقض الحتميّ بين الدّولة والدّين بقدر ما هي تعبير تاريخيّ عن إفلاس الدّولة الوطنيّة، وانهيار السّياسة العربيّة الحديثة الكامنة في أصل تكوينها ونشأتها، وافتقارها لأيّ قاعدة تاريخيّة ولا هويّة حضاريّة، وأصبحت الحقيقة الأخلاقيّة الوحيدة للدّولة العربيّة هي الإعالة العامّة؛ ولذلك فإنّه من الصّعب بناء دولة عربيّة تقوم على الإجماع السّياسيّ بين كلّ التّيارات على أرضيّة فكريّة مستوردة ومبنيّة على قواعد فاقدة للمعنى، ولا يمكن الرّهان على بناء مضمون عقديّ للدّولة من خلال الوعيّ بأنّ حتميّة الانحيازات الفكريّة والحضاريّة المستلهمة من تراث وقيّم، وذاكرة وثقافة المجتمع مسألة في غاية الأهمّية، ويكون التّدافع حولها عبر المجتمع، وتكون الدّولة عاكسة إجرائيّة لهذا التّدافع، ونتيجة لما ستقرّره الإرادة الحرّة للجماعة عبر الآليات الدّيمقراطيّة الحقيقيّة[1].

2- أنموذج الدّولة ضد الأمّة: لم يكن سبب انقلاب معادلة مجتمع قوي وفاعل، ودولة شبه ضعيفة وقليلة التّدخّل في شؤون المجتمع نحو مجتمع ضعيف جدًّا، ودولة قويّة متحكّمة بالمجتمع عرضيًّا بلجوء نتيجة تراجع حضاريّ طويل، كما كان ثمرة بوادر الهزيمة الدّاخليّة للأمّة العربيّة أمّام انتصار قيّم الغرب. حيث أدّى التّحوّل المفاجئ من الأنموذج التّاريخيّ الحضاريّ للدّول العربيّة إلى الأنموذج الحداثيّ المشوّه، إلى فقدان المجتمعات المسلمة الحديثة لخبراتها التّاريخيّة، واعتمادها على مؤسّسات تمّ تطويرها في رحم ثقافة ذات تجربة متميّزة فكانت النّتيجة تفكيك المؤسّسات التّقليديّة، والفشل في توطين المؤسّسات الحديثة في نماذج الدّول العربيّة الحديثّة، الّتي تبنّت قيم العلمنة ومنطق الاستبداد من جهة والسّطو على كلّ المساحات المجتمعيّة الفاعلة وأشكال التّعبير التّحرّريّ من جهة أخرى، فيظلّ هندسة هشّة لديمقراطيّة شكليّة، ودولة مركزيّة مهيمنة[2].

لقد فرضت الدّولة الحديثة سلطاتها على حساب مناطق نفوذ وسلطات الكيانات الفرعيّة، وعلى حساب أدوارها واستقلالها النّسبيّ؛ أي أنّ الدّولة أصبحت تقتصّ كلّ سلطة من المجتمع، حيث لم تكن تلبي حاجاته وتقوم بالأدوار الّتي يعجز عن القيام بها، بل قامت باحتكار كلّا الأدوار وحلّت محلّ المجتمع، تغتصب كلّ

---

[1]- برهان غليون، نقد السّياسة: الدّولة والدّين، ط 4، بيروت، المركز الثّقافي العربيّ، 2007، ص 460.

[2]- سليمان بونعمان، مرجع سابق الذّكر، ص 66-68.

سلطاته واختصاصاته، وكلّ أدواره. كما أنّ الدّولة الحديثة الموروثة عن الاستعمار لم تحاول استعادة الرّوح الحضاريّة الّتي سعى الاستعمار إلى تفكيكها لدى المجتمعات المحليّة، لتشكّل امتدادًا عميقا لتقاليدها وأعرافها، وقيّمها. بل عملت في بعض الأحيان عل الاستغلال السّيئ لتراث مجتمعاتها من أجل إضعافها وبالتّالي بسط نفوذها أكثر، إنّ محاولة استيراد الدّولة كنموذج للحداثة تمّ في زمن التّراجع الحضاريّ النّاهض هو ما يفقدها أساليب مواجهة العصر وما يطرحه من مستجدّات، والقدرة على التّجديد والابتكار، ممّا يجعلها عاجزة عن تقديم نماذج جديدة مستمدّة من الموروث الحضاريّ الخاص بها ممّا أدى إلى حالة فراغ حضاريّ أدى بدوره إلى تبنّي أنموذج الدّولة المستوردة، الّذي يعدّ نمطًا مشوّها عن الأنموذج الغربيّ الّذي لا يتناسب مع القيّم الحضاريّة للأمّة العربيّة، ولا مع خصوصيّات البيئة العربيّة. وهو ما أفرز دولة تستحوذ على كلّ شيء مقابل مجتمع تابع دون صلاحيّات حقيقيّة[1].

الظاهرة الّتي يجب الالتفات إليها هي أنّه بينما نشأت المؤسّسات اللّيبراليّة الدّيمقراطيّة في الدّول الأوروبيّة الحديثة بفعل تطوّرها الدّاخليّ، وبالموازاة مع نشوء وتطوّر الدّولة نفسها، ما أدى في نهاية المطاف إلى ظهور مجتمع مدنيّ مستقلّ عن المجتمع السّياسيّ، نجد أنّ الدّول العربيّة الحديثة والّتي تمّ استيرادها هي الّتي أنشأت لنفسها المؤسسات الّتي تحتاج إليها، وهي الّتي تمنحها السّلطة والنّفوذ. أمّا المضمون الدّيمقراطيّ اللّيبراليّ لهذه المؤسّسات فقد امتصّته الدّولة لأنّها لم تكن تتحمّل قيام مؤسّسات حقيقيّة مستقلّة تزاحم المؤسّسات الّتي تتكوّن منها السّلطة والآتية إمّا من الحزب المسيطر، أو من الجيش[2]. إنّ ديمقراطيّة الوطن العربيّ يمثّل استثناء في العالم، حيث يرى كلّ من باتريستيا ومايكل كوك –مستشرقيّن انكليزيّين– أنّ صعوبة تحوّل الدّول العربيّة إلى الديمقراطيّة راجع غياب العلاقة المستقرّة بين المجتمع والدّولة، و يرى مايكل كوك أنّ المجتمع العربيّ أقرب إلى حدوث الفوضى من التّحوّل نحو الدّيمقراطيّة وتحقيق الاستقرار، وهذا راجع إلى الغياب السّياسيّ لهياكل قادرة على ملئ الفضاء السّياسيّ والاجتماعيّ، الموجودة بين الدّولة والمجتمع وغياب مؤسّسات المجتمع المدنيّ الّتي تعتبر الوسيلة الأساسيّة للتّواصل. بينما حاول الباحث هول وايكنبري في "كتابه الدّولة" شرح السّبب أنّ المجتمع المدنيّ في الغرب منع الدّول من تطوير سلطات استبداديّة، وفي الوقت نفسه عملت الدّول الغربيّة على بناء مجتمعات مدنيّة قويّة عكس الدّول العربيّة، الّتي كانت عاجزة عن تطوير مجتمعات مدنيّة ومستقلّة، وهذا راجع إلى ميل هذه الدّول إلى الاستبداد والتّسلّط، وعدم التّعاون مع المجتمع أو تنظيمه وهو ما يؤدي في النّهاية إلى غياب القدرة على بناء دول ديمقراطيّة في الوطن العربيّ[3].

3– **طبيعة الأنظمة العربيّة وهندسة الاستبداد:** إنّ ضباط الجيش الّذين استولوا على الحكم خلال خمسينات

---

[1]– سليمان بونعمان، مرجع سابق الذّكر، ص 70.

[2]– محمّد عابد الجابريّ، الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، اليونسكو، 1996، ص 09.

[3]– ميشل تيموتي، الدّيمقراطيّة والدّولة في العالم العربيّ، (تر: بشير السّباعي)، القاهرة، الهيئة المصريّة للكتاب، 2005، ص 29–30.

(50م) وستّينات (60م) القرن العشرين (20م)، استلهموا حكمهم بتأميم موجودات الدّولة الكبرى (النّفط، قناة السّويس، الغاز)، ووزّعوا الأراضي على الفقراء. وقد تبنّى هؤلاء القادة أجندات علمانيّة واشتراكيّة، وقوميّة. وكانوا منبهرين بأنموذج الدّولة السّوفييتيّة خلال فترة حكمهم فقد مسكوا الدّولة بيد من حديد، حيث قاموا أوّلًا بتصفيّة المعارضين لهم، سواءٌ من داخل الجيش أومن خارجه، كما قاموا بتقويّة الجيوش، وتضخيم الإنفاق العسكريّ، وبخاصّة ما يتعلّق بشراء الأسلحة السّوفيتيّة، وهذا بهدف حماية وجودهم من جهة؛ ومن جهة أخرى الحفاظ على سيّادة الدّول الّتي يحكمونها، ومباشرة الحروب القوميّة مع إسرائيل (1967، 1973). قد بلغت الانقلابات العسكريّة أرقامًا قياسيّة خلال الخمسينات (50م) والسّتينات (60م)، حيث خلال هذه الفترة فاز أصحاب الولاءات الطّائفيّة والقبليّة، إلى جانب العلويّين الّذين سيطروا على الجيش والحكم في سوريا إلى السنّة الّذين هيمنوا على العراق (صدام حسين)، إلى حاكم ليبيا (معمر القذافي)، إلى حكام الجزائر (بومدين)...حتى صارت المؤسّسة العسكريّة قوّة مركزيّة فاعلة في العالم العربيّ[1].

لقد عمل النّظام الّذي تحكمه القوّة العسكريّة على الإمساك بزمام السّلطة، والجيش، والحزب الواحد، وفرض سيطرته الكاملة على الدّولة والمجتمع معًا، ولقد ساهمت المصالح الغربيّة الاقتصاديّة والإستراتيجية (خاصّة النّفط) على رعاية هذه الأنظمة الاستبدادية، ممّا أدى إلى تكوين البيروقراطيّات العسكريّة بدل الدّيمقراطيّات الشعبيّة بالدّول العربيّة.

لقد مثّلت أنظمة الاستبداد العربيّة بحلول القرن 21م بعض أقدم الدّيكتاتوريّات بالعالم، فقد حكم زين العابدين بن علي تونس مدة 25 سنة، أمّا حسني مبارك فقد دام حكمه 30 سنة، إلى جانب حكم عبد الله صالح لليمن الّذي دام 33 سنة، أمّا حكم القذافيّ لليبيا فدام 43 سنة، إلى جانب حكم عائلة الأسد في سوريا الّتي مازالت باقيّة إلى الآن. والمعروف أنّ الأنظمة الدّيكتاتوريّة العربيّة لا تنتهي إلّا بالموت (بومدين، حافظ الأسد،جمال عبد الناصر) أو الانقلاب العسكريّ، أو الثّورات ، أو التّدخّلات الخارجيّة (صدام حسين). هذا إلى جانب الأنظمة الملكيّة في كلّ من: المغرب، دول الخليج، وهي أنظمة لها جذور تاريخيّة طويلة لكن بدل أن تكون ملكيّات تملك ولا تحكم على غرار الملكيّات الغربيّة، فهي ملكيّات تسلّطيّة على شاكلة غيرها من الأنظمة الدّيكتاتوريّة. لقد تراوحت الأنظمة العربيّة بين الأنظمة التّسلّطيّة المنغلقة (نظام القذافي في ليبيا النّظام الجزائريّ في عهد بومدين، النّظام العراقيّ في عهد صدام حسين، النّظام السّوريّ)، والأنظمة الديكتاتورية المنفتحة بعد موجة التّحوّل اللّيبراليّ الّتي شهدها العالم العربيّ ابتدءا من الثمانينات وذلك من خلال إقرار التّعدّديّة، والّتي سمحت بنوع من التّعدّديّة السّياسيّة والحزبيّة، وحرّية التّعبير المعتدلة على غرار

[1]– مروان بشارة، العربيّ المتخفي، ط01، مركز الجزيرة للدّراسات، مع دار العربيّة العلوم ناشرون، 2013، ص 40–42.

الجزائر، مصر، المغرب تونس، البحرين الكويت)، ولكنّها لم تسمح بتغيّير الأنظمة، ولا بتقاسم السّلطة[1]. ما يميّز الأنظمة العربيّة هو جمع السّيطرة على السّلطة، والجيش، والاقتصاد، مع فارق القوّة بين الدّول والمجتمع. وبالنّظر إلى قوّة النّظام وتغلغله في كلّ مؤسّسات الدّولة: (الأمنيّة، العسكريّة، السّياسيّة الاقتصاديّة). فقد أصبحت خطوط الفصل بين الدّولة والنّظام غائبة، حتى أصبح التفريق بين مقولتيّ "نظام داخل دولة" أو "دولة داخل نظام" صعبة جدًّا. لقد برر الزّعماء العرب (من ملوك وعسكريّين) تمسّكهم بالسّلطة بالتّهديدات الأجنبيّة للدول العربية وبخاصّة الحرب الدّائمة مع إسرائيل، تهديدات إيران، التّدخّلات العسكريّة الخارجيّة خاصّة الأمريكيّة، وبذرائع داخليّة كمحاربة الإرهاب، والحركات الأصوليّة. رغم أنّ الدّساتير في الدّول العربيّة –معظمها– تنصّ على نظام الفصل بين السّلطات، إلّا أنّ السّلطة التّنفيذيّة قد بسّطت نفوذها واستولت على كلّ السّلطات والصّلاحيّات، حتى أصبح البرلمان والسّلطة القضائيّة مجرّد سلطات شكليّة ذات صلاحيّات وهميّة، في دولة لا يملك المجتمع أية سلطة، أو وزن مع الغياب التام لمجتمع مدنيّ حقيقيّ قادر على تمثيل المواطنين وحمايتهم في ظلّ الانتهاكات الّتي ترتكب في حقّ الشّعوب العربيّة سواء الجسديّة باسم محاربة التّطرّف والإرهاب، أو النّفسيّة كالبطالة والفقر.

فقد أصبحت خطوط الفصل بين الدّولة والنّظام غائبة، حتى التّقريب بين مقولتيّ "نظام داخل دولة" أو "دولة داخل نظام" صعبة جدًّا. لقد تزعزع الزّعماء العرب (من ملوك وعسكريّين) تمسّكهم بالسّلطة، وبدكتاتوريّاتهم بالتّهديدات الأجنبيّة، وبخاصّة الحرب الدّائمة مع إسرائيل، تهديدات إيران، التّدخّلات العسكريّة الخارجيّة خاصّة الأمريكيّة، وبذرائع داخليّة كمحاربة الإرهاب، والحركات الأصوليّة. رغم أنّ الدّساتير في الدّول العربيّة –معظمها– تنصّ على نظام الفصل بين السّلطات، إلّا أنّ السّلطة التّنفيذيّة قد بسّطت نفوذها واستولت على كلّ السّلطات والصّلاحيّات، حتى أصبح البرلمان والسّلطة القضائيّة مجرّد سلطات شكليّة ذات صلاحيّات وهميّة، في دولة لا يملك المجتمع أية سلطة، أو وزن مع غياب المجتمع المدنيّ الحقيقيّ القادر على تمثيل المواطنين، وحمايتهم في ظلّ الانتهاكات الّتي ترتكب في حقّ الشّعوب العربيّة، سواء الجسديّة باسم محاربة التّطرّف والإرهاب، أو النّفسيّة كالبطالة، والفقر.

إنّ إقامة نظام ديمقراطيّ حقيقيّ في أيّ دولة عربيّة، يتطلّب إعادة بناء النّظام من جذوره، عبر القضاء على كلّ معالم الأنظمة القديمة، وتنصيب أنظمة جديدة عبر انتخابات حرّة ونزيهة، تمثّلها نخب ذات ثقافة مدنيّة عاليّة، ووعيّ كبير بالدّيمقراطيّة ومبادئها.

4- **المؤسّسة العسكريّة والسّياسيّة في الدّول العربيّة:** لا توجد تحليلات لتدخّل المؤسّسة العسكريّة أو القوّات المسلّحة في العملية السّياسيّة للدّولة، إلّا في حالات الانقلابات العسكريّة أو الأنظمة الّتي تنتج عنها

[1]– مروان بشارة، مرجع سابق الذّكر، ص: 43.

في إطار توجّه نظريّ وأيديولوجيّ. قدّم بعض علماء السّياسة نماذج لتدخّل المؤسّسة العسكريّة في العملية السّياسية للدّولة على غرار نورد لينجز وغاموس بيرلموتر اللّذين قاما بتصنيف هذا التّدخل وفق أنموذجين:

أ- **الأنموذج الوسيط:** يتميّز بتدّخل المؤسّسة العسكريّة في العمليّة السّياسيّة من خلال:

- قبول النّظام السّياسيّ القائم، ومقاومة أي محاولة لإحداث تغييرات على نظام الحكم أو على مستوى بنية السّلطة السّياسيّة؛ ذلك أنّ دور المؤسّسة العسكريّة يقوم على أساس إيديولوجيّ مضاد للتّغيير باعتبارها جزء من السّلطة، وأداة ضبط في نفس الوقت وفق هذا الأنموذج، فإنّ المؤسّسة العسكريّة لا تتدخّل علنا للاستيلاء على السّلطة إلّا في حالة وجود ما يهدّد أمن وسيادة الدّولة، ولكن سرعان ما يعود أفرادها إلى الثّكنات حالما ينتهي عارض التّدخل مع إعادة تسليما لسّلطة للجهات المدنيّة.

- تعمل المؤسّسة العسكريّة من وراء الكواليس كجماعة واحدة للضّغط على السّلطة إزاء نفوذها ومصالحها كما أنّها عادة ما تكون وراء وصول شخصيات معيّنة إلى السّلطة وذلك عبر تزكية القيادات السّياسيّة، الّتي تكفل للجيش مصلحته ونفوذه. فإذا وفّق هذا الأنموذج تتحوّل الدّولة إلى جمهوريّة عسكريّة، ويتحوّل الجيش إلى جيش جمهوريّ كما أنّه كلّما كثرت تهديدات الأمن القوميّ للدّولة أو كانت في حالة حرب ازداد حجم تغلغل المؤسّسة العسكريّة في الحياة السّياسيّة لتلك الدّولة، وهذا ما أطلق عليه غابرييل ألموند اسم "دولة القلعة".

ب- الأنموذج الحاكم: وهو على عكس الأنموذج الأوّل، حيث تخرج المؤسّسة العسكريّة عن دورها التّقليديّ كمؤسّسة حامية للنّظام، ليتّخذ الطّابع التّدخليّ بهدف إسقاط النّظام والاستيلاء على السّلطة، ويكون ذلك عند الحالات التّالية:

- عندما يفقد النّظام الحاكم شرعيّته، ويبدأ الشّعب بالثّورة عليهم مّا يؤدي بالدّولة إلى حالة فوضى، ممّا يستدعي المؤسّسة العسكريّة للتّدخل لإعادة الاستقرار إلى الدّولة.

- عند وصول حزب معين أو حركة سياسيّة لا ترغب المؤسّسة العسكريّة فيها، ممّا يؤدي بها للتّدخل لإبعادها عن السّلطة عندما تظهر لدى النّظام الحاكم نوايا بإبعاد الجيش عن السّلطة وحصر دوره في الدّفاع عن استقلال وسيادة الدّولة، ممّا يؤدي بالجيش للتّدخل حفاظا على مصالحه ونفوذه.

- إنّ المؤسّسة العسكريّة وفق هذا الأنموذج لا تتخلى عن السّلطة عند انتهاء العارض الّذي تدخّلت لأجله إنّما تبقى في السّلطة سواء عبر حكم عسكريّ، أو من خلال شخصيّة مدنيّة تخلّت عن مهامها العسكريّة وفي كلتا الحالتين يبقى الحاكم الفعليّ للدّولة هي المؤسّسة العسكريّة[1].

---

[1]- حسن دواجي، دور الجيش في صناعة القرارات بالدّول النّاميّة، وإشكاليّة العلاقة بين السّلطة والجيش، 2014، 17:57 سا، التّصفح يوم: 10-11-2015، www.maspolitiques.com.mas

– تضرب السّمة التّدخليّة للجيوش العربيّة في العملية السّياسيّة بجذورها في عمق التّاريخ العربيّ حيث كان أوّل تحرك عسكريّ عربيّ سنة بقيادة 19 أحمد عرابي بمصر، والّذي لم يخل من نزعة سياسيّة، وتدريجيّا بدأت الدّول العربيّة تشهد ظاهرة الانقلابات العسكريّة الّتي استهلّتها العراق بانقلاب بكر صدقي عام 1936 ثمّ محاولة عبدا لله الوزير في اليمن عام 1948، غير أنّ الضّباط السّوريّين احتلّوا صدارة المشهد الانقلابيّ بسلسلة الانقلابات العسكريّة، الّتي بدأت منذعام1949، كانقلاب الزّعيم، وأديب الشيشكلي، وسامي الحناوي وسرعان ما لحق الجيش المصريّ بالرّكب مع قيام الضباط الأحرار بانقلاب عام 1952، ليبلغ إجماليّ الانقلابات العسكريّة الّتي شهدتها الدّول العربيّة بين عامي 1936 و1970 بـ 41 انقلابا عسكريّا على غرار انقلاب بومدين بالجزائر (1965)، ومعمر القذافي في ليبيا، وزين العابدين بن علي في تونس. ولقد توالى على إثرها تدخّل الجيوش في العملية السّياسيّة في الدّول العربيّة بصور شتى تراوحت بين ممارسة الضغوط على النّخب الحاكمة للاستيلاء على سلطة التّهديد بالانقلاب، أو تقرير السّياسات والتّوجهات، أو تزكية القيادات، أو تغيير هياكل الدّولة وهويّتها[1].

– ما تجدر الإشارة إليه هو أنّه ابتداء من ثمانينات (80) القرن الماضي تغيّرا لأنموذج التّدخليّ للمؤسّسة العسكريّة العربيّة في العملية السّياسيّة، من الأنموذج التّدخليّ الّذي ميّزته الانقلابات العسكريّة إلى الأنموذج الوسيط؛ ذلك أنّه ابتداء من الثّمانينات (80) استطاعت الأنظمة الحاكمة في الدّول العربيّة، الّتي في معظمها وليدة المؤسّسة العسكريّة تمكّنت من إتقان فنون البقاء في السّلطة، ومنع الانقلاب عليه وهذا راجع إلى عدّة عوامل:

– تكوين مليشيات خاصّة بها تحت مسمّيات الحرس الجمهوريّ، أو الوطنيّ، أو القوّات الخاصّة، أو أجهزة الأمن، وربطها بشبكة من العلاقات والولاءات القبليّة والعائليّة، والموالين للسّلطة،ومنحها صلاحيات واسعة ممّا جعلها عنصر موازنة مع المؤسّسة العسكريّة كحالة (مصر وتونس)، أمّا في حالة ليبيا فإنّ الجهاز الأمنيّ الملحق بالرّئاسة يعتبر أقوى وأكثر وزنا من المؤسّسة العسكريّة.

– في ظلّ ضعف المجتمع المدنيّ أصبحت المؤسّسة العسكريّة في الدّول العربيّة أهمّ مؤسّسات الدّولة وأوسعها حجما، والمتلقي للقسط الأكبر من ميزانيات الدّولة بهدف التّسليح ومواجهة الاعتداء خاصّة في ظلّ تنامي الحركات الإرهابيّة.

– أضف إلى ذلك المنافسة الشّرسة لتبوء المراتب الأولى في ترتيب أقوى الجيوش العربيّة، لذلك أصبحت الدّول العربيّة كدول رفاه اجتماعيّ للمؤسّسات العسكريّة، وهذا من خلال المزايا والأجور والمنح والامتيازات الّتي تمنحها لها الأنظمة الحاكمة وذلك حتى تضمن ولاءها وبالتّالي عدم الانقلاب عليها.

---

[1]– بشير عبد الفتّاح، الأدوار المتغيّرة للجيوش في مرحلة الثّورات العربيّة، مجلّة السّياسة الدّوليّة، العدد: 184، مصر، مطابع الأهرام التّجاريّة، 2011، ص 47.

-إنّ عدم انخراط المؤسّسة العسكريّة العربيّة في الحروب ضد عدوّ خارجيّ بعد تكريس التّنازل العربيّ رسميا عن القضية الفلسطينيّة كقضية قوميّة عربيّة ابتداء من عام 1973، جعلها تتحوّل إلى شبه نخبة إداريّة بيروقراطيّة تجري وراء النّفوذ والمصالح، غير مهتمّة بالاحتراف العسكريّ*.

- الولاء الكبير الّذي تكنّه الأنظمة العربيّة للدّول الغربيّة خاصّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وعملها على تكريس نفوذها ومصالحها الإستراتيجيّة بالمنطقة العربيّة؛ ممّا أدى إلى عدم الحاجة للتّدخل الخارجيّ لإحداث انقلابات عسكريّة ضد الأنظمة الحاكمة العربيّة[1].

5- دور الحراسة العسكريّة خلال ثورات الرّبيع العربيّ:

5.1. الجيش التّونسيّ: لقد لعبت الجيوش العربيّة دورا حاسما خلال الثّورات العربيّة، وبيّنت بذلك قوّة علاقتها بالسّلطة وعمق دورها في العملية السّياسيّة، فالجيش التّونسيّ لقد لعب دورا كبيرا في إنجاح الثّورة التّونسيّة، وإسقاط النّظام الدّيكتاتوريّ، وهذا من خلال الموقف الحيادي الّذي التزامه خلال الثّورة حيث لم يتدخّل إلّا لحفظ الأمن والحيلولة دون انهيار الدّولة، ومنذ البداية لم يكن يبد أيّة نيّة للاستيلاء على السّلطة وفرض وصاية الجيش على الأمّة، واستغلال حالة الفراغ السّياسيّ الّتي أعقبت فرار الرّئيس بن علي للإمساك بزمام الحكم، وبالمقابل أعلن الجيش التّونسيّ أنّ الثّورة هي ثورة الجيش مثلما هي ثورة الشّعب، وأنّه هو حامي الدّولة والدّيمقراطيّة والشّرعيّة الدّستوريّة، وهو ماساهم إلى حدّ كبير في إنجاح الثّورة التّونسيّة[2].

5.2. الجيش المصريّ: إنّ الجيش المصريّ يختلف من حيث طبيعته وتكوينه وعلاقته بالسّياسة والسّلطة عن نظيره التّونسيّ بعد ثورة الضباط الأحرار 1952، توطّدت العلاقة بين الجيش والسّلطة، خاصّة وأنّ الرّؤساء الّذين حكموا مصر منذ ذلك التّاريخ جاءوا كلّهم من المؤسّسة العسكريّة، ويرى الخبراء السّياسيّون والإستراتجيّون على غرار أنور عبد المالك في كتابه مصر "أمّة عسكريّة" أنّ الجيش المصريّ لديه علاقة متفرّدة بالسّلطة، وأنّ التّجربة العسكريّة المصريّة تجربة خاصّة. لقد أتت ثورة يناير2011، في مصر لتمهد الطريق من جديد أمام المؤسّسة العسكريّة لاحتلال صدارة المشهد السّياسيّ المصريّ؛ بحيث إنّ السّيطرة الكاملة لقيادة مدنيّة على شؤون الدّفاع والجيش هي ديمقراطيّة لا يمكن قبولها من طرف الجيش، الّذي ألف لعب الأدوار البارزة في العمليّة السّياسيّة في مصر، وهو ما دفع به إلى الانقضاض على السّلطة منهيا بذلك أوّل تجربة ديمقراطيّة تشهدها مصر[3]؛ وذلك عن طريق انقلاب يوليو2013.

(*)- Profesionalism: عنوان كتاب هيتينغ، شرح فيه طبيعة أدوار الجيوش؛ وهي أن تبقى داخل بوتقة العمل العسكريّ الاحترافيّ وليس التّدخل في السّلطة لأجل المصالح والنّفوذ.

(1)- مندر سليمان، الجيش والسّياسة والسّلطة في الوطن العربيّ، 2004، www.m.aheuar.org>s.asp

(2)- بشير عبد الفتاح، مرجع سابق الذّكر، ص 09.

(3)- نفس المرجع، ص 10.

3.5. **الجيش اللّيبيّ:** للجيش اللّيبيّ أيضا وضعه الخاصّ به، فبعد الانقلاب الّذي قام به القذافي، عمل على تشكيل جهاز أمنيّ ملحق بنظام هو تحت قيادة أفراد أسرته والمقربين منه، كما عمل على تدريبه وتسليحه بأحسن ترسانة أسلحة مقابلا للتّسليح المحدود الجيش الرّسميّ، وهذا بسبب خوف القذافي من الانقلاب عليه. إنّ القوّة المحدودة للجيش اللّيبيّ مقارنة بالجيوش العربيّة الأخرى هو ما جعله غير قادر على حسم الأوضاع خلال الثّورة عن طريق إيقاف الصّراعات المسلّحة واسترجاع ترسانة الأسلحة من الثّوار، ممّا أثّر على استقرار ليبيا وعلى فرصها في بناء الدّيمقراطية.

من خلال دراسة علاقة المؤسّسة العسكريّة بالسّلطة في الدّول العربيّة والاطلاع على الدّور البارز الّذي تلعبه هذه الأخيرة في العملية السّياسيّة، والّذي بدت ملامحه جليّة خلال الثّورات العربيّة، تبيّن لنا الأهميّة البالغة للمؤسّسة العسكريّة كطرف فاعل في إنجاح أو إفشال العمليّة الدّيمقراطيّة بالدّول العربيّة.

المبحث الثّانيّ: الأسباب الخارجيّة لفشل الثّورات العربيّة

إنّ تحليل أسباب فشل الثّورات العربيّة في التّأسيس للدّيمقراطيّة لا يرتكز فقط على العوامل الدّاخليّة، ولكن أيضا على عوامل خارجيّة نابعة من المحيط الخارجيّ للدّول العربيّة.

إنّ العلاقات الدّوليّة اليوم قائمة ومبنيّة على القوّة والمصلحة، وأنّ الدّول الكبرى تتنافس في ما بينها لأجل زيادة نفوذها، وتكريس مصالحها الإستراتيجيّة في عدّة مناطق حول العالم. وتعتبر المنطقة العربيّة أكثر هذه المناطق اختراقًا من قبل الدّول الكبرى؛ وذلك نتيجة عدّة عوامل منها:

- الموقع الإستراتيجيّ.
- وجود الكيان الإسرائيليّ بالمنطقة.
- امتلاكها لكمّ هائل من النّفط والغاز؛ اللّذان يعدّان سلعتين إستراتيجيتين للاقتصاد العالميّ.
- اعتبار المنطقة العربيّة قلب الصّراع الحضاريّ مع القوى الغربيّة.

وعلى خلفية ذلك فقد أصبح العامل الخارجيّ له تأثيره الكبير على التّطوّرات الحاصلة بالمنطقة، ومنها الثّورات العربيّة. فلقد لعبت القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة دورًا كبيراً في إفشال المشروع الدّيمقراطيّ، الّذي يمكن أن تشكّله كيانات ديمقراطيّة في الدّول العربيّة على مصالح الدّول الكبرى بالمنطقة.

1- الشّرق الأوسط والمصالح الإستراتيجيّة الأمريكيّة: بعد غزو العراق أشار برجنسكي إلى أنّ سيطرة أمريكا على إنتاج النّفط في الشّرق الأوسط يمنحها تفوّقا على الاقتصاد الأوروبيّ والآسيويّ، اللّذان يعتمدان كذلك على صادرات الطّاقة من نفس المنطقة، كما أشار جورج كنان – مخطّط إستراتيجيّ أمريكيّ– إلى أنّ السّيطرة على موارد منطقة الشّرق الأوسط والخليج سوف يمنح الولايات المتّحدة الأمريكيّة قوّة التّفوّق على من يزاحمها صناعيّا.

إذا استطاعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أن تحتفظ بسيطرتها على العراق الّذي يملك ثاني أكبر احتياطي نفطي معروف بالعالم، والواقع في قلب امتدادات الطّاقة الرّئيسيّة للعالم، فمن شأن ذلك أن يعزّز إلى حدّ بعيد سطوة واشنطون الإستراتيجيّة ونفوذها الحاسم في العالم.

لقد نشرت شركة "إكسون مبيل" –مقالًا معنونا– "استشراف الطّاقة"، مشهد عام 2030، حيث تنبّأت فيه بأنّ إنتاج النّفط في الدّول خارج منظمة OPEC، سوف يتناقص بعد 2010، وأنّ التّنقيب عن النّفط خارج دول هذه المنظّمة مثل المنطقة القطبيّة، أو الرّمال النّفطيّة الكنديّة؛ هي مشاريع غير قابلة للتّنفيذ، وبالتّالي فإنّه سيصبح لدى أمريكا بديل واحد هو الضّغط على دول منظمة OPEC، وعلى وجه الخصوص دول الشّرق الأوسط في المقام الأوّل بزيادة الإنتاج ممّا يفتح المجال أمام الشّركات النّفطيّة الكبرى الّتي تملكها

الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتوسيع نفوذها لاستغلال (النّفط الشّرق الأوسطيّ)، على غرار شركة هالبرتون وشيفرون... خاصّة بالعراق، دول الخليج، ليبيا[1]... .

لقد نشرت الباحثة كاترينا دالكورا مقالًا حول أسباب زيادة تدخّل الولايات المتّحدة الأمريكيّة في دول الشّرق الأوسط، خاصّة في ولاية جورج بوش الثّانية (02)، حيث نرى أنّه من بين أسباب هذا التّدخل هو وضع يدها على المقدرات الاقتصاديّة لدول الشّرق الأوسط، واستغلالها من طرف الشّركات الأمريكيّة.

2- الإمبرياليّة الأمريكيّة في إفريقيا: ما يجب الإشارة إليه هو أنّ نصف الدّول العربيّة تقع في قارة إفريقيا، وبالتّالي فإنّ الحديث عن إستراتيجيّة الهيمنة الأمريكيّة على الدّول العربيّة لا يجب أن تنحصر في الشّرق الأوسط، بل يجب أن تشمل الدّول العربيّة الواقعة في إفريقيا. لقد أعلنت إدارة بوش في 2006، أنّ إفريقيا تمثّل أولويّة إستراتيجيّة في الحرب على الإرهاب، ولقد اتّخذ الإستراتيجيّون الأمريكيّون الخطوات اللّازمة لتطبيق سياسة عسكريّة مركزيّة تشمل جميع أنحاء القارة، وهذا بغرض بسط نفوذ الإمبرياليّة الأمريكيّة وتكريس مصالحها الإستراتيجيّة بالقارة، وبالأساس بالدّول العربيّة فيها [2]. ولتحقيق ذلك قامت الإدارة الأمريكيّة بتشكيل منظّمة AFRICOM، الّتي سعت من خلالها للسّيطرة على (النّفط الإفريقيّ)، مصادر النّفط في القارة[3].

طوال العقد الأخير ظلّت شركات النّفط الكبرى تضخّ النّفط والغاز اللّيبيّ وتجني أرباحًا هائلة، تتمركز شركات النّفط في ليبيا أكثر من أيّ منطقة بالعالم، على غرار شركة أكسون مبيل، أوكسيدونتال بيترااليوم... وهي شركات أمريكيّة عملاقة حصلت على مساحات تنقيب واستغلال للنّفط تقدّر بألاف (1000) الهكتارات مع عقود ربح قدّرت بمليارات الدّلارات $. أمّا شركة هالبرتون وخلال فترة عمل وزير الدّفاع الأمريكيّ الأسبق "ديك تشيسي" مديرًا تنفيذيّا لها، قام بقيادة معركة شرسة لإحلال رفع العقوبات على ليبيا، ومساندة حكم القذافي؛ وذلك نظرًا للمصالح الّتي ستجنيها شركة هالبرتون من الاستثمارات النّفطيّة الضّخمة في ليبيا، وهو ما أدى إلى رفع العقوبات على ليبيا في 2004، ورفع من قائمة الدّول المارقة، كما منح القذافي شهادة البراءة من مفوضة حقوق الإنسان، وعدم القيام بأيّ هجوم على الكيان الإسرائيلي[4].

لقد عملت الإدارة الأمريكيّة من خلال منظمّة AFRIKOM على دعم ومساندة الأنظمة الاستبداديّة بالقارة وعلى رأسها الأنظمة العربيّة على غرار (مصر، ليبيا...)، والحلول دون قيام أيّ جهة مناوئة تحاول إسقاط

---

[1]- نعوم تشومسكي، الدّولة الفاشلة، (تر: سامي الكعكي)، بيروت، دار الكتاب العربيّ، 2007، ص 53- 54.

[2]- نفس المرجع، ص 81.

[3]- جيمس بيتراس، الثّورة العربيّة والثّروة المضادة أمريكيّة الصّنع، (تر: فاطمة نصر)، ط 1، القاهرة، مكتب سطور للنّشر، 2012، ص 14.

[4]- نفس المرجع، ص 87.

هذه المنظمة مقابل الحفاظ على النّفوذ الأمريكيّ بالمنطقة، وإمداد أمريكا بكلّ المعلومات الإستخباراتيّة حول كلّ ما يهدّد مصالحها الإستخباراتيّة.

لقد عملت الأنظمة العربيّة على تقديم دعوات استعمار لدولهم –Neo-colonization by invitation– وهذا من خلال تقديم أراضيها لبناء قواعد ومطارات عسكريّة أمريكيّة، والسّماح باستغلال أقاليمها الجويّة لضرب أنظمة معاديّة على غرار الحرب على العراق، وكذلك عقد صفقات أسلحة بمليارات الدّلارات لشراء الأسلحة وعتاد عسكريّ، ستستعمله هذه الأنظمة في حمايّة مصالحها وسلطتها من جهة، ولتكريس المصالح الأمريكيّة من جهة أخرى[1].

بالاستناد إلى تقرير صادر عن مكتب محاسبة الإنفاق العموميّ (GAO)، بعنوان "حاجة الدّول ووزارة الدّفاع لتقيّيم كيفيّة تحقيق برنامج التّمويل العسكريّ لمصر، أهداف السّياسة الخارجيّة والأمن القوميّ الأمريكيّ" بأنّ المساعدات الأمريكيّة لمصر ستساعد في تعزيز الأهداف الإستراتيجيّة الأمريكيّة في المنطقة، والّتي من بينها:

– سماح مصر للطّائرات العسكريّة الأمريكيّة باستخدام الأجواء العسكريّة المصريّة.

– منح أمريكا الحقّ في عبور باخراتها البحريّة لقناة السّويس مع توفير الحماية اللّازمة لها.

– إلزام مصر بشراء أسلحة أمريكيّة الصّنع، ومتابعة برنامج التّسليح المصري، وتدريب عناصر الجيش المصريّ، ممّا يجعل الإدارة الأمريكيّة على درايّة بكلّ التّطوّرات الحاصلة على مستوى القوّة المصريّة[2].

– تبادل المعلومات الإستخباراتيّة بين الأجهزة الأمنيّة المصريّة والأمريكيّة، ممّا يجعل أمريكا على دراية تامّة بكلّ ما يحصل في المنطقة، ممّا ساهم في حماية الأمن الأمريكيّ والإسرائيليّ معًا.

– العمل على تحويل العقيدة العسكريّة المصريّة من الحرب على إسرائيل إلى الحرب على الإرهاب من جهة وتكريس نفوذ المؤسّسة العسكريّة المصريّة من جهة أخرى.

إنّ مقارنة المساعي الأمريكيّة لنشر الدّيمقراطيّة في الدّول العربيّة في الواقع سيتبيّن لنا تناقضًا كبيرًا، حيث عملت الولايات المتّحدة الأمريكيّة كلّ ما في وسعها لوضع حدّ لما أسمته في أجندتها السّياسيّة بـ "خطر الدّيمقراطيّة بالدّول العربيّة"، نظرًا لما سيشكّله من خطر على مصالحها الإستراتيجيّة بالمنطقة، لذلك عملت على إفشال كلّ مساعي ومشاريع التّحوّل الدّيمقراطيّ الّتي حاولت الثّورات العربيّة تأسيسها.

3– المنطقة العربيّة والكيان الصّهيونيّ: اليهوديّة العالميّة هي منظّمة سريّة تتكوّن من مجموعة من رجال المال والاقتصاد، والمفكّرين الكبار من اليهود، والّتي تعود جذورها إلى 1789، خلال الثّورة الفرنسيّة

---

[1]– جيمس بيتراس، مرجع سابق الذّكر، ص 73.

[2]– عمار أحمد فايد، المعونة الأمريكيّة لمصر بين كامب ديفيد وثورة يناير، مصر، مركز الدّراسات والأبحاث، 2012، ص 17.

ثمّ تواصلت جهودها إلى غاية نجاحها في إقامة أوّل مؤتمر صهيونيّ –نسبة لجبل صهيون بأرشليم– وهو مؤتمر عالميّ جمع كبار الشّخصيّات اليهوديّة العالميّة، وذلك سنة 1897، بقيادة الدّكتور تيودور هزيزل وذلك في بازل السّويسريّة، وفي هذا المؤتمر وضع ما يسمى "بروتوكولات حكّام صهيون"؛ وهو عبارة عن مخطّط يتكوّن من 24 فصلًا، جمعت فيه عصارة التّفكير اليهوديّ الصّهيونيّ، ويهدف بالدّرجة الأولى إلى إقامة حكومة يهوديّة عالميّة بعد تخريب روسيا الأورثذكسيّة، وأوروبا الكاثوليكيّة، ثمّ الدّول العربيّة والإسلاميّة. ولكن بالتّدريج وذلك ابتداءً من السّبيّ البابليّ منذ 25 قرنًا إلى غاية هرمجدون الكبرى، حيث سيتمّ ترتيب الأحداث السّابقة ثمّ وضع الأحداث اللّاحقة حتى يتمّ في النّهاية تحقيق الغاية اليهوديّة.

لقد ركّزت البروتوكولات على اختيار أوّلًا وطن قوميّ لليهود، حتى يجتمعوا فيه ويؤسّسوا قوّتهم، وحكومتهم اليهوديّة، ووقع الاختيار على فلسطين على اعتبار أنّ اليهود بعد سبيّ بابل في القرآن الكريم في القرن الخامس (05) ق.م، استوطنوا أرض فلسطين، كما أنّ هيكل سليمان وقصر داوود –عليهما السّلام– موجودان فيها –حسب زعمهم– وبالتّالي فإنّ فلسطين تمثّل مركز الحضارة اليهوديّة، وقلب الصّراع الحضاريّ بين اليهوديّة العالميّة والإسلام، لذلك فقد عملت رؤوس منظّمة اليهوديّة العالميّة على غرار "كيش وانزمن وسوكولوف –صاحب كتاب الصّهيونيّة– على تنظيم الهجرة، والاستيطان في فلسطين إلى غاية إقامة دولة إسرائيل بفلسطين عام 1948[1]، ولكن يبقى المشروع الأكبر لليهوديّة العالميّة ليس إقامة دولة قوميّة لليهود فقط، إنّما هو إقامة المملكة اليهوديّة العالميّة بعد إبادة كلّ الحضارات الأخرى، خاصّة الإسلام في معركة تاريخيّة فاصلة، ستحدث في فلسطين "معركة هرمجدون الكبرى" وهذا ما نصّت عليه معظم بروتوكولات حكماء صهيون عددها 24 بروتوكول[2].

إنّ عرش الكيان الإسرائيليّ في المنطقة العربيّة، ومخطّطات اليهوديّة العالميّة، يعتبر من أهمّ أسباب تعثّر أيّ مشروع ديمقراطيّ في الدّول العربيّة، وهذا خوفا من اختلال ميزان القوى؛ وبالتّالي تهديد التّفوّق الإسرائيليّ بالمنطقة، وضياع حلم حكماء صهيون بإقامة الدولة اليهوديّة العالميّة.

***المحافظون الجدد وإسرائيل:** إنّ فهم المسار التّاريخيّ الّذي أدى إلى تهوّد المسيحيّة البروتستانتيّة هو المدخل الصّحيح لفهم السّياسة الأمريكيّة اتّجاه الدّول العربيّة بصفة عامّة، وفلسطين بصفة خاصّة؛ حيث ترجع القضيّة إلى ظاهرة تاريخيّة عميقة ضاربة الجذور في ديانة ومعتقدات المحافظين الجدد في أمريكا الّذين يرون أنّ إسرائيل مشروع إلهيّ لا يقبل النّقد والإدانة، فضلًا عن المقاومة. وباعتبار المحافظون الجدد يحسبون على التّيار البروتستانتيّ فهم يؤمنون بعودة المسيح، ولكن ذلك لن يتحقّق إلّا من خلال عودة اليهود

---

[1]– عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، ط 1، بيروت، دار الاستقلال للدّراسات والنّشر، 1996، ص 5–6.

[2]– نفس المرجع، ص 310.

إلى أرض الميعاد؛ أي فلسطين، ثمّ حدوث معركة كبرى هي "هرمجدون"، حيث سيفوز فيها اليهود وسيحكم المسيح الأرض، وبالتّالي ستقوم دولة اليهود العالميّة[1]، وبالتّالي فإنّ السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة اتّجاه الدّول العربيّة خاصّة الشّرق الأوسطيّة منها، اتّجهت نحو تكريس هذا الحلم خاصّة في ظلّ وجود لوبيّ صهيونيّ قويّ في كلّ مراكز السّياسة الأمريكيّة.

بين المصالح الأمريكيّة ومخطّط الدّولة اليهوديّة العالميّة ضاع المشروع الدّيمقراطيّ بالدّول العربيّة بفعل السّياسات الأمريكيّة؛ سواء بالقوّة النّاعمة كالمساعدات العسكريّة لمصر، أو بالقوّة الخشنة كالتّدخّل العسكريّ في العراق، كما أنّ الثّورات العربيّة لا يمكنها تأسّس الدّيمقراطيّة ما دامت السّياسة الأمريكيّة تحول دون ذلك.

[1]– فارس الأقصى، المحافظون الجدد قراءة واعية للأحداث، التّصفّح: 11سا و 14 د، www.muhamed.com

خاتمة

خاتمة:

إنّ الشّعوب العربيّة كانت ترغب من وراء الثّورات الّتي أشعلت فتيلها ابتداء من عام ألفين وأحدى عشر (2011) في كلّ من (مصر، وتونس، وليبيا) إلى إرساء وبناء نظم ديمقراطيّة حرّة تمكّنها في نهاية المطاف من بناء دول صاعدة وكيانات متطوّرة ، بعدما تحرّكت ضد أنظمة ديكتاتوريّة تسلّطية حكمت بيد من حديد الدّول العربيّة طوال عقود من الزّمن.

لقد كشفت موجة الثّورات العربيّة عن سقوط عدد من المُسلَّمات وحسمت العديد من الجدالات حول طبيعة ثقافة الشّعوب العربيّة المعادية للدّيمقراطيّة ، وأنّها شعوب لا تثور ضد استبداد حكامها ؛ وبالتّالي فإنّ ثورات الرّبيع العربيّ حسمت إلى حدّ كبير مقولة الاستثناء العربيّ.

إنّ الثّورات العربيّة قد أضافت الكثير إلى خبرات الثّورات العالمية ؛ خاصّة فيما يخصّ ت أثير ثورة المعلومات والاتّصالات في اندلاعها ، ودور الشّباب في تحريكها و إشعال شرارتها ، وعدم انضواءها تحت قيادات معروفة لها، كما شكّلت موجة الثّورات الّتي اجتاحت الوطن العربيّ المحرّك الرّئيسيّ للتّغيير السّياسيّ في الدّول العربيّة، حيث كشفت عن حقائق وأوجدت معطيات جديدة سوف يكون لها تأثيراتها (المباشرة وغير المباشرة، الآنية والمستقبلية) على التّطور السّياسيّ في الدّول العربيّة ، وعلى مستقبل العلاقات العربيّة – العربيّة– والعلاقات العربيّة الدّوليّة.

لقد أدّت الثّورات العربيّة إلى إسقاط نظم سياسيّة عديدة قادتها شخصيات فرضت سيطرتها بيد من حديد لمدة عقود على غرار الزّعيم اللّيبي معمر القذافي، والرّئيس التّونسيّ زين العابدين بن علي، والرّئيس المصريّ حسني مبارك، كما أجبرت عدّة أنظمة أخرى على تقديم تنازلات والقيام ب إصلاحات تفاديا للثّورات ؛ وبصفة عامّة جاءت الثّورات العربيّة لتأسيس لحقبة جديدة في التّطوّر التّاريخيّ للدّول العربيّة ألا وهي الموجة الرّابعة للتّحوّل نحو الدّيمقراطيّة بعدما استثنتها حقبة الموجات الأولى للتّحوّل الديّمقراطيّ.

ولكن بالمقابل وبالاعتماد على نتائج الثّورات العربيّة نجدها أنّها أثارت جملة من التّحديات والمعوّقات الّتي حالت دون تحقيقها للأهداف الدّيمقراطيّة الّتي جاءت أساسا لتحقيقها ، ومن بين التّحديات والمعوقات نجد:

1- الدّور السّياسيّ للجيوش العربيّة وعلاقتها بالسّلطة : حيث تعتبر شبكة المصالح والنّفوذ الّتي تربط المؤسّسة العسكريّة بالسّلطة في الدّول العربيّة أهمّ تحدّ يحول دون نجاح الثّورات العربيّة في التّأسيس لموجة جديدة من التّحول نحو الدّيمقراطيّة، وما انقلاب الجيش المصريّ على الشّرعيّة إلّا برهان قويّ على ذلك.

2- علاقة الدّين بالدّولة وجدلية بناء الدّولة المدنيّة أم الدّينيّة: إنّ الصّراع السّياسيّ بين الأحزاب الإسلاميّة والأحزاب العلمانيّة بالدّول العربيّة، الّذي بلغ ذروته خلال الثّورات العربيّة خاصّة بعد صعود

خاتمة:

الأحزاب الإسلاميّة للسّلطة في كلّ من (تونس ومصر) في أولى انتخابات نزيهة تشهدها هذه الدّول ، أصبح يشكّل عائقا أمام ميلاد استقرار التّجارب الدّيمقراطيّة بالدّول العربيّة.

أنموذج الدولة ضد الأمّة: إنّ الضّعف الّذي تعاني منه المجتمعات المدنيّة في الدّول العربيّة وتغلغل السّلطة داخل المجتمع مستولية بذلك على كلّ أدواره، جعل من مسالة بناء الدّيمقراطيّة غاية في الصعوبة.

3- التّحديات الأمنيّة والصّراعات المسلحة: إنّ تنامي التّيارات المتطرّفة والحركات الإرهابيّة الّتي تعاني منها العديد من الدّول العربيّة ، أصبح هاجسا لا يهدد فقط استقرار الدّول العربيّة ويعصف ب أمنها، وإنّما يهدد أيضا التّجارب الديّموقراطيّة الوليدة على غرار ما يحدث في تونس . كما أنّ الصّراعات السّياسيّة الّتي تشهدها ليبيا وتحوّلها في كثير من الأحيان إلى صراعات مسلّحة هو ما أدى إلى تحول ليبيا إلى كيان فاشل بدل التّحوّل إلى كيان ديمقراطيّ.

ولكن يظل العامل الخارجيّ تحدّ لا يمكن إغفاله؛ حيث تمثل مصالح الدّول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة في المنطقة العربيّة اكبر عائق أمام ميلاد تجارب ديمقراطيّة بالمنطقة ، نظرا لما ستشكله من تهديد على هذه المصالح

وفي الأخير نستنتج أنّه بالرّغم من أهميّة موجة الثّورات الّتي اجتاحت الدّول العربيّة ابتداء من زاوية تطلّعات الشّعوب العربيّة لبناء أنظمة ديمقراطيّة ، إلّا أنّ فشل هذه الثّورات بيّنت أنّ عملية التّأسيس للدّيمقراطيّة يتطلّب مجموعة من الشّروط أهمّها:

- صياغة عقد اجتماعيّ يجسّد التّوافق المجتمعيّ على مرجعيّة الدّولة ، ويؤسّس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، على أساس المواطنة وحقوق الإنسان ، وسيادة القانون، ووضع حدّ للفساد الذي تعاني منه الدّول العربيّة، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجيّة متكاملة الأركان خاصّة من النّاحية الاقتصاديّة ، حيث إنّ ثلاثية (الرّيع –الفساد–التّسلط) هو أحد أسباب فشل المشروع الدّيمقراطيّ بالدّول العربيّة.
- التزام الأحزاب السّياسيّة، والمجتمعات المدنيّة بالدّول العربيّة بلعب الدّور الأساسيّ في إرساء قواعد اللّعبة الدّيمقراطيّة من خلال الشّفافية، والمساءلة، والرّقابة.
- إعادة التّأسيس لعلاقة الجيش بالسّلطة من خلال الاعتماد على مبدأ حتى لا تتحوّل الثّورات العربيّة لمجرد قناة مرور من نظام ديكتاتوريّ الفصل بين السّياسيّ والعسكريّ والتزام المؤسسة العسكريّة بحماية واحترام قواعد اللّعبة الدّيمقراطيّة بالدّول العربيّة.
- الاعتماد على نشر الثّقافة الدّيمقراطيّة من خلال السّياسات التّعليميّة ، والسّياسات الإعلاميّة والدّورات التّثقيفيّة.

خاتمة:

– إنّ الشّعوب العربيّة تحتاج لاستكمال نضالها في سبيل الدّيمقراطيّة ، وذلك من خلال وضع قواعد البنيّة الأساسيّة لنظم سياسيّة واجتماعيّة جديدة ، حتى لا تتحوّل الثّورات العربيّة لمجرد قناة مرور من نظام ديكتاتوريّ إلى آخر.

ملاحق

1. ملحق خريطة الوطن العربيّ:

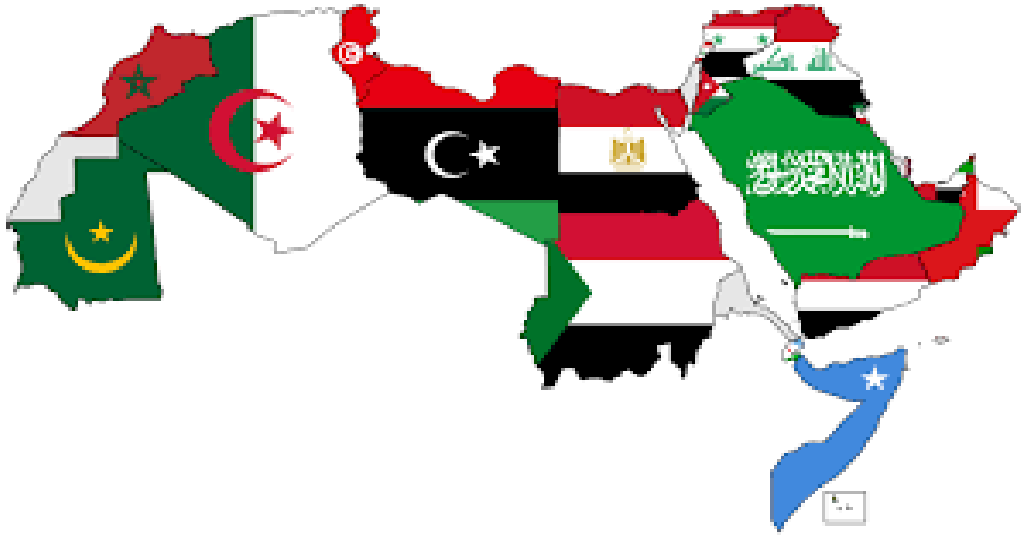

2. ملحق أحداث ثورات الرّبيع العربيّ:

2.1. أحداث الثّورة التّونسيّة:

صورة الرّئيس زين العابدين بن علي

صورتان لأحداث ثورة تونس

2.2. أحداث ثورة مصر:

صورة الرّئيس حسني مبارك

صورة محمّد مرسي

صورة عبد الفتاح السيسي

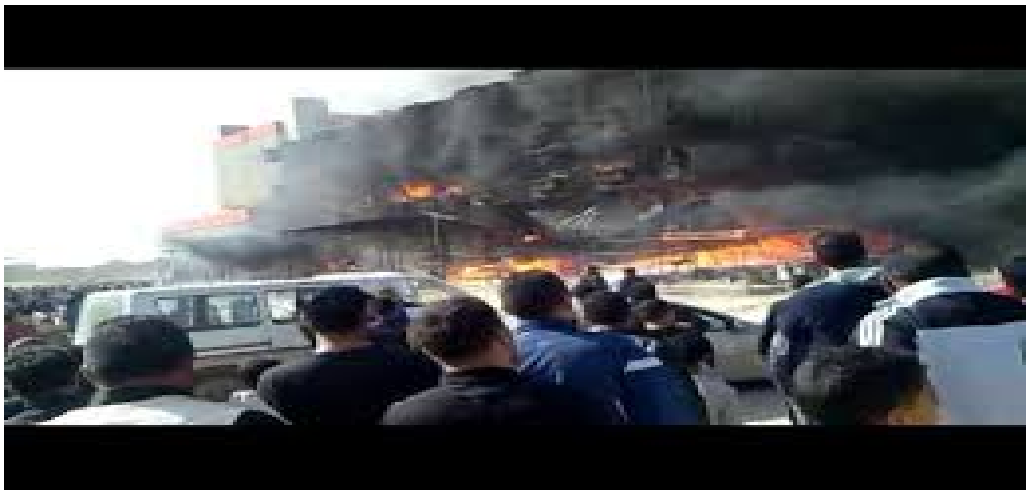

صورتان من أحداث مصر

2.3. أحداث ثورة ليبيا:

صورة الرّئيس اللّيبي معمر القذافي

صورتان لأحداث ثورة ليبيا

الفهـرس: **الصّفحـة:**

مقدّمـــــــة: ..... أ - ج

الفصل التّمهيديّ: مصطلحات ومفاهيم..... 01-10

الفصل الأوّل: ثورات الرّبيع العربيّ موجة رابعة للتّحوّل الدّيمقراطيّ..... 11-34

المبحث الأوّل: أنموذج الثّورة التّونسيّة..... 14-18

1. أسباب الثّورة التّونسيّة..... 14-16

2. أحداث الثّورة التّونسيّة..... 16-18

المبحث الثّاني: أنموذج الثّورة المصريّة..... 19-27

1. أسباب اندلاع الثّورة المصريّة..... 19-24

2. أحداث الثّورة المصريّة..... 24-27

المبحث الثّالث: أنموذج الثّورة اللّيبيّة..... 28-34

1. أسباب اندلاع الثّورة اللّيبيّة..... 28-30

2. أحداث الثّورة اللّيبيّة..... 31-33

3. اشتراطات المنهج..... 33-34

الفصل الثّاني: نتائج الثّورات العربيّة..... 35-52

المبحث الأوّل: الثّورة التّونسيّة بين السّير نحو إرساء الدّيمقراطيّة والتّحدّيات الأمنيّة.... 35-39

1. اهتزاز شرعيّة المؤسّسات الأمنيّة وغياب استقرار المؤسّسات الرّئيسيّة في الدّولة..... 37-38

2. محدوديّة قدرة الدّولة الدّوليّة على معالجة الملف الأمنيّ..... 38

3. اهتزاز ثقة المواطن في قوّات الأمن..... 38

4. مقاومة الإصلاح من جانب المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة..... 38

المبحث الثّانيّ: إجهاض الثّورة المصريّة وعودة الجيش إلى الحكم..... 40-46

1. مصر: الفوضى بالإسلاميّن..... 40-41

2. مصر: الاستقرار بالجيش..... 41-42

3. تاريخ علاقة الجيش بالسّلطة في مصر..... 42-43

4. عوامل قوّة علاقة الجيش بالسّلطة في مصر.....43-45
5. علاقة الجيش التّسليحيّة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة.....45-46
المبحث الثّالث: فشل الثّورة في ليبيا وانهيار الدّولة.....47-52
1. أسباب فشل الثّورة اللّيبيّة في بناء الديّمقراطيّة.....47-50
2. أزمة القبليّة وإشكالية الصّراعات المسلحة في ليبيا.....50-52
الفصل الثّالث: مصاعب التّحوّل نحو الدّيمقراطيّة.....53-68
المبحث الأوّل: الأسباب الدّاخليّة لفشل الثّورات العربيّة.....54-63
1. جدليّة الانقسام السّياسيّ حول الدّولة المدنيّة والإسلاميّة وآثره على مساعي التّحوّل الدّيمقراطيّ.54-56
2. أنموذج الدّولة ضد الأمّة.....56-57
3. طبيعة الأنظمة العربيّة وهندسة الاستبداد.....57-59
4. المؤسّسة العسكريّة والسّياسيّة في الدّول العربيّة.....59-62
5. دور الحراسة العسكريّة خلال ثورات الرّبيع العربيّ.....62-63
المبحث الثّاني: الأسباب الخارجيّة لفشل الثّورات العربيّة.....64-68
1. الشّرق الأوسط والمصالح الإستراتيجيّة الأمريكيّة.....64-65
2. الإمبرياليّة الأمريكيّة في إفريقيا.....65-66
3. المنطقة العربيّة والكيان الصّهيونيّ.....66-68
خاتمة: 69-71
ملاحق: 72-76

قائمة المصادر والمراجع

– الكتب:

أ– العربيّة:

1– الجابريّ محمّد عابد، الدّين والدّولة وتطبيق الشّريعة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1996.

2– الجابريّ محمّد عابد، الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، اليونسكو، 1996.

3– المسيري عبد الوّهاب، العلمانيّة الجزئيّة والعلمانيّة الشّاملة، مصر، دار الشّروق، 2002.

4– الجوجو حسن، التّعصب المذهبيّ والتّطرف الدّينيّ وأثرهم على الدّعوة الإسلاميّة، غزّة الجامعة الإسلاميّة (كليّة أصول الدّين)، مؤتمر الدّعوة الإسلاميّة ومتغيّرات العصر (17/16)، أفريل 2000.

5– بنعمان سليمان، أسئلة دولة الرّبيع العربيّ، المغرب، مركز نماء للبحوث والدّراسات، 2012.

6– بيتراس جيمس، الثّورة العربيّة والثّروة المضادة أمريكيّة الصّنع، (تر: فاطمة نصر)، ط 1، القاهرة، مكتب سطور للنّشر، 2012.

7– برينتون كرين، دارسة تحليليّة للثّورات ، (تر: عبد العزيز فهمي)، القاهرة، مطبوعات الفنيّة العامّة لقصور الثقافة، 2011.

8– بشارة مروان، العربيّ المتخفّي، ط 01، مركز الجزيرة للدّراسات، مع دار العربيّة العلوم ناشرون، 2013.

9– بشارة عزمي، الثّورة التّونسيّة المجيدة: بنية الثّورة وصيرورتها من خلال يوميّاتها، بيروت، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2012.

10– بشارة عزمي، الثّورة ضد الثّورة، والشّارع ضد الشّعب، والثّورة المضادة، بيروت، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2013.

12– هيرميت جي، هل هو عصر الدّيمقراطية، (تر: سعاد الطويل)، القاهرة، المجلة الدّوليّة للعلوم الاجتماعيّة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 128، مايو 1993.

13– هنتيتونغ صمويل، الموجة الثّالثة للتّحوّل الديّمقراطيّ في القرن العشرين (20)، (تر: عبد الوهاب علوب)، ط1، القاهرة، دار سعاد الصباح، 1993.

14– ليلى علي وآخرون، الثّورة المصريّة الدّوافع والاتّجاهات والتّحديّات، القاهرة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2012.

15- لينين فلادمير، الدّولة والثّورة، (تر: لطفي فطيم)، مصر، الهيئة العامّة للتّأليف والنّشر، 1997.
16- مالكي محمّد وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسّياقات والتّحدّيات، بيروت، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2012.
17- مهدي محمّد عاشور، نظرية نقدية في ثورات 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، جنوب إفريقيا، بريتوريا، معهد الدراسات الأمنية 2011.
18- مهدي محمّد عاشور، قراءة في أسباب الصّراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، القاهرة، معقد البحوث والدّراسات الإفريقيّة، 2012.
19- نويهض عجاج، بروتوكولات حكماء صهيون، ط 1، بيروت، دار الاستقلال للدّراسات والنّشر، 1996.
20- عمار أحمد فايد، المعونة الأمريكيّة لمصر بين كامب ديفيد وثورة يناير، مصر، مركز الدّراسات والأبحاث، 2012.
21- شارب جين، من الدّيكتاتوريّة إلى الدّيمقراطيّة، (تر: دارعمي)، بورما، لجنة استعادة الدّيمقراطيّة، 1993.
22- شيلينج توماس، إستراتيجيّة الصّراع، (تر: ترهت طيب وأكرم حمدان)، ط1، لبنان، دار العربيّة للعلوم ناشرون،2010.
23- شرقية إبراهيم، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنيّة، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، مركز برونكنجر، 2013.
24- تروتسكي ليون، الثّورة المغدورة، نقد تّجربة السّاليتين، (تر : رفيق سامي)، ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنّشر، 1968.
25- تيموتي ميشل، الدّيمقراطيّة والدّولة في العالم العربيّ، (تر: بشير السّباعي)، القاهرة، الهيئة المصريّة للكتاب، 2005.
26- تشومسكي نعوم، الدّولة الفاشلة، (تر: سامي الكعكي)، بيروت، دار الكتاب العربيّ، 2007.

ب- الأجنبيّة:

1- Jacque Solé, Révolutions et Révolutionnaires en Europe (1789-1918), Paris, Galemar, 2000, P 15.

2- المجلّات:

1- هيرميت جي، هل هو عصر الدّيمقراطية، (تر: سعاد الطويل)، القاهرة، المجلة الدّوليّة للعلوم الاجتماعيّة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 128، مايو 1993.

2- عبد الفتّاح بشير، الأدوار المتغيّرة للجيوش في مرحلة الثّورات العربيّة، مجلّة السّياسة الدّوليّة، العدد: 184، مصر، مطابع الأهرام التّجاريّة، 2011.

3- الرّسائل الجامعيّة:

1- موسى إبرهيم يوسف نوال، "الطبيعة السّياسيّة والاجتماعيّة للمليشيات في العالم العربيّ"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البنكيةّ، الدّانمارك، الأكاديميّة العربيّة المفتوحة، 2009.

4- الوثائق القانونيّة:

1- القرار الجمهوريّ عدد 300 لسنة 2013، مؤرّخ في 2 نوفمبر 2013، متعلّق بتمديد حالة الطّوارئ في كامل تراب الجمهوريّة.

2- قرار جمهوريّ عدد 230، لسنة 2013، مؤرّخ في 29 أوت 2013، متعلّق بإعلان منطقة حدوديّة عازلة.

3- قرار جمهوريّ عدد 298، لسنة 2013، مؤرّخ في 25 أكتوبر 2013، متعلّق بإعلان منطقة عسكريّة.

5- مواقع الأنتيرنيت:

1-مايكل ماكفول: الموجة الرابعة، الدّيمقراطيّة تواجه الدّيكتاتوريّة، 2011، موقع اسلام أولاين.
www.Onislam.net/arabie.

2- المنجي سعيداني، الأمن الرّئاسيّ التّونسيّ: قوّات النّخبة الغامضة، 2015،
home > article m.awsat.com >.

3- عبد الباقي خليفة، تونس: الفساد المالي في عهد بن علي، 2011،
www.turess.com > alhiwar.

4- أحداث الثّورة التّونسيّة، مقال منشور في جريدة الصّباح نيوز، في يوم: 29 ديسمبر 2013،
www.Arabnews.tn.

5- شريف أحمد شفيق، أهمّ أحداث مصر في 2012، منشور في جريدة الأهرام المصرية اليومي، 22 ديسمبر 2012، Digital Ahram.org.

6- شعبان خليفة، 10 كوارث هزت مصر في عقد مرسي، مقالة منشورة في جريدة النهار المصرية، الاثنين 29 سبتمبر 2011، www.Anaharegypte.com

7- نيفين العبادي، 365 يومًا في حكم مرسي، انقسام وانقلات، مقال منشور في جريدة المصر اليوم، 26 جوان 2013، www.Almasry alyoum.com

8- مصريس، أهمّ الأحداث التي شهدتها مصر من مرسي إلى السّيسي، مقال منشور في الأنترنت، يوم 26 جوان 2014، www.masress.com.

9- عبد الله كامل، تسلسل زمني لأحداث الثورة الليبية في ثلاث سنوات، معهد العربية للدراسات، 19 فيفري 2014.، www.Studiesarabiya.net .

10- محمود علي، ليبيا 2014، اقتتال داخلي ومصير مجهول، مقال منشور بالأنترنيت، 24 ديسمبر 2014، www.Abadil.com .

11- بشير عمر أبو الحسن، دراسة حول مستقبل مسار التّحوّل الدّيمقراطيّ في دول الرّبيع العربيّ وإشكاليّته في ظلّ المتغيّرات العالميّة، مقال منشور في الأنترنيت في: 20 أوت 2010 . www.alhewar.org.

12- نعوم سيركيس، عوامل أربعة تنجح ثورة أو تفشلها، مقال منشور في جريدة النّهار اللّبنانيّة، 08 كانون الثّاني 2014. Annahar.com.article,9753

13- الثّورة التّونسيّة تتخطى معطيات الرّبيع العربيّ ، مقال منشور بالأنترنيت في 08 سبتمبر 2015. E3mal thaoura .com

14- هيكل بن محفوظ، تطوّر القطاع الأمنيّ في تونس بعد الثّورة "حيّر في إصلاح المنظومة الأمنيّة" ، ديسمبر2013، CARNEGIEENDOUNNENT.ORG/SECURTY –SECTOR IN TUNSIA.

15- أحمد هاشم، الجيش والدولة في مصر، يونيو 2015، www.studies.aljazera.nets/reports2015/05.

16- عمرو إسماعيل، إمبراطوريّة الجيش الاقتصاديّة، 2014، www.madamasr.com

17- عادل القاضي، السيسي يعيد هيكلة الجيش المصري، www.yemen-press.Com

18- محمّد المنشاوي، تسليح جيش مصر مصلحة إستراتيجيّة أمريكيّة، فيفري 2013، www.shorouknews.com/columns/view/2015/

19- إيزابل استرمن، السيسي بعد هيكلة الجيش بالتّعاون مع أمريكا، www.madrasr.com

20- محمّد زيد مستو، الأحزاب السّياسيّة اللّيبيّة، تفاقم الوضع الأمني بليبيا، 2013، www.alhurra.com/libya,controversialbetween

21- زياد عقل، جذور الأزمة اللّيبية وآفاق التّسوية السّياسيّة، مركز الأهرام للدّراسات السّياسيّة والإستراتيجية 2015، acpss.ahram.org.eg/news.aspx

22- محمود محمّد السّيد: قصّة التّنظيمات المسلّحة في ليبيا، فيفري 2015، www.masralarabia.com

23- فارس الأقصى، المحافظون الجدد قراءة واعية للأحداث، www.muhamed.com